



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) مؤسسة وطنية مستقلة غير ربحية تقوم بإعداد أبحاث تطبيقية في القضايا الاقتصادية وابعادها الاجتماعية وتحليل السياسات التنموية الفلسطينية. تأسس المعهد عام 1994.

المراقب الاقتصادي يصدر عن وحدة مراقبة الاقتصاد في ماس، يصدر هذا العدد الخاص "خلافاً لنهج المعهد" في جزئين منفصلين باللغتين العربية والانجليزية بسبب ضخامة حجمه.

المحرر: عمر عبد الرازق

#### فريق البحث:

باسم مكحول  
عمر عبد الرازق  
محمود الجعفري  
احمد العكر  
فوزي ارشيد  
نائل موسى  
ناصر العارضة  
نصر عطيانى  
هالة سليمان

#### ومن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:

أمينة خصيب  
حنان ناصر  
جواد الصالح  
سهى كنعان  
محمود القبة

#### الانتاج

التحرير اللغوي: كارن مان (إنجليزي)  
عبد الرحمن ابو شمالة (عربي)  
ترجمه الى الانجليزية: سمير محمود  
التنسيق الفني: ليلى عبد الله

#### حقوق الطبع

© 2001 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)  
ص. ب. 19111، القدس و ص. ب. 2426، رام الله  
تلفون: +972-2-298-7053/4  
فاكس: +972-2-298-7055  
بريد الكتروني: MAS@planet.edu

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت الإلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).

#### للحصول على نسخ

الاتصال مع إدارة المعهد على العنوان المبين اعلاه.

تم تمويل هذا العدد من المراقب الاقتصادي من قبل  
مؤسسة فورد والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي  
كانون الأول، 2001

## تقديم

يجدر الاعتذار بداية عن التأخر في إصدار العدد الثامن من المراقب الاقتصادي الذي استحق صدوره قبل أشهر عدة، وذلك بسبب تأخر صدور السلسلة الزمنية للحسابات القومية التي تشكل ضرورة أساسية لرصد حركة تطور الاقتصاد الفلسطيني واتجاهاتها الرئيسية خلال سنوات المرحلة الإنتقالية (1994-2000).

ويتوجب الاعتذار، كذلك، عن استمرار قصور المراقب الاقتصادي في تغطيته لأحدث التطورات الاقتصادية الفلسطينية المتسارعة الايقاع، بسبب استمرار تعذر تنفيذ خطة المعهد والجهاز المركزي للإحصاء بإجراء مسح دورية عاجلة لمجموعة من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية المختارة، التي تشكل أساسا لا غنى عنه للإحاطة بأبرز التطورات الاقتصادية، خصوصا في بيئة سريعة الحراك بفعل تصاعد العدوان الإسرائيلي وامتداد تأثيراته التدميرية لتشمل مناحي الحياة الفلسطينية كافة

لقد حاول المعهد تعويض ذلك التأخير والقصور بالعمل بشكل متواز على إصدار العدد الخاص من المراقب الاقتصادي، الذي يغطي أهم التطورات الاقتصادية الكلية والقطاعية خلال سنوات المرحلة الانتقالية (1994-2000). وإصدار تقرير خاص منفصل حول تأثير الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 2000/9/29 - 2001/6/30.

يتميز هذا العدد الخاص من المراقب الاقتصادي بكونه الوثيقة المرجعية الفلسطينية الوحيدة التي تغطي التطورات في بيئة السياسات الاقتصادية الفلسطينية، وفي أداء الاقتصاد الفلسطيني الكلي والقطاعي خلال سنوات المرحلة الانتقالية.

وقد حاول من خلال فصل تمهيدي، الإشارة الى أهم التطورات الاقتصادية الدولية والاقليمية المحيطة بالاقتصاد الفلسطيني. وسعى عبر استعراضه لأهم التطورات في بيئة السياسات الاقتصادية الفلسطينية (الداخلية والخارجية) التعريف بالعوامل الرئيسية الحاكمة لأداء الاقتصاد الفلسطيني والمؤثرة عليه، مستهدفا من وراء ذلك، توفير أكبر قدر من المعلومات الضرورية لصانعي القرار والباحثين، ومساعدتهم في إجراء تقييم موضوعي لأداء الاقتصاد الفلسطيني خلال المرحلة الانتقالية. وتمكينهم من التمييز الدقيق بين دور المؤثرات الخارجية والتأثيرات التدميرية للسياسات والممارسات الاحتلالية الإسرائيلية، التي تتسم بطبيعة استعمارية استيطانية إجلالية إحلالية، ومسؤوليتها عن تعطيل عملية الإصلاح والتنمية الاقتصادية الفلسطينية، من غير تهويل أو تهوين.

**وبين دور وتأثير العوامل الذاتية الفلسطينية، ومسؤوليتها عن وضع الخطط لمواجهة تلك السياسات من جهة، وعن بلورة السياسات التنموية ووضع الخطط لإصلاح التشوهات البنيوية الموروثة عن الاحتلال وإطلاق عملية النمو والتأسيس للتنمية المستدامة من جهة أخرى.** وأيضا من غير مغالاة في التوقعات أو تبرير للقصور. فأبرز المراقب جهود وإنجازات السلطة الوطنية الفلسطينية في بناء جهاز الحكم، وإعمار البنية التحتية، وتطوير البيئة التشريعية والقانونية. وأبرز، في الوقت ذاته، إخفاقات السلطة في تحقيق التوازن الضروري بين مرتكزاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، وانعكاس ذلك سلبا على سيادة القانون ونفاذه. وبين تقصيرها في وضع السياسات التنموية والخطط والبرامج، وقصورها في مجال الإدارة العامة عموما، وإدارة الموارد العامة على وجه الخصوص.

وأوضح المراقب، كذلك، دور المساعدات الدولية، وأبرز أهميتها في تخفيف وطأه الآثار التدميرية للسياسات والممارسات الإسرائيلية، وأخذ عليها ضالة حجمها وارتباطها الوثيق بتطورات عملية التسوية السياسية، وتوجيه الجزء الأكبر من

تلك المساعدات لمنع انهيار تلك العملية، عوضاً عن تمويل عملية الإصلاح والتنمية.

وأفاض المراقب في توفير البيانات الكمية حول التطورات الاقتصادية الفلسطينية الكلية والقطاعية، وأسهب في عرض حركة مؤشراتها عبر سنوات المرحلة الانتقالية، ووفر بذلك قاعدة بيانات ثرية للعديد من الدراسات المتخصصة. غير أن أهم ما ينبغي أن يستأثر بانتباه صانعي القرار الفلسطيني من هذا العرض الكمي التفصيلي لتطورات أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال المرحلة الانتقالية ما يلي:

أولاً: ان التطورات الموجبة التي تعكسها المعطيات الكمية للنتائج المحلي الاجمالي والدخل القومي الإجمالي خلال المرحلة الانتقالية، يجب أن لا تحجب حقيقة تنامي الانقسام القائم بين مؤشرات النمو ومؤشرات القدرة الذاتية، حيث ترافق نمو الدخل القومي الاجمالي مع تراجع إسهام الناتج المحلي الإجمالي في تكوينه، كما ترافق نمو الناتج المحلي الإجمالي مع انخفاض في الأهمية النسبية لقطاعات الإنتاج السلي.

ثانياً: ارتكاز عناصر النمو خلال المرحلة الانتقالية على نمو الطلب بمعدلات مرتفعة، وبوتائر أسرع من قدرة العرض على مواكبتها، ما أسفر عن اتساع الفجوة بينهما، وأدى الى تراجع قدرة الإنتاج على تلبية الاستهلاك، وانخفاض قدرة الصادرات على تغطية الواردات، وارتفاع عجز الميزان التجاري ليصل إلى نحو 63% من إجمالي الناتج المحلي.

ثالثاً: تزايد الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي خلال المرحلة الانتقالية، وخصوصاً في مجال التجارة السلعية والخدمية، وفي مجال التشغيل، وفي مجال المالية العامة، إضافة إلى البنية التحتية.

وقد أدى النمو المتسارع في الطلب نتيجة لزيادة الدخل إلى نمو كبير في الواردات من إسرائيل وعبرها، وعلى الرغم من ازدياد حجم الواردات السلعية الفلسطينية المباشرة من الخارج، فإن ذلك اقتصر في غالبيته على جزء من السلع المستوردة إلى إسرائيل والمعاد تصديرها للأراضي الفلسطينية، ولم يمتد لإحلال المستوردات من إسرائيل بسلع من خارجها، ولم تسهم القوائم السلعية A1,A2,B في زيادة حجم التبادل التجاري السلي الفلسطيني- العربي، فبقي عند حدود 1% من إجمالي التجارة الخارجية الفلسطينية.

وعلى صعيد العمل، وعلى الرغم من ارتفاع درجة المشاركة في القوى العاملة خلال المرحلة الانتقالية ونمو العمالة وانخفاض البطالة، فقد استمرت الفجوة الواسعة بين العرض من العمل الفلسطيني والطلب عليه داخل السوق المحلية. واضطلع القطاع الحكومي، وخصوصاً في قطاع غزة، بردم جزء كبير من الفجوة المتسارعة النمو في القدرة الاستيعابية لسوق العمل المحلية. واستمر الاعتماد على سوق العمل الاسرائيلية في استيعاب نحو خمس العمالة الفلسطينية، مع تدهور في شروط العمل بسبب تنامي الاعتماد على العمالة غير الرسمية/بدون تصاريح/.

وفي مجال المالية العامة، شكلت إيرادات المقاصة مع إسرائيل نحو 60% من إجمالي الإيرادات العامة، وأصبح تمويل الإنفاق الجاري الذي تستحوذ الرواتب والأجور على حوالي 60% منه رهناً بتحويل إسرائيل لمستحقات السلطة من الرسوم الجمركية والضرائب.

رابعاً: استمرار ارتباط هيكل الأسعار الفلسطينية بمستوى الأسعار السائدة في إسرائيل، واتجاهه نحو الارتفاع خلال المرحلة الانتقالية، وتأثره بحركة قوى العرض والطلب في السوق الاسرائيلية على الرغم من التفاوت الكبير في مستويات المعيشة، حيث لا يتجاوز متوسط دخل الفرد الفلسطيني 9% من مثيله للفرد الإسرائيلي .

خامسا: تأثر هيكل الأجور في الضفة الغربية وقطاع غزة بمستوى أجور العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي، واتجاه تلك الأجور الى الارتفاع خلال المرحلة الانتقالية رغم بقاء مستوياتها عند حدود نصف مستوى أجور العمالة الفلسطينية السائد في إسرائيل.

وتجدر الإشارة إلى أن تأثر هيكل الأجور والأسعار الفلسطيني بقوى العرض والطلب في السوق الإسرائيلية، وارتفاعه بشكل مطرد يلحق بالضرر بالقدرة التنافسية للإنتاج الفلسطيني في كل من السوق المحلية والأسواق الخارجية.

سادسا: تزايد الفجوة التنموية بين الضفة الغربية وقطاع غزة لصالح الضفة على الرغم من تركيز جهود السلطة على تقليص الفجوة بينهما.

سابعا : ازدياد التفاوت الطبقي واتساع دائرة الفقر في الأراضي الفلسطينية عموما، وفي قطاع غزة خصوصا، واشتداد حدته في مناطق شمال وجنوب الضفة، وخارج مدينة غزة.

ثامنا : تزايد الدين العام الفلسطيني وتنامي القروض الخارجية بشكل متسارع.

وتجدر الإشارة إلى أن التركيز في التقديم للمراقب على هذه النقاط، ينبغي أن لا يعني خلو المرحلة الانتقالية من إيجابيات عدة مهمة تعرض لها المراقب. لكن ما أردت جذب انتباه القراء اليه، هو أن المعطيات الكمية الموجبة التي يبرزها المراقب الاقتصادي على صعيد الأداء الكلي والقطاعي خلال المرحلة الانتقالية، يجب أن لا تحجب الرؤية عن مخاطر تعمق العلاقة الاقتصادية الفلسطينية - الاسرائيلية، ومخاطر استمرار الافتقار الى رؤية اقتصادية وطنية تنموية، تركز على تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، وتعمل على فك ارتعانه للاقتصاد الإسرائيلي وللسياسات والممارسات الاسرائيلية، عبر تصحيح التشوهات الهيكلية الموروثة عن الاحتلال. وربط محاور النمو والتنمية بعلاقة طردية، وصياغة برنامج اقتصادي تنموي، يواكب البرنامج الوطني التحرري، للتمكن من انجاز مهمة الاستقلال، والتأسيس للتنمية القابلة للاستدامة، وكلاهما مهمة واحدة متلازمة زمنيا.

ويسعدني أن أتوجه بالشكر والتقدير لفريق البحث في المعهد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الذي قرر أن يتحدى الحصار، ولم يدخر جهدا في جمع البيانات وتنقيتها وتبويبها وتحليلها وعرضها. وأشكر كذلك وحدات الدعم الفني والإداري في المعهد، التي وفرت العون لفريق العمل.

والشكر موصول، كذلك، إلى د. محمد نصر، ود. رجا الخالدي اللذين قاما بالمراجعة النقدية للمسودة الأولى للمراقب الاقتصادي، وأتوجه، كذلك، بالشكر والتقدير للخبراء والأكاديميين والباحثين وممثلي المؤسسات الرسمية والأهلية الذين شاركوا في ورشة العمل، والذين كان لملاحظاتهم القيمة بالغ الأثر في تصويب وتطوير الصيغة النهائية للمراقب الاقتصادي. وأدعو جميع المهتمين إلى إبداء ملاحظاتهم ومقترحاتهم عبر ملء نموذج التقييم المرفق لتطوير الأعداد القادمة.

وتوجه بالشكر والعرفان لمؤسسة فورد، وللصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي لتوفيرهما التمويل لإنجاز هـ.

د. غاتية ملحيس  
مديرة المعهد





## المحتويات

### المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة ملخص تنفيذي

1	<b>الفصل الأول: تطور البيئة الاقتصادية الفلسطينية</b>
1	1-1 التطورات الاقتصادية الدولية
3	2-1 الأوضاع الاقتصادية في الدول العربية
5	3-1 تطورات الاقتصاد الإسرائيلي
7	4-1 التطورات في بيئة الاقتصاد الفلسطيني (1994-2000)
7	1-4-1 مقدمة
7	2-4-1 الاتفاقيات والصلاحيات
8	3-4-1 السياسات الإسرائيلية
14	4-4-1 التطورات في البيئة القانونية الفلسطينية
18	5-4-1 التطورات في الإدارة العامة
18	6-4-1 المساعدات الدولية
25	7-4-1 تطور البنية التحتية الفلسطينية
29	<b>الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية الفلسطينية الكلية</b>
29	1-2 حسابات الدخل القومي
30	1-1-2 الناتج المحلي والدخل القومي والدخل القومي المتاح الإجمالي بالأسعار الثابتة
35	2-1-2 التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي
36	3-1-2 الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإنفاق عليه في الأراضي الفلسطينية
37	4-1-2 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
38	5-1-2 نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الحقيقي
39	6-1-2 نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي الحقيقي
40	2-2 الأسعار
40	1-2-2 الرقم القياسي لأسعار المستهلك
49	2-2-2 التضخم
53	3-2 مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية
53	1-3-2 أهم المعطيات والنتائج
55	2-3-2 الفقر في الأراضي الفلسطينية
57	3-3-2 مكافحة الفقر
56	4-2 القوى العاملة الفلسطينية
56	1-4-2 معدل المشاركة في القوى العاملة وحجمها
58	2-4-2 تقسيم القوى العاملة
62	3-4-2 خصائص العاملين في الأراضي الفلسطينية
73	4-4-2 خصائص العاطلين عن العمل
79	5-4-2 الأفراد خارج القوى العاملة حسب السبب



80	6-4-2 الأجرور
83	7-4-2 النساء في القوى العاملة
<b>85</b>	<b>3- تطور القطاعات الاقتصادية</b>
85	1-3 القطاع الزراعي
87	1-1-3 المساحة المزروعة خلال الفترة 1994-2000
88	2-1-3 الإنتاج الزراعي خلال الفترة 1994-2000
91	3-1-3 مستلزمات الإنتاج للفترة 1994-1999
92	4-1-3 القيمة المضافة للفترة 1994-1999
93	5-1-3 التشغيل في القطاع الزراعي للفترة 1994-1999
94	6-1-3 مساهمة الزراعة الفلسطينية في التجارة الخارجية
94	2-3 القطاع الصناعي
95	1-2-3 عدد المنشآت
95	2-2-3 التشغيل
96	3-2-3 القيمة المضافة
98	4-2-3 التكوين الرأسمالي وصافي الاستثمار
99	5-2-3 التصدير الصناعي
100	6-2-3 الأجرور والإنتاجية
101	3-3 الإنشاءات
101	1-3-3 أهم مؤشرات قطاع مقاولي الإنشاءات (1994-1999)
105	2-3-3 رخص الأبنية
107	4-3 القطاع السياحي خلال الفترة 1996-1999
110	5-3 التجارة الداخلية
113	6-3 النقل والتخزين والاتصالات
113	1-6-3 النقل المنظم
117	2-6-3 قطاع النقل غير المنظم
120	7-3 قطاع الخدمات خلال الفترة 1994-1999
120	1-7-3 المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي
121	2-7-3 عدد المؤسسات وتوزيعها
121	3-7-3 التشغيل
121	4-7-3 القيمة المضافة
122	5-7-3 التكوين الرأسمالي وصافي الاستثمار
123	6-7-3 الأجرور والإنتاجية
124	8-3 التجارة الخارجية الفلسطينية خلال الفترة 1995-2000
124	1-8-3 الصادرات السلعية والخدمية
125	2-8-3 الواردات السلعية والخدمية
126	3-8-3 التركيب السلعي للصادرات والواردات
126	4-8-3 الميزان التجاري السلعي والخدمي
127	5-8-3 التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية
128	9-3 الوساطة المالية والتأمين
131	10-3 المؤسسات المالية

---

131	1-10-3 النظام المصرفي
138	2-10-3 سوق الأوراق المالية
141	11-3 المالية العامة الفلسطينية للفترة 1995-2000
141	1-11-3 النفقات العامة
151	2-11-3 الإيرادات العامة
153	3-11-3 الدين العام
154	4-11-3 الموازنة العامة 2001
155	المراجع
157	الملحق الإحصائي

## قائمة الجداول المرفقة بالنص

- جدول 1: معدلات النمو في مناطق مختلفة من العالم: 1994-2000 (%) 2
- جدول 2: الاستثمار الأجنبي المباشر في مناطق مختلفة من العالم 3
- جدول 3: الخسائر المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي الفلسطيني خلال الفترة 2001/6/30-2000/9/28 12
- جدول 4: مقارنة تقديرات الخسائر لجهات مختلفة للربع الرابع 2000 13
- جدول 5: مجموعة القوانين ذات الشأن الاقتصادي في مراحلها المختلفة بين المناقشة والقرار والاصدار 14
- جدول 6: المواصفات حتى تاريخ 2001/4/23 17
- جدول 7: تطور عدد الهواتف في المناطق الفلسطينية: 1997-2000 25
- جدول 8: أطوال شبكة الطرق في الأراضي الفلسطينية، 1999 (كم) 28
- جدول 9: متوسط استهلاك الأسرة الشهري بالدينار في الأراضي الفلسطينية حسب مكان السكن 49
- جدول 10: توزيع الأسر حسب مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية (نسبة الانفاق على الطعام من مجموع الانفاق الكلي) 51
- جدول 11: الشركات المدرجة في حساب مؤشر القدس وأوزانها النسبية 139

## قائمة الاشكال البيانية

- شكل 1: التكوين الرأسمالي في قطاع الإنشاءات الإسرائيلي للفترة (1994-2000) 6
- شكل 2: أيام الإغلاق السنوية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1993-2000) 9
- شكل 3: المساعدات الدولية للسلطة الوطنية الفلسطينية-الصرف- (1994-2000) 19
- شكل 4: نسبة الصرف من الالتزام للمساعدات الدولية للسلطة الوطنية الفلسطينية 19
- شكل 5: توزيع المساعدات الدولية على القطاعات للفترة (1994-2000) 20
- شكل 6: توزيع المساعدات الكلية للسلطة الوطنية الفلسطينية حسب الدول 21
- شكل 7: معدلات النمو في المساعدات الدولية والنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (1995-1999) 22
- شكل 8: المساعدات الدولية والاستهلاك الحكومي للفترة (1994-1999) 22
- شكل 9: توزيع تعهدات الدول العربية من المساعدات الطارئة خلال انتفاضة الأقصى 23
- شكل 10: المساعدات الدولية وأيام الإغلاق ربعيا في الأراضي الفلسطينية (1998-2000) 24
- شكل 11: المساعدات الدولية الربعية ومعدل البطالة للربع السابق في الأراضي الفلسطينية (1998-2000) 24
- شكل 12: المؤشرات الكلية الحقيقية في الضفة الغربية وقطاع غزة (1994-1999) 29
- شكل 13: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1994-1999) 30
- شكل 14: الدخل القومي الإجمالي الحقيقي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1994-1999) 30
- شكل 15: الدخل القومي المتاح الإجمالي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1994-1999) 31
- شكل 16: النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والدخل القومي الإجمالي الحقيقي والدخل المتاح الإجمالي الحقيقي في الضفة الغربية وقطاع غزة (1995-1999) 31
- شكل 17: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1995-1999) 32
- شكل 18: معدل النمو في الدخل القومي الإجمالي الحقيقي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1995-1999) 32
- شكل 19: معدل النمو في الدخل القومي المتاح الإجمالي الحقيقي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1995-1999) 33
- شكل 20: التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1994-1999) 34
- شكل 21: الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية للفترة (1994-1999) 34
- شكل 22: النمو في الاستهلاك النهائي ومكوناته في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1994-1999) 35
- شكل 23: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (1994-1999) 36
- شكل 24: نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الحقيقي (1994-1999) 36
- شكل 25: نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي الحقيقي (1994-1999) 37
- شكل 26: الرقم القياسي لأسعار المستهلك في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل: (1996-2000) 38
- شكل 27: الرقم القياسي لأسعار المستهلك للمواد الغذائية ربعيا في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة: (1996-2000) (سنة الأساس 1996) 39
- شكل 28: الرقم القياسي لأسعار المستهلك في للمشروبات والتبغ ربعيا في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة: (1996-2000) (سنة الأساس 1996) 40
- شكل 29: الرقم القياسي لأسعار المستهلك للأقمشة والملابس والاحذية ربعيا في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة: (1996-2000) (سنة الأساس 1996) 40
- شكل 30: الرقم القياسي لأسعار المستهلك للسكن ومستلزماته ربعيا في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة: (1996-2000) (سنة الأساس 1996) 41
- شكل 31: الرقم القياسي لأسعار المستهلك للأثاث والسلع والخدمات المنزلية ربعيا في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة: (1996-2000) (سنة الأساس 1996) 42

- شكل 32: الرقم القياسي لأسعار المستهلك للنقل والاتصالات ربعيا في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة: (1996-2000) (سنة الأساس 1996)
- شكل 33: الرقم القياسي لأسعار المستهلك لخدمات التعليم ربعيا في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة: (1996-2000) (سنة الأساس 1996)
- شكل 34: الرقم القياسي لأسعار المستهلك للرعاية الصحية ربعيا في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة: (1996-2000) (سنة الأساس 1996)
- شكل 35: الرقم القياسي لأسعار المستهلك للسلع والخدمات الترفيهية ربعيا في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة: (1996-2000) (سنة الأساس 1996)
- شكل 36: الرقم القياسي لأسعار المستهلك للسلع والخدمات المتنوعة ربعيا في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة: (1996-2000) (سنة الأساس 1996)
- شكل 37: معدلات التضخم السنوية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1997-2000)
- شكل 38: معدلات التضخم السنوية في إسرائيل (1997-2000)
- شكل 39: معدلات التضخم الربعية في الأراضي الفلسطينية (1996-2000)
- شكل 40: معدل صرف كل من الدينار والدولار مقابل الشيكال ربعيا للفترة (1995-2000)
- شكل 41: تطور القوة الشرائية ربعيا لكل من الدينار الأردني والدولار الأمريكي (1996-2000)
- شكل 42: منحنيات لورنس للأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1996-1998
- شكل 43: عدد الحالات المستفيدة من مساعدات وزارة الشؤون الاجتماعية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1994-2000)
- شكل 44: عدد الأفراد المستفيدين من مساعدات وزارة الشؤون الاجتماعية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1994-2000)
- شكل 45: عدد الحالات المستفيدة من المساعدات المقدمة من وكالة الغوث الدولية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1993-1999)
- شكل 46: عدد الأفراد المستفيدين من المساعدات المقدمة من وكالة الغوث الدولية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1993-1999)
- شكل 47: معدل المشاركة في القوى العاملة في الضفة الغربية (1995-2000)
- شكل 48: معدل المشاركة في القوى العاملة في قطاع غزة (1995-2000)
- شكل 49: حجم القوى العاملة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1995-2000)
- شكل 50: حصة العمالة التامة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1995-2000)
- شكل 51: حصة العمالة الجزئية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1995-2000)
- شكل 52: عدد العاملين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1995-2000)
- شكل 53: نسبة العاملين في إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1995-2000)
- شكل 54: معدل البطالة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1995-2000)
- شكل 55: عدد العاطلين عن العمل في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1995-2000)
- شكل 56: نسبة أولئك الذين حصلوا على (1-6) سنوات دراسية من العاملين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1995-2000)
- شكل 57: نسبة أولئك الذين حصلوا على (10-12) سنة دراسية من العاملين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1995-2000)
- شكل 58: تطور حصة القطاع الزراعي من التشغيل في الضفة الغربية (1995-2000)
- شكل 59: تطور حصة القطاع الصناعي من التشغيل في الضفة الغربية (1995-2000)
- شكل 60: تطور حصة القطاع الزراعي من التشغيل في قطاع غزة (1995-2000)
- شكل 61: تطور حصة القطاع الصناعي من التشغيل في قطاع غزة (1995-2000)
- شكل 62: تطور حصة قطاع الانشاءات من التشغيل في الضفة الغربية (1995-2000)
- شكل 63: تطور حصة قطاع الانشاءات من التشغيل في قطاع غزة (1995-2000)

- شكل 64: تطور حصة قطاع الخدمات والفروع الأخرى من التشغيل في الضفة الغربية (1995-2000)
- شكل 65: تطور حصة قطاع الخدمات والفروع الأخرى من التشغيل في قطاع غزة (1995-2000)
- شكل 66: تطور حصة الحرف من العاملين في الضفة الغربية (1995-2000)
- شكل 67: تطور حصة العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك من العاملين في قطاع غزة (1995-2000)
- شكل 68: تطور حصة العاملين في الخدمات والباعة في الأسواق من العاملين في قطاع غزة (1995-2000)
- شكل 69: تطور نسبة أولئك الذين حصلوا على 7-9 سنوات دراسية و10-12 سنة دراسية من العاملين في إسرائيل (1995-2000)
- شكل 70: تطور حصة قطاع الانشاءات الاسرائيلي من العاملين الفلسطينيين في إسرائيل (1995-2000)
- شكل 71: تطور حصة قطاع الصناعة الاسرائيلي من العاملين الفلسطينيين في إسرائيل (1995-2000)
- شكل 72: تطور حصة قطاع التجارة والمطاعم والفنادق الاسرائيلي من العاملين الفلسطينيين في إسرائيل (1995-2000)
- شكل 73: تطور حصة قطاع الزراعة الاسرائيلي من العاملين الفلسطينيين في إسرائيل (1995-2000)
- شكل 74: تطور حصة المهن الأولية من العاملين الفلسطينيين في إسرائيل (1995-2000)
- شكل 75: تطور حصة الحرف من العاملين الفلسطينيين في إسرائيل (1995-2000)
- شكل 76: تطور حصة مشغلي الآلات ومجمعيها من العاملين الفلسطينيين في إسرائيل (1995-2000)
- شكل 77: تطور نسبة أولئك الذين حصلوا على 1-6 سنوات دراسية من العاطلين عن العمل في الضفة الغربية (1995-2000)
- شكل 78: تطور نسبة أولئك الذين حصلوا على 13 سنة دراسية فأكثر من العاطلين عن العمل في الضفة الغربية (1995-2000)
- شكل 79: تطور نسبة أولئك الذين حصلوا على 1-6 سنوات دراسية من العاطلين عن العمل في قطاع غزة (1995-2000)
- شكل 80: تطور نسبة أولئك الذين حصلوا على 13 سنة دراسية فأكثر من العاطلين عن العمل في قطاع غزة (1995-2000)
- شكل 81: تطور نسبة أولئك الذين عملوا من قبل من العاطلين عن العمل في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1995-2000)
- شكل 82: تطور نسبة أولئك الذين عملوا من قبل في الانشاءات من العاطلين عن العمل في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1995-2000)
- شكل 83: تطور نسبة أولئك الذين عملوا من قبل في الصناعة من العاطلين عن العمل في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1995-2000)
- شكل 84: تطور نسبة أولئك الذين عملوا من قبل في الزراعة من العاطلين عن العمل في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1995-2000)
- شكل 85: تطور نسبة أولئك الذين عملوا من قبل في الخدمات و الفروع الأخرى من العاطلين عن العمل في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1995-2000)
- شكل 86: تطور نسبة الأعمال المنزلية بين أسباب البقاء خارج القوى العاملة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1995-2000)
- شكل 87: تطور نسبة الدراسة بين أسباب البقاء خارج القوى العاملة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1995-2000)
- شكل 88: تطور نسبة اليأس بين أسباب البقاء خارج القوى العاملة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1995-2000)
- شكل 89: تطور نسبة المستخدمين بأجر من العاملين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1995-2000)
- شكل 90: تطور الأجور الحقيقية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1995-2000)
- شكل 91: تطور الفجوة في الأجور الحقيقية بين الضفة الغربية وقطاع غزة (1995-2000)
- شكل 92: تطور الأجور الحقيقية للعاملين الفلسطينيين في إسرائيل (1995-2000)

- شكل 93: تطور الفجوة في الأجور الحقيقية بين العاملين في إسرائيل وكل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1995-2000)
- شكل 94: تطور معدل مشاركة النساء في القوى العاملة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1995-2000)
- شكل 95: تطور معدل البطالة بين النساء في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1995-2000)
- شكل 96: تطور مدة التعطل لدى النساء في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1995-2000)
- شكل 97: تطور المساحة المزروعة بالدونم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1994-1999)
- شكل 98أ: تطور الإنتاج الزراعي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1994-1999)
- شكل 98ب: تطور الإنتاج النباتي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1994-1999)
- شكل 99: تطور حصة أشجار الفاكهة من الإنتاج النباتي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة سنويا (1994-1999)
- شكل 100: تطور حصة الخضروات من الإنتاج النباتي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة سنويا (1994-1999)
- شكل 101: تطور الانتاج الحيواني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (بالآلاف دولار أمريكي) (1994-1999)
- شكل 102: تطور حصة اللحوم الحمراء من الانتاج الحيواني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1994-1999)
- شكل 103: تطور حصة الدواجن من الإنتاج الحيواني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة سنويا
- شكل 104: تطور تكاليف مستلزمات الانتاج الزراعي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة سنويا (بالآلاف دولار امريكي) (1994-1999)
- شكل 105: تطور حصة الاعلاف من تكاليف مستلزمات الانتاج الزراعي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1994-1999)
- شكل 106: تطور القيمة المضافة في القطاع الزراعي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1994-1999)
- شكل 107: تطور نسبة القيمة المضافة إلى الانتاج الزراعي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1994-1999)
- شكل 108: التشغيل في القطاع الزراعي الفلسطيني ربعيا (1995-2000)
- شكل 109: مساهمة الزراعة في الصادرات والواردات الفلسطينية (1995-2000)
- شكل 110: عدد العاملين في القطاع الصناعي والصناعة التحويلية في الضفة الغربية خلال الفترة 1994-1999
- شكل 111: عدد العاملين في القطاع الصناعي والصناعة التحويلية في قطاع غزة خلال الفترة 1994-1999
- شكل 112: إجمالي القيمة المضافة في القطاع الصناعي والصناعة التحويلية في الضفة الغربية خلال الفترة 1994-1999
- شكل 113: إجمالي القيمة المضافة في القطاع الصناعي والصناعة التحويلية في قطاع غزة خلال الفترة 1994-1999
- شكل 114: نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج في القطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 1994-1999
- شكل 115: التكوين الرأسمالي في القطاع الصناعي والصناعة التحويلية في الضفة الغربية خلال الفترة 1994-1999
- شكل 116: التكوين الرأسمالي في القطاع الصناعي والصناعة التحويلية في قطاع غزة خلال الفترة 1994-1999
- شكل 117: مبيعات القطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 1997-1999
- شكل 118: الإنتاجية في القطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 1994-1999
- شكل 119: عدد المنشآت في قطاع مقاولي الإنشاءات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1994-1999)
- شكل 120: عدد المشتغلين في قطاع مقاولي الإنشاءات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1994-1999)
- شكل 121: تطور القيمة المضافة في قطاع مقاولي الإنشاءات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1994-1999)
- شكل 122: تطور التكوين الرأسمالي في قطاع مقاولي الإنشاءات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1994-1999)
- شكل 123: للإنتاجية في قطاع مقاولي الإنشاءات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1994-1999)
- شكل 124: متوسط الأجور في قطاع مقاولي الإنشاءات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1994-1999)
- شكل 125: مساحة الابنية الجديدة المرخصة ربعيا في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (بالآلاف الامتار المربعة)، (1996-2000)
- شكل 126: مساحة الابنية السكنية الجديدة المرخصة ربعيا في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (بالآلاف الامتار المربعة)، (1996-2000)

- شكل 127: مساحة الأبنية غير السكنية الجديدة المرخصة ربعيا في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (بآلاف الأمتار المربعة)، (1996-2000)
- شكل 128: تطور عدد الفنادق في الأراضي الفلسطينية (1996-2000)
- شكل 129: معدل إشغال الغرف الفندقية ربعيا في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية (1996-2000)
- شكل 130: معدل إشغال الغرف الفندقية ربعيا في مناطق الضفة الغربية (1996-2000)
- شكل 131: عدد زوار كنيسة المهد في بيت لحم سنويا (1990-2000)
- شكل 132: عدد المشتغلين في قطاع التجارة الداخلية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1994-1999)
- شكل 133: المساهمة في القيمة المضافة في قطاع التجارة الداخلية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1994-1999)
- شكل 134: التكوين الرأسمالي الثابت في قطاع التجارة الداخلية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1994-1999)
- شكل 135: عدد العاملين في قطاع النقل المنظم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1994-1999)
- شكل 136: القيمة المضافة في قطاع النقل المنظم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة\* (ألف دولار أمريكي) (1994-1999)
- شكل 137: الإنتاجية في قطاع النقل المنظم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (ألف دولار أمريكي) (1994-1999)
- شكل 138: متوسط الأجور في قطاع النقل المنظم في الضفة الغربية وقطاع غزة (1995-1999)
- شكل 139: التكوين الرأسمالي الثابت في قطاع النقل المنظم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (ألف دولار أمريكي) (1994-1999)
- شكل 140: صافي الاستثمار في قطاع النقل المنظم في الضفة الغربية وقطاع غزة\* (ألف دولار أمريكي) (1994-1999)
- شكل 141: عدد العاملين في قطاع النقل غير المنظم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1996-1999)
- شكل 142: القيمة المضافة في قطاع النقل غير المنظم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (ألف دولار أمريكي) (1996-1999)
- شكل 143: الانتاجية في قطاع النقل غير المنظم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (ألف دولار أمريكي) (1996-1999)
- شكل 144: متوسط الاجور في قطاع النقل غير المنظم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (ألف دولار أمريكي) (1996-1999)
- شكل 145: مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي والتشغيل في الاراضي الفلسطينية (1995-1999)
- شكل 146: متوسط توزيع العمالة في قطاع الخدمات للفترة 1994-1999
- شكل 147: القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الاراضي الفلسطينية للفترة 1994-1999
- شكل 148: التكوين الراسمالي في قطاع الخدمات للفترة 1994-1999
- شكل 149: صافي الاستثمار في قطاع الخدمات للفترة 1995-1999
- شكل 150: متوسط الاجور في قطاع الخدمات خلال الفترة 1995-1999 (الف دولار)
- شكل 151: الانتاجية في قطاع الخدمات خلال الفترة 1995-1999
- شكل 152: الصادرات السلعية والخدمية الفلسطينية خلال الفترة 1995-2000 (بالمليون دولار)
- شكل 153: الواردات السلعية والخدمية الفلسطينية خلال الفترة 1995-2000 (بالمليون دولار)
- شكل 154: العجز في الميزان التجاري السلعي والخدمي والكلي خلال الفترة 1995-2000 (بالمليون دولار)
- شكل 155: التوزيع الجغرافي للصادرات الفلسطينية خلال الفترة 1995-2000
- شكل 156: التوزيع الجغرافي للواردات الفلسطينية خلال الفترة (1995-2000)
- شكل 157: عدد العاملين في قطاع الوساطة المالية في الاراضي الفلسطينية\* (1995-1999)
- شكل 158: القيمة المضافة في قطاع الوساطة المالية في الاراضي الفلسطينية\* (1995-1999)
- شكل 159: الانتاجية ومتوسط الاجور في قطاع الوساطة المالية في الاراضي الفلسطينية\* (1995-1999)



131	شكل 160: التكوين الراسمالي وصافي الاستثمار في قطاع الوساطة المالية في الاراضي الفلسطينية* (ألف دولار امريكي) (1995-1999)
132	شكل 161: عدد البنوك العاملة وعدد الفروع في الاراضي الفلسطينية* (1996-2000)
133	شكل 162: حصة الضفة الغربية* من اجمالي الودائع ربعيا (1996-2000)
133	شكل 163: مجموع الودائع ربعيا في الضفة الغربية (1996-2000)
134	شكل 164: مجموع الودائع ربعيا في قطاع غزة (1996-2000)
134	شكل 165: حصة الودائع الجارية من اجمالي الودائع ربعيا في الضفة الغربية* (1996-2000)
135	شكل 166: حصة الودائع الجارية من اجمالي الودائع ربعيا في قطاع غزة (1996-2000)
135	شكل 167: حصة الشيكال من اجمالي الودائع ربعيا في كل من الضفة الغربية* وقطاع غزة (1996-2000)
136	شكل 168: حصة الدينار من اجمالي الودائع ربعيا في كل من الضفة الغربية* وقطاع غزة (1996-2000)
136	شكل 169: حصة الدولار من اجمالي الودائع ربعيا في كل من الضفة الغربية* وقطاع غزة (1996-2000)
137	شكل 170: تطور القروض في الاراضي الفلسطينية* ربعيا (1996-2000)
137	شكل 171: تطور نسبة القروض الى الودائع في الاراضي الفلسطينية* ربعيا (1996-2000)
138	شكل 172: تطور حصة الجاري مدين من القروض في الاراضي الفلسطينية* ربعيا (1996-2000)
139	شكل 173: حجم التداول في سوق فلسطين للاوراق المالية مع وبدون شركة الاتصالات (1997-2000)
140	شكل 174: نسبة حجم التداول الى رأسمال السوق (1997-2000)
141	شكل 175: تطور أداء مؤشر القدس ربعيا (1997-2000)
142	شكل 176: اجمالي النفقات العامة (1995-2000)
142	شكل 177: النمو في النفقات الجارية (1995-2000)
143	شكل 178: نمو بند الاجور وحصته من النفقات الجارية خلال الفترة (1995-2000)
144	شكل 179: التقسيم الوظيفي للنفقات الجارية خلال الفترة (1995-2000)
145	شكل 180: التطور في النفقات الراسمالية الجارية في الفترة (1995-2000)
145	شكل 181: النفقات الراسمالية الممولة من الموازنة (1995-2000)
146	شكل 182: النفقات الراسمالية الممولة من المعونات الخارجية (1995-2000)
147	شكل 183: التطور في الايرادات العامة للفترة (1995-2000)
147	شكل 184: تطور الايرادات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية (1995-2000)
148	شكل 185: الايرادات الضريبية للفترة (1995-2000)
149	شكل 186: ضريبة القيمة المضافة للفترة (1995-2000)
151	شكل 187: المعونات المقدمة لدعم المشاريع التطويرية (1995-2000)
152	شكل 188: تطور العجز الشامل في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية (1995-2001)
152	شكل 189: تطور العجز الجاري في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية (1995-2001)
153	شكل 190: اتجاه الدين العام للسلطة الوطنية الفلسطينية للفترة (1995-2001)
153	شكل 191: نسبة الدين العام الفلسطيني الى النفقات الجارية والنتاج المحلي الاجمالي (1995-2000)

## التعريفات<sup>1</sup>

**الناتج المحلي الإجمالي:** يعتبر مقياساً تجميعياً للإنتاج الذي يتم خلال فترة زمنية محددة، وهو عبارة عن قيمة السلع والخدمات النهائية التي أنتجت خلال سنة.

**الدخل القومي الإجمالي:** يقيس هذا المتغير القيمة الكلية للدخل الأولي المتحقق للمقيمين. ويعرف الدخل الأولي بأنه الدخل الناجم عن ممارسة نشاط إنتاجي أو نتيجة ملكية أصول مالية أو ملكية الأراضي والأصول الجوفية. ويساوي الناتج المحلي الإجمالي مضافاً إليه عوائد عناصر الإنتاج الفلسطينية المتحققة في الخارج مطروحاً منها عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية المتحققة في فلسطين.

**الدخل القومي الإجمالي المتاح:** يقيس هذا المتغير الدخل المتوفر للمقيمين والقابل للإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية (السلع والخدمات المنتجة محلياً أو المستوردة) أو للاحتياطي. ويساوي الدخل القومي الإجمالي مضافاً إليه صافي التحويلات الخارجية الجارية.

**القوة البشرية:** جميع الأفراد في الضفة الغربية وقطاع غزة والذين أتموا 15 سنة فأكثر.

**العمالة:** تشمل هذه الفئة كل من ينطبق عليه مفهوم العمالة، أي جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (القوة البشرية) ويعملون، ويضم ذلك أصحاب العمل، المستخدمين باجر، العاملين لحسابهم أو في مصالحهم الخاصة، بالإضافة لأعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر.

**العمالة التامة:** تشمل هذه الفئة جميع الأفراد الذين ينطبق عليهم مفهوم العمالة ويعملون بصورة اعتيادية سواء كانوا يعملون عدد ساعات أقل من المعتاد تبعاً لطبيعة العمل أو يعملون 35 ساعة عمل أسبوعياً فأكثر.

**العمالة الجزئية:** تضم جميع الأفراد الذين ينطبق عليهم مفهوم العمالة بصورة غير اعتيادية سواء كانوا يعملون عدد ساعات أقل من المعتاد لسبب من الأسباب والذين يرغبون في نفس الوقت بزيادة عدد ساعات عملهم إلى العدد الطبيعي (35 ساعة فأكثر أسبوعياً).

**القوى العاملة:** تشمل هذه المجموعة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل وينطبق عليهم مفهوم العمالة أو البطالة.

**البطالة:** تشمل هذه الفئة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه.

**مؤشر فجوة الفقر:** يبين نسبة انخفاض متوسط دخل الفقير عن خط الفقر.

**مؤشر شدة الفقر:** يبين الوسيط الخاص بمجموع العجز الاستهلاكي.

**الأرقام القياسية لسعر المستهلك:** هي عبارة عن وسيلة إحصائية لقياس التغيرات على أسعار السلع والخدمات المشتراة من قبل المستهلك بين فترة زمنية وأخرى. وهذا التغير يعتبر مقياساً تستخدمه الدول لمعرفة الوضع العام لتكاليف المعيشة، فيما إذا كانت تسجل ارتفاعاً أو انخفاضاً.

**معدل الإعالة:** عدد الأشخاص 14 سنة وقل + الأشخاص 65 سنة فأكثر / الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين

<sup>1</sup> تم اعتماد التعريف المستخدم من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حيثما كان ذلك متاحاً.

(15-64).

**القيمة المضافة:** إجمالي القيمة المضافة = الإنتاج مطروحا منه الاستهلاك الوسيط وذلك بالنسبة للمؤسسات التي تهدف للربح.

أما بالنسبة للمؤسسات غير الهادفة للربح فيساوي مجموع مكونات القيمة المضافة أي أن:  
القيمة المضافة = تعويضات العاملين + اهتلاك الأصول الثابتة + صافي الضرائب على الإنتاج.

**الإنتاجية:** متوسط حصة العامل من إجمالي القيمة المضافة.

إنتاجية العمل = القيمة المضافة / عدد العاملين الإجمالي في المنشأة.

**التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت:** يعرف التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت لمؤسسة أو لقطاع ما بقيمة حيازته من أصول جديدة أو مستعملة مخصصا منها قيمة الأصول التي تم التخلص منها خلال سنة المسح.

**صافي الاستثمار:** صافي الاستثمار = التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت - اهتلاك رأس المال.

**اهتلاك رأس المال:** قيمة الأصول التي يمكن إعادة إنتاجها والتي تم اهتلاكها خلال العام محسوبة على أساس القيمة الاستبدالية الجارية. وحسبت على أساس توزيع القيمة الشرائية للأصل الثابت على مدة عمره الإنتاجي بطريقة قياسية.

**كثافة رأس المال:** متوسط رأس المال إلى العمال.

كثافة رأس المال = متوسط القيمة الدفترية للأصول الثابتة خلال العام / عدد العاملين في المنشأة.

**متوسط الأجور:** تعويضات العاملين / عدد العاملين بأجر.

## المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة

2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	المؤشر
3,150,056	3,019,704	2,897,452	2,783,084	2,630,777	2,483,227	2,316,816	عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة (منتصف السنة)
4.27	4.18	4.08	3.97	5.94	7.18		معدل نمو السكان (%)
695.15	671.65	623.32	584.80	563.52			قوة العمل (ألف شخص) - المتوسط السنوي
595.18	591.10	533.60	467.20	432.01			عدد العاملين (تشمل إسرائيل) - ألف شخص (المتوسط السنوي)
479.24	456.70	417.54	387.68	370.04			العاملون في الاقتصاد المحلي (ألف شخص) - المتوسط السنوي
20.08	18.40	17.08	17.57	17.63			نسبة العاملين في القطاع العام من إجمالي العاملين (%)
115.94	134.40	116.06	79.52	61.98			العاملون في الاقتصاد الإسرائيلي (ألف شخص) - المتوسط السنوي
18.84	22.75	21.73	17.05	14.19			نسبة العاملين في إسرائيل من إجمالي العاملين (%)
34923	47139	42691	46530	40200	44520	46105	المتوسط الشهري لعدد تصاريح العمل في إسرائيل
62	12	48	85	138	102	76	عدد أيام الإغلاق
41.50	40.92	40.98	40.23	40.57			معدل المشاركة في القوى العاملة (%) - المتوسط السنوي
70.05	69.64	69.55	68.50	69.43			معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة (%) - المتوسط السنوي
12.70	12.40	11.20	11.70	11.43			معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة (%) - المتوسط السنوي
14.5	11.8	14.5	20.0	22.8			معدل البطالة (%) - المتوسط السنوي
	5,083.4	4,646.2	4,182.2	3,844.7	3,504.7	3,063.1	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار - بالأسعار الثابتة)
	6,277.5	5,799.7	4,914.3	4,500.6	4,050.3	3,464.3	الدخل القومي الإجمالي (مليون دولار - بالأسعار الثابتة)
	6,670.8	6,326.8	5,384.2	5,059.7	4,488.2	3,981.5	الدخل القومي المتاح الإجمالي (مليون دولار - بالأسعار الثابتة)
	1,683.4	1,603.6	1,502.7	1,461.4	1,411.3	1,322.1	نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (دولار)
	2,078.8	2,001.6	1,765.8	1,710.8	1,631.1	1,495.3	نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي (دولار)
	2,209.09	2,183.59	1,934.61	1,923.27	1,807.39	1,718.50	نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الحقيقي (دولار)
123.28	119.93	113.63	107.62	100			متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك الفلسطيني
-4.44	3.69	3.18	1.59				نسبة التغير في القوة الشرائية للدينار (%) - نهاية المدة
-4.49	3.33	3.36	1.17				نسبة التغير في القوة الشرائية للدولار (%) - نهاية المدة
2.80	5.54	5.58	7.62				معدل التضخم (متوسط %)

2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	المؤشر
32	21	23.3	25.3	26.9			نسبة الفقراء من إجمالي السكان (%)
34.2	35.5	26.9	31.3	37.8			متوسط إشغال الغرف الفندقية (%)
1976.78	2366.60	1935.31	1540.46	1757.12			مساحة الأبنية الجديدة المرخصة (الف متر مربع)*
591	615	598	581	565	503		الصادرات السلعية (مليون دولار)*
2456	2759	2587	2639	2534	2232		الواردات السلعية (مليون دولار)*
-1865	-2144	-1989	-2058	-1969	-1729		صافي الميزان التجاري السلعي (مليون دولار)
3506.89	2875.14	2414.71	2090.13	1711.30	1187.11	522.78	إجمالي الودائع المصرفية (مليون دولار) - (نهاية المدّة)*
1346.25	1005.46	833.1	612.87	422.26	284.26	96.56	مجموع القروض البنكية (مليون دولار) - (نهاية المدّة)*
369.3	523.9	417.1	554.4	516.3	426.3	506.4	مساعادات الدول المانحة (مليون دولار) <sup>2</sup>
1363.9	1136.2	1083.8	1195.0	927.9	750.0		إجمالي الإيرادات العامة (مليون دولار)
963.8	901.2	753.7	816.0	684.2	425.0		إجمالي الإيرادات العامة المحلية (مليون دولار)
400.0	235.0	330.1	345.0	160.0	190.0		المعونات الخارجية لتمويل المشاريع التنموية (مليون دولار) - حسب الصرف الفعلي
1364.0	1194.5	1193.5	1255.4	927.9	715.3		إجمالي النفقات العامة (مليون دولار)
940.3	953.2	852.8	862.7	709.6	525.3		إجمالي النفقات الجارية (مليون دولار)
423.7	241.3	340.7	392.7	218.3	190.0		مجموع النفقات الرأسمالية والتنموية (مليون دولار)
400.2	293.3	439.8	439.4	243.7	290.3		العجز في موازنة الحكومة (مليون دولار)
735.0	606.2	514.2	363.7	229.2	<sup>3</sup> 68.3		الدين العام (مليون دولار)
207.62	236.76	154.98	139.13				مؤشر القدس - نهاية المدّة

<sup>2</sup> المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2000  
<sup>3</sup> تم دمج الدين العام المتحصل في العام 1994 في سنة 1995.  
\* باستثناء العاصمة القدس.

## المؤشرات الاقتصادية في الضفة الغربية

2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	المؤشر
2,011,930	1,932,637	1,857,872	1,787,562	1,692,656	1,600,333	1,500,517	عدد السكان (منتصف السنة)
4.05	3.99	3.90	3.81	5.77	6.65		معدل نمو السكان (%)
482.91	466.28	438.25	412.04	391.29			قوة العمل (ألف شخص) - المتوسط السنوي
423.19	420.65	387.69	341.19	315.22			عدد العاملين في الضفة (ألف شخص) - المتوسط السنوي
329.18	313.01	294.57	275.34	262.84			العاملون في الاقتصاد المحلي (ألف شخص) - المتوسط السنوي
15.20	13.56	13.07	14.39	14.07			نسبة العاملين في القطاع العام من إجمالي العاملين في الضفة (%)
94.02	107.63	93.12	65.85	52.38			العاملون في الاقتصاد الإسرائيلي (ألف شخص) - المتوسط السنوي
15235	18282	17999	23292	23485	27125	26417	المتوسط الشهري لعدد تصاريح العمل في إسرائيل
62	12	48	85	132	84	58	عدد أيام الإغلاق
43.55	43.50	43.75	42.83	42.17			معدل المشاركة في القوى العاملة (%) - المتوسط السنوي
73.03	72.40	72.10	70.70	71.00			معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة (%) - المتوسط السنوي
13.83	14.23	14.15	14.47	13.27			معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة (%) - المتوسط السنوي
12.30	9.60	11.58	17.20	19.43			معدل البطالة (%) - المتوسط السنوي
	3,236.7	2,974.7	2,647.0	2,394.2	2,179.5	1,884.5	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار - بالأسعار الثابتة)*
	3,863.3	3,593.4	3,013.1	2,696.1	2,484.3	2,108.3	الدخل القومي الإجمالي (مليون دولار - بالأسعار الثابتة)*
	4,040.5	3,832.0	3,221.7	2,959.8	2,724.8	2,392.3	الدخل القومي المتاح الإجمالي (مليون دولار - بالأسعار الثابتة)*
	1,891.4	1,810.5	1,676.2	1,596.3	1,537.6	1,421.4	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي - دولار
	2,257.6	2,187.1	1,908.1	1,797.5	1,752.6	1,590.1	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الحقيقي - دولار
	2361.2	2332.3	2040.1	1973.4	1922.3	1804.3	نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي الحقيقي - دولار
124.08	120.23	112.90	107.58	100			متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك الفلسطيني*
3.20	6.50	4.95	7.58				معدل التضخم (متوسط %)*
		15.4	17.1	17.5			نسبة الفقراء من السكان (%)*
							متوسط إشغال الغرف الفندقية (%)
26.64	32.74	34.15	28.38	32.97			شمال الضفة
28.79	37.26	33.95	32.82	35.15			وسط الضفة
24.95	30.06	21.92	27.50	27.99			جنوب الضفة
1744.40	2014.60	1621.26	1346.50	1456.04			مساحة الأبنية الجديدة المرخصة (ألف متر مربع)*
2506.83	2121.91	1812.50	1535.38	1249.44	787.88	336.98	إجمالي الودائع المصرفية (مليون دولار) - نهاية المدة*

\* باستثناء العاصمة القدس.

## المؤشرات الاقتصادية في قطاع غزة

2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	المؤشر
1,138,126	1,087,067	1,039,580	995,522	938,121	882,894	816,299	عدد السكان (عند منتصف السنة)
4.65	4.53	4.40	4.26	6.26	8.16		معدل نمو السكان (%)
212.24	205.37	185.07	172.76	172.23			قوة العمل (ألف شخص) - المتوسط السنوي
171.98	170.46	145.91	126.02	116.79			عدد العاملين في قطاع غزة (ألف شخص) - المتوسط السنوي
150.06	143.68	122.97	112.34	107.19			العاملون في الاقتصاد المحلي (ألف شخص) - المتوسط السنوي
32.28	26.64	26.40	27.84	28.80			نسبة العاملين في القطاع العام من إجمالي العاملين في غزة (%)
21.92	26.77	22.94	13.67	9.60			العاملون في الاقتصاد الإسرائيلي (ألف شخص) - المتوسط السنوي
25549	28857	24692	23238	16714	17395	19721	المتوسط الشهري لعدد تصاريح العمل في إسرائيل
62	12	48	70	138	102	76	عدد أيام الإغلاق
37.45	37.93	35.88	35.20	36.67			معدل المشاركة في القوى العاملة (%) - المتوسط السنوي
64.28	67.40	64.93	63.97	65.93			معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة (%) - المتوسط السنوي
10.60	8.75	5.80	6.20	7.07			معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة (%) - المتوسط السنوي
19.53	17.00	21.15	27.07	32.03			معدل البطالة (%) - المتوسط السنوي
	1,488.1	1,345.5	1,235.1	1,157.0	1,038.4	911.0	النتائج المحلي الإجمالي (مليون دولار - بالأسعار الثابتة)
	1,753.7	1,578.4	1,380.5	1,276.4	1,164.0	1,008.1	الدخل القومي الإجمالي (مليون دولار - بالأسعار الثابتة)
	1,865.8	1,729.3	1,512.0	1,442.6	1,314.4	1,185.7	الدخل القومي المتاح الإجمالي (مليون دولار - بالأسعار الثابتة)
	1,368.9	1,294.3	1,240.6	1,233.3	1,176.1	1,116.0	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي - دولار
	1,613.2	1,518.3	1,386.7	1,360.6	1,318.4	1,234.9	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الحقيقي - دولار
	1716.4	1663.5	1518.8	1537.8	1488.8	1452.5	نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي الحقيقي - دولار
123.33	119.78	115.19	108.79	100			متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك الفلسطيني
2.96	3.99	5.88	8.79				معدل التضخم (متوسط %)
		37.2	41.3	46.1			نسبة الفقراء من السكان (%)
23.06	32.27	20.50	23.28	28.18			متوسط إشغال الغرف الفندقية (%)
232.38	352.00	314.05	193.96	301.08			مساحة الأبنية الجديدة المرخصة (ألف متر مربع)
1000.07	753.23	602.21	554.75	461.86	399.23	185.80	إجمالي الودائع المصرفية (مليون دولار) - نهاية المدة

## ملخص تنفيذي

### الفصل الأول: تطور البيئة الاقتصادية الفلسطينية

#### التطورات الاقتصادية الدولية:

- ✧ اتسمت الفترة 1994-2000 بتطورات مهمة في الاقتصاد العالمي كان أبرزها أزمة مالية حادة أدت إلى انهيار الأسواق المالية في معظم دول شرق آسيا الصاعدة، والبرازيل، والاتحاد الروسي خلال العامين 1997 و1998. وقد أدت هذه الأزمة المالية إلى تباطؤ الاقتصاد الدولي في العامين 1997 و1998 وجزءاً من العام 1999. واتصف الاقتصاد الأمريكي بالقوة طيلة فترة التسعينيات وحتى نهاية العام 2000، محققاً أطول فترة نمو خلال القرن العشرين، واعتمد الاقتصاد العالمي، وخاصة الأوروبي، على هذا النمو الأمريكي في تخفيف وطأة الأزمة المالية.
- ✧ وشهدت نهاية عقد التسعينيات (الأول من كانون الثاني 1999) بداية العمل باليورو (العملة الأوروبية الموحدة) في اثنتي عشرة دولة أوروبية، باتت تعرف بمنطقة اليورو، ومن المخطط أن يتم تداول أوراق نقدية وقطع معدنية من اليورو مع بداية العام 2002.
- ✧ وانتهى عقد التسعينيات عالمياً بتوقعات متشائمة لمستقبل الاقتصاد الدولي، على الرغم من الإصلاحات والسياسات التي انتهجتها الدول التي أصيبت بالأزمة المالية وخروجها منها. وقد ساهم الارتفاع المستمر في أسعار النفط في السنوات الأخيرة في التباطؤ الاقتصادي العالمي.
- ✧ بالإضافة إلى ذلك، شهد عقد التسعينيات تحويل اتفاقية الجات إلى منظمة التجارة العالمية، وعضوية 135 دولة فيها (نهاية العام 1999)، وقد أدى ذلك إلى تسارع تحرير التجارة العالمية، وتسارع حركة رأس المال بين الأسواق العالمية. وانتهى عقد التسعينيات بنمو هائل في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد ارتفعت بحوالي 40% العام 1998 و25% العام 1999.

#### التطورات الاقتصادية العربية:

- ✧ شهد الاقتصاد الكلي للدول العربية نمواً خلال الفترة 1994-1997، وتدهور في العام 1998 نتيجة لانخفاض سعر النفط الخام.
- ✧ ارتفع نصيب الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 13% خلال الفترة 1994-1997، ثم تراجع بحوالي 5% العام 1998.
- ✧ اتسمت الميزانيات الحكومية للدول العربية بالعجز المتذبذب، فانخفض العجز من 32.5 مليار دولار العام 1994 إلى 12.2 مليار دولار العام 1997، وارتفع إلى 32 مليار دولار العام 1998 بسبب أزمة أسعار النفط.
- ✧ نشطت الحركة التجارية العربية الإجمالية خلال الفترة 1994-1997، غير أن حجم التجارة البينية العربية بقي متواضعاً.



## تطورات الاقتصاد الإسرائيلي:

عاش الاقتصاد الإسرائيلي تطورات مهمة اشتملت على نفلة نوعية في مستويات المعيشة والمؤشرات الكلية، وعلى تغيرات هيكلية، فارتفع دخل الفرد من حوالي 11000 دولار العام 1990 إلى حوالي 17500 دولار العام 2000، (ارتفع عدد السكان بحوالي 35% خلال التسعينيات). وتراجعت البطالة من 11% العام 1992 إلى 9% العام 2000. وتطور الاقتصاد الإسرائيلي نحو اقتصاد معتمد على المعلومات، محققاً نمواً واضحاً في قطاع التقنيات المتطورة، وصناعة التقنيات الزراعية. كما أن النمو الاقتصادي الإسرائيلي أخذ يعتمد على نمو الصادرات وعلى قطاع التقنية المتطورة بدلاً من الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي الخاص. وشهد الاقتصاد الإسرائيلي خلال الفترة، (1990-1996)، نمواً واضحاً، وتميزت في ذلك فترة 1994-1996 بمعدلات نمو مرتفعة، وكان هذا النمو بسبب عاملين مهمين: الأعداد الضخمة من المهاجرين اليهود من دول ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي، وانطلاق ما عرف بعملية التسوية، وخاصة بعد توقيع اتفاقية أوسلو، وتدفق أموال الدول المانحة إلى المنطقة، إضافة إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصاد الإسرائيلي.

ثم تباطأ الاقتصاد الإسرائيلي في الفترة بين 1997-1999، ودخل في فترة ركود نجمت عن سياسة الحكومة الهادفة إلى تحقيق استقرار في الأسعار من خلال تخفيض عجز الموازنة. وتراجع عدد المهاجرين وانخفض الإنفاق الاستهلاكي الشخصي، كما تراجع قطاع الإنشاءات بشكل كبير.

ثم شهد الاقتصاد الإسرائيلي تعافياً في الربع الثاني من العام 1999، حتى نهاية الربع الثالث من العام 2000، وقد كان النمو الأكبر من نصيب قطاع التقنيات المتطورة. وتميز هذا النمو باعتماده على نمو الصادرات والاستثمار (الأجنبي والمحلي)، إلا أن هذا النمو قد توقف وعاد الاقتصاد الإسرائيلي إلى الركود، ويعزى ذلك إلى تدهور سوق أسهم الشركات التقنية (NASDAQ)، وتراجع أداء الاقتصاد الأمريكي، والانتفاضة الشعبية الفلسطينية (انتفاضة الأقصى) التي أدت إلى تراجع قطاعي الإنشاءات والزراعة.

## التطورات في بيئة الاقتصاد المحلي للضفة الغربية

### وقطاع غزة (1994-2000)

حصلت السلطة الوطنية الفلسطينية على الصلاحيات الكاملة في جزء محدود جداً (مناطق أ) من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة. وركزت السلطة الوطنية الفلسطينية جهودها في بداية الفترة على تكوين القطاع العام، وبناء مؤسسات الدولة، وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الممولة من الدول المانحة في نطاق تنفيذ الشق الاقتصادي من اتفاق أوسلو.

واستمرت إسرائيل في مآطلتها في تنفيذ الالتزامات التي وقعت عليها في إطار اتفاق أوسلو وما تبعه من اتفاقيات، واستمرت في اعتماد الحصار الاقتصادي والحصار الأمني في تعاملها مع مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد أدى ذلك إلى استلاب المكاسب الاقتصادية التي حققها الاقتصاد الفلسطيني في بداية الفترة، وإعاقة عملية الإصلاح الاقتصادي، واحتجاز التطور المستقبلي للاقتصاد الفلسطيني، بل أدت الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة (منذ أيلول

2000) إلى تدمير معظم الإنجازات التي حققتها السلطة الوطنية الفلسطينية في مجالات البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية خلال سنوات المرحلة الانتقالية (1994-2000).

واستمرت إسرائيل في مصادرة الأراضي واستيطانها، فزاد عدد الدونمات المصادرة منذ أواسل عن 420 ألف دونم، ووصل إجمالي مساحة الأراضي الفلسطينية المصادرة منذ احتلال 1967 إلى حوالي 3452.4 ألف دونم. وارتفع عدد المستوطنين بحوالي 93% عما كان عليه العام 1992، فوصل إلى أكثر من 200 ألف نهاية العام 2000، وبلغت خسائر الحصار الحالي حتى منتصف 2001 إلى حوالي 1032 مليون دولار، إضافة إلى الخسائر التي لحقت بالبنية التحتية الفلسطينية، والتي تقدرها بعض الجهات بحوالي 253 مليون دولار، وكان وقع الخسائر كبيراً جداً على بعض فئات الشعب الفلسطيني مثل العاملين في إسرائيل، وكل من له علاقة بالقطاع السياحي وصيادي الأسماك.

وعلى الرغم من كل ذلك، نجحت السلطة الوطنية الفلسطينية في إصدار عدد محدود من القوانين الاقتصادية (من بين مجموعة أكبر من القوانين في المجالات المختلفة). وتتبع أهمية ذلك من كون هذه القوانين (عند تطبيقها) تسهم في تهيئة البيئة القانونية الفلسطينية لحضارة التنمية الشاملة الفلسطينية، وفي كونها توحد المرجعية القانونية (الاقتصادية) بين إقليمي الاقتصاد الفلسطيني (الضفة الغربية وقطاع غزة) بعد اختلاف دام ما يزيد على 45 سنة. وشملت القوانين الصادرة قانون سلطة النقد، وتشجيع الاستثمار، وقانون الصرافة، والمدن الصناعية، وتنظيم الموازنة العامة، والوكلاء التجاريين، والمواصفات والمقاييس، وقانون العمل. وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها السلطة الوطنية الفلسطينية على صعيد سن القوانين، وبناء الجهاز الحكومي، والمؤسسات العامة، فإنها عانت من إخفاقات جديّة في الإدارة العامة، وبخاصة فيما يتعلق برسم السياسات الاقتصادية، وخطط التنمية، والعلاقة مع السلطة التشريعية، وإدارة الأموال العامة.

ومن جهة أخرى، تعهدت الدول المانحة بتقديم 2.3 مليار دولار للفلسطينيين خلال الفترة الانتقالية (1994-1998)، واتسمت المساعدات الدولية بالتذبذب خلال الفترة 1994-2000، سواء على مستوى الالتزام أم الدفع، إذ أنها مرتبطة بشكل وثيق بتطورات عملية التسوية، وقد اتجهت إلى التناقص خلال الفترة من 506.4 مليون دولار في العام 1994 إلى 369.3 مليون دولار في العام 2000 (بحوالي 27%)، وبلغ معدل الصرف إلى الالتزام خلال الفترة 1994 - 2000 حوالي 68.8%، كان أعلاها في العام 1997 (88.9%). وتركزت المساعدات الدولية في ثلاثة قطاعات، حصلت على 44.1% من المساعدات الإجمالية، وهي بناء المؤسسات والمياه والمجاري والتعليم. واستأثر قطاع البنية التحتية بتعريفه الواسع، الذي يشمل المياه والمجاري والمواصلات والصحة والطاقة والتعليم، بالإضافة إلى البنية التحتية الأخرى، بما نسبته 48.6% من مجموع المساعدات قدمت 48 دولة ومؤسسة مانحة المساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية. وكان أكثر من 50% من إجمالي المعونات من الولايات المتحدة، واليابان، والاتحاد الأوروبي، والنرويج، والبنك الدولي.

وأدت الظروف الناجمة عن الحصار الإسرائيلي، وارتباط المساعدات بتطورات العملية السلمية إلى استخدام جزء من هذه المساعدات في تمويل مشاريع التشغيل الطارئ، وتمويل النفقات الجارية للحكومة الفلسطينية. كما أن الإجراءات الإسرائيلية أدت إلى تدمير جزء من البنية التحتية الفلسطينية، وتعطيل مشاريع حيوية كثيرة كالمطار والميناء.

ومنذ اندلاع انتفاضة الأقصى في الثامن والعشرين من أيلول العام 2000، قدمت بعض الدول العربية (13 دولة) الدعم المادي المالي والعيني للشعب الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية من خلال صندوق الأقصى والانتفاضة.

وتدل البيانات المتاحة على ترابط وثيق بين المساعدات الدولية والتطورات السياسية والاقتصادية، فبشكل عام، تزايد حجم المساعدات بتوافق مع عدد أيام الحصار. فنرى أن المساعدات الدولية (الربعية) ارتفعت عند ارتفاع عدد أيام الحصار في ذلك الربع من السنة، وانخفضت عند انخفاضه. وارتبط حجم المساعدات الدولية الربعية طردياً وبقوة مع معدل البطالة التي سادت خلال الربع السابق للمصرف.

### تطور البنية التحتية الفلسطينية:

قام الاحتلال الإسرائيلي بتدمير البنية التحتية الفلسطينية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث أصبحت غير قابلة للاعتماد عليها، وهي بحاجة إلى إعادة البناء والتجديد. وأشارت تقديرات البنك الدولي إلى أن الحاجة الاستثمارية لتطوير البنية التحتية الفلسطينية لتصل إلى متوسط الدول النامية، تبلغ ما بين 140 و175 مليون دولار سنوياً. وأشارت بيانات المساعدات الدولية والتي استخدمت في تمويل مشاريع البنية التحتية خلال الفترة قيد البحث، إلى أن المجموع الإجمالي للإنفاق على البنية التحتية منذ العام 1994 وحتى نهاية العام 2000 وصل إلى 748.2 مليون دولار، وهذا يمثل 67% مما كان مطلوباً للوصول بالبنية التحتية الفلسطينية إلى متوسط الدول النامية، مع العلم أن الدراسات تشير إلى أن التدمير الإسرائيلي استمر منذ العام 1994 وتفاقم خلال الحصار الحالي، أي أن الحاجة الاستثمارية تكون قد ارتفعت إلى أكثر من تقديرات البنك الدولي. وبالتالي، فإن الوضع الآن يكون ما زال أقل مما هو عليه الحال في الدول النامية.

وقد اعتمدت السلطة الوطنية الفلسطينية استراتيجية إشراك القطاع الخاص في الاستثمار في البنية التحتية. فقد رخصت شركة الاتصالات الفلسطينية وأعطتها امتيازات احتكارية في مجال الاتصالات الثابتة والخلوية، كما أنشأت شركة مع القطاع الخاص لإنتاج وتوزيع الطاقة في قطاع غزة، وتخطط لإنشاء شركة مشتركة مع القطاع الخاص لإنتاج وتوزيع الطاقة، وأخرى لتوزيع المياه في مناطق الضفة الغربية المختلفة. وعلى الرغم من أهمية الدور الذي يقوم به القطاع الخاص، فإن هناك حاجة لاستكمال الإطار القانوني المعزز للرقابة على الاستثمارات العامة والخاصة في هذه المجالات، وبشكل خاص، هناك حاجة ماسة لإقرار قوانين لمحاربة الاحتكار وحماية المستهلك.

وتشير البيانات المتاحة من شركة الاتصالات الفلسطينية إلى تطور عدد الهاتف الثابت منذ تأسيس الشركة العام 1997 بصورة واضحة، فقد ارتفع العدد في العام 2000 بحوالي 225% عما كان عليه العام 1997، ليصل إلى 272212، ووصلت الخدمة إلى أكثر من 96% من السكان.

وكان الاستهلاك السنوي للكهرباء لكل 100 شخص في الضفة الغربية وقطاع غزة الأقل بين الدول المجاورة في العام 1997. ومنذ ذلك الحين، ارتفع حجم الطاقة الكهربائية المزودة في الأراضي الفلسطينية ليصل إلى 545 مليون واط/ساعة نهاية العام 2000، محققاً زيادة بنسبة 60% عما كان عليه العام 1997. إلا أن المستوى الحالي ما

زال يشكل 74% من المستوى الذي اقترحه البنك الدولي.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الجهات المختصة في السلطة الوطنية الفلسطينية، لتطوير قطاع المياه وإيصالها إلى المواطنين في أماكن وجودهم المختلفة، فإنه ومع نهاية العام 2000، كان هناك 260 تجمعاً سكانياً ريفياً في الضفة الغربية (من أصل 646 تجمعاً سكانياً) بدون أية خدمات للمياه (سلطة المياه، 2000)، ويعتمد سكانها على مياه الينابيع وآبار الجمع (من مياه الأمطار). وتشير تقديرات سلطة المياه إلى أن معدل حصة الفرد من المياه المتاحة للتجمعات السكنية التي تصلها خدمات المياه بلغ حوالي 40 لتراً يومياً، وهو ثلث معدل احتياجات الفرد اليومية من المياه وفق معايير منظمة الصحة العالمية. وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى ارتباط 39.3% من الأسر بأنظمة الصرف الصحي في العام 1999.

وعمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى التمييز بين شبكتين من الطرق. فقد عملت على بناء شبكة طرق واسعة ومتطورة في الضفة الغربية وقطاع غزة لخدمة التجمعات الاستيطانية المنتشرة في تلك المناطق. وهدفت إلى تجاوز التجمعات السكانية الفلسطينية لتجنيب المستوطنين المرور من خلالها لدوافع عنصرية- أمنية. بالمقابل، أهملت سلطات الاحتلال الطرق التي يستخدمها الفلسطينيون، بحيث أصبح جزء منها غير مؤهل، إضافة إلى عدم كفاية المؤهل منها لاحتياجات المواطنين الفلسطينيين. ونتيجة للاستثمارات الجديدة في الطرق والممولة من الدول المانحة، ارتفع طول الطرق التي تخدم الفلسطينيين خلال الفترة 1994-2000. إلا أن تضارب الصلاحيات في مناطق ب و ج أعاق خطط السلطة الوطنية في تطوير الطرق.

## الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية الفلسطينية الكلية

### حسابات الدخل القومي

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني الحقيقي بصورة كبيرة خلال الفترة 1994 - 1999، على الرغم من المشاكل والتطورات السياسية التي شهدتها الاقتصاد الكلي الفلسطيني، والمتمثلة بالحصار الإسرائيلي الذي عطل الاقتصاد الفلسطيني لفترات متباعدة أحياناً، ومتصلة أحياناً أخرى. فعلى الرغم من ذلك كله، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الضفة الغربية (باستثناء العاصمة القدس) وقطاع غزة بحوالي 69% خلال الفترة 1994-1999 (من 2795.6 مليون دولار إلى 4724.8 مليون دولار).

ويتضح أن التذبذب كان الأكبر في الدخل القومي الإجمالي الحقيقي والذي يعتمد بصورة مباشرة على عوائد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، والتي انخفضت بصورة واضحة خلال فترة الركود (التباطؤ) الاقتصادي (1996-1998)، وأن التباطؤ في الدخل القومي المتاح الإجمالي انتهى مع نهاية العام 1997؛ أي قبل انتهاء الركود العام بسنة. ويعود ذلك إلى المساعدات الدولية التي كانت (عادة) ترتفع عند تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية الفلسطينية بسبب استخدام الإسرائيليين سياسة الحصار.

ويتضح أن الفرق بين الضفة الغربية وقطاع غزة بدأ بالاتساع منذ العام 1997، وأن الفجوة بينهما أكبر في الدخل القومي الإجمالي الحقيقي بسبب ارتفاع حصة الضفة الغربية من إجمالي عدد العاملين في إسرائيل، كما أن الفرق فيه خلال السنوات الأخيرة اتسع بصورة أسرع من غيره من المؤشرات الكلية.

إضافة إلى ذلك، كانت معدلات النمو في المؤشرات الكلية في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة. وهذا يفسر تزايد الفجوة بين الإقليميين على الرغم من تركيز السلطة الوطنية الفلسطينية في توظيفها العام على قطاع غزة. ويبدو أن معدلات النمو أعلى مما يمكن توقعه في ظل التطورات السياسية والإجراءات الإسرائيلية التي شهدتها المناطق الفلسطينية خلال فترة البحث (1994-1999). فتشير بعض التقديرات (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي) إلى أن معدلات النمو كانت تتراوح بين 3% و5%، وكانت سالبة خلال العامين 1996 و1997. وقد يعود ذلك إلى كون الاقتصاد الفلسطيني أكبر بكثير مما هو متعارف عليه.

وتراوحت مساهمة قطاع الخدمات بأنواعه المختلفة بين 56% و66%، وساهمت الصناعة التحويلية بحوالي 18%، وتذبذبت مساهمة قطاع الزراعة بين 9% و14%، وكانت مساهمة قطاع الإنشاءات قريبة من 11%.

وتزايد الاستهلاك النهائي (العام والخاص) بحوالي 9.2% سنوياً خلال الفترة 1994-1999، ونما التكوين الرأسمالي الإجمالي بمعدل سنوي بلغ 11.2%، إضافة إلى نمو صافي الصادرات من السلع والخدمات بالاتجاه السالب (عجز الميزان التجاري) بمعدل سنوي 8.1%. وشكل الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص 102.4%، بينما شكل الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي 20.7% من الناتج المحلي الإجمالي. وساهم التكوين الرأسمالي الإجمالي بحوالي 37.9% من الناتج المحلي الإجمالي، وشكل العجز في الميزان التجاري حوالي 63% من الناتج المحلي الإجمالي.

وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية من 1322 دولاراً إلى 1683 دولاراً، خلال الفترة 1994-1999 بنسبة 27.3%، أي بمعدل نمو سنوي بلغ 4.94%. وارتفع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية بحوالي 39.1% خلال الفترة 1994-1999، ليصل إلى 2079 دولاراً (أي بمعدل نمو سنوي 6.8%). وحقق نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الحقيقي في الأراضي الفلسطينية نمواً ملحوظاً، إلى 2209 دولاراً في العام 1999، مرتفعاً بنسبة 28.5% (أي بمعدل نمو سنوي 5.1%).

### القوى العاملة الفلسطينية

اتجه معدل المشاركة في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية نحو الارتفاع البطيء خلال الفترة (1995-2000)، فقد ارتفع من 39% في نهاية العام 1995 إلى ما يقارب 43.5% في الربع الثالث من العام 2000، وهي أعلى قيمة له خلال الفترة. أي أنه، بشكل عام، تحسنت فرص الحصول على عمل في سوق العمل الفلسطينية خلال فترة البحث على الرغم من المعوقات التي فرضها الحصار الإسرائيلي الذي طبق بكثافة في بداية الفترة (حتى نهاية 1997)، ثم قلت كثافته إلى مستويات متدنية حتى نهاية أيلول العام 2000. ومنذ ذلك الحين، يعيش الفلسطينيون تحت الحصار المشدد.

أما بالنسبة لحجم القوى العاملة الفلسطينية، فارتفع بصورة مستمرة خلال فترة البحث. فبعد أن كان حوالي

551 ألف شخص نهاية العام 1995، وصل إلى 735 ألفاً في الربع الثالث من العام 2000، مرتفعاً بحوالي 33.5%. وكان التوجه ذاته قد حصل في الضفة الغربية (بحوالي 33%) وقطاع غزة (35%).

وتقسم القوى العاملة الفلسطينية إلى ثلاثة أقسام: العاملون بوظائف وأعمال تامة والعاملون بأعمال جزئية والعاطلون عن العمل. ويتضح من البيانات أن توزيع القوى العاملة على هذه الأقسام تأثر بشكل واضح بإجراءات الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني. فقد كانت البطالة تفضل إلى مستويات مرتفعة عند تطبيق سياسة الإغلاق والحصار، وفي كل مرة كانت تتخفف حصناً العمالة التامة والعمالة الجزئية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وعند التعافي من الحصار وعودة العاملين الفلسطينيين إلى سوق العمل الإسرائيلية بالتدريج كانت ترتفع العمالة التامة وتتنخفض العمالة الجزئية والبطالة.

وبشكل عام، اتجهت حصة العمالة التامة في الأراضي الفلسطينية وفي كل من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى التزايد خلال فترة البحث، إلا أنها تذبذبت بصورة واضحة في كل منهما. أما بالنسبة للعمالة الجزئية فتراجعت بانحدار شديد خلال فترة البحث، من حوالي 21% نهاية العام 1995 في الضفة الغربية إلى 3.5% في منتصف العام 2000، وانخفضت في قطاع غزة من 22% إلى 3.5% خلال الفترة نفسها. وتزايد عدد العاملين في الضفة الغربية بصورة واضحة خلال فترة البحث. وتذبذب العدد تبعاً لمدى تطبيق إسرائيل الإغلاق على المناطق الفلسطينية. وارتفع عدد العاملين في الضفة الغربية حتى نهاية الربع الثالث من العام 2000 بحوالي 40% (من 251.4 ألف إلى 351.1 ألف). وارتفع عددهم في قطاع غزة بحوالي 83% (من 86 ألف شخص بداية الفترة إلى 157.5 ألف شخص نهاية الفترة). بالإضافة إلى ذلك، تزايد عدد العاملين من الأراضي الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات خلال فترة البحث بانتظام مع تذبذب متصل بسياسة الإغلاق التي مارستها إسرائيل تجاه المناطق الفلسطينية، فارتفع عدد العاملين في إسرائيل من 65.2 ألف شخص نهاية العام 1995 إلى 146.1 ألف شخص في الربع الثالث من العام 2000، وهو ارتفاع بحوالي 124%.

من جهة أخرى، اتجهت معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية وفي كل من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الانخفاض. ويتضح أنه بعد القفزة في معدل البطالة والتي تسبب بها الحصار العام 1996، تراجعت البطالة بشكل عام مع تذبذب بسيط نسبياً، إلى أن قفزت بشكل كبير خلال الربع الرابع من العام 2000. وانعدم التذبذب تقريباً بعد الربع الثالث من العام 1998 (وخاصة في قطاع غزة). وتراجع عدد العاطلين عن العمل خلال فترة البحث في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ويلاحظ أن التذبذب في عدد العاطلين عن العمل كان في قطاع غزة أعلى منه في الضفة الغربية. وكان الارتفاع في العدد يتزامن مع فرض إسرائيل الحصار على المناطق الفلسطينية.

نستطيع الاستنتاج أنه في حين لم تعان الضفة الغربية من مشكلة بطالة خلال فترات الهدوء السياسي العام (على عكس فترات التوتر السياسي العام)، إلا أن قطاع غزة عانى من مشكلة البطالة طوال فترة البحث على الرغم من تركيز التوظيف الحكومي هناك. ويبدو أن السبب الرئيسي وراء مشكلة البطالة المزمنة في قطاع غزة هو قدرة إسرائيل على إحكام إغلاق القطاع خلال فترات التوتر السياسي وقدرتها على تطبيق نظام التصاريح الرسمية للعاملين منه خلال فترات الهدوء السياسي، على عكس الحال في الضفة الغربية، حيث الحدود الطويلة والمتداخلة مع الاقتصاد الإسرائيلي والمستوطنات يجعل قدرة الجيش الإسرائيلي على إحكام الإغلاق عليها أقل مما هي عليه في قطاع غزة.

**خصائص العاملين في الأراضي الفلسطينية:**

✧ تطورت التركيبة العمرية نحو انخفاض المتوسط العام لعمر العاملين في الضفة الغربية، في حين تطورت في قطاع غزة نحو ارتفاعه.

✧ تطور مستوى التحصيل العلمي للعاملين في الضفة الغربية نحو الارتفاع، وتطور في قطاع غزة نحو الارتفاع أيضاً، ولكن بصورة أبطأ مما هو عليه في الضفة الغربية.

✧ تراجعت حصة القطاع الزراعي من التشغيل في الضفة الغربية بصورة واضحة خلال فترة البحث، بينما اتجهت حصته من العاملين في قطاع غزة نحو الارتفاع. وتراجعت حصة القطاع الصناعي من التشغيل في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بصورة واضحة خلال الفترة. وكان الاتجاه العام لحصة قطاع الإنشاءات من التشغيل في الضفة الغربية هو الارتفاع. أما في قطاع غزة، فارتفعت حصة الإنشاءات بصورة واضحة حتى نهاية 1998 ثم تراجعت بعد ذلك حتى نهاية العام 2000. وانخفضت حصة قطاع التجارة والمطاعم والفنادق من التشغيل في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال فترة البحث. وعلى الرغم من التذبذب الواضح في حصة النقل

والاتصالات من التشغيل، فإن الاتجاه العام كان نحو ثبات هذه الحصة في الضفة الغربية وارتفاعها ببطء في قطاع غزة. واتجهت حصة فروع الخدمات الأخرى والتي تشمل الخدمات الحكومية والخدمات المالية إلى الارتفاع.

✧ يشير ثبات حصة المهن الأولية، وحصة "العمال المهرة في الزراعة" وتزايد حصة "الفنيين والمتخصصين" وحصة "مشغلي الآلات ومنتجاتها" وانخفاض حصة "الحرف" إلى ارتفاع درجة المهارة لدى العاملين في الضفة الغربية. وكذلك، تزايد مستوى المهارة لدى العاملين في قطاع غزة وبصورة أسرع مما هو عليه الحال في الضفة الغربية.

#### خصائص العاطلين عن العمل

✧ تطورت التركيبة العمرية لهم باتجاه ارتفاع متوسط عمر العاطلين عن العمل في الضفة الغربية وانخفاضه قليلاً في قطاع غزة.

✧ تطور المستوى التعليمي للعاطلين عن العمل نحو الارتفاع في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

✧ عملت نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل قبل انضمامهم إلى صفوف البطالة (68% في الضفة الغربية و40% في قطاع غزة). وفي حين كانت البطالة في الضفة الغربية ظاهرة زراعية، كانت في غزة ظاهرة خدمية.

#### الأفراد خارج القوى العاملة: حسب السبب

✧ احتلت الأعمال المنزلية المرتبة الأولى في سبب عدم المشاركة في القوى العاملة، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

✧ احتلت الدراسة المركز الثاني كسبب لعدم المشاركة في القوى العاملة وقد تزايدت أهمية هذا السبب بصورة سريعة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

✧ انخفضت أهمية اليأس من البحث عن العمل (متوسط 10%)، أو ما يعرف بالشخص المحبط في الضفة الغربية وتذبذبت حصته حول متوسط ثابت وتمدن في قطاع غزة.

## النساء في القوى العاملة

بلغ متوسط معدل مشاركة النساء في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حوالي 11.8%، مقارنة مع 68.6% كمتوسط معدل مشاركة الرجال، ويزيد معدل مشاركة النساء في القوى العاملة في الضفة الغربية (13.8%) بحوالي 79% عن معدل مشاركتها في القوى العاملة في قطاع غزة (7.7%). وارتفع حجم القوى العاملة النسائية بنسبة 56%. وكانت نسبة الارتفاع في قطاع غزة (95%) أكبر بكثير منها في الضفة الغربية (45%). وكان الارتفاع في عدد العاملات بحوالي 139% و50% في قطاع غزة والضفة الغربية على التوالي.

بالمقابل، كان متوسط معدل البطالة بين النساء خلال فترة البحث في قطاع غزة (24.3%) يزيد بحوالي 86% على متوسطه في الضفة الغربية (13.1%). واتجه معدل البطالة بين النساء خلال فترة البحث إلى التراجع في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وكان التراجع في قطاع غزة أسرع. وعلى الرغم من ارتفاع معدلات البطالة بين النساء في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية فإنهن انتظرن في صفوف البطالة في قطاع غزة (11.3 شهر) ما يقرب من 54% من مدة انتظارهن في الضفة الغربية (حوالي 21 شهراً). وكانت الفجوة بين انتظار النساء والرجال أكبر في الضفة الغربية منه في قطاع غزة.

## الأجور:

تشير البيانات إلى أن متوسط الأجور الحقيقية (اليومية) في الضفة الغربية كان حوالي 24% أعلى منه في قطاع غزة. وكان متوسط الأجور الحقيقية للعاملين في إسرائيل حوالي 70%، وحوالي 110% أعلى من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. وتشير البيانات إلى تزايد الأجور الحقيقية خلال الفترة 1996-2000 في جميع أماكن العمل. وكان معدل التزايد في الضفة الغربية أكبر بقليل منه في قطاع غزة واتجهت الفجوة بينهما نحو الارتفاع ببطء. أما بالنسبة لمعدل الزيادة في الأجور الحقيقية للعاملين في إسرائيل، فكان أبطأ قليلاً مما هو عليه في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولذلك، اتجهت الفجوة بينهما إلى الانخفاض، وخاصة بين الضفة الغربية وإسرائيل.

## الأسعار

كان التوجه العام للرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية مجتمعة وفي كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، نحو الارتفاع البطيء نسبياً، حيث ارتفع في الأراضي الفلسطينية من حوالي 100 في الربع الأول من العام 1996 إلى حوالي 123.5 نهاية العام 2000، أي بنسبة 23.5% خلال الفترة (1996-2000)، وكانت نسبة الارتفاع فيه حوالي 24% و23% في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. بالمقابل، ارتفع الرقم القياسي الإسرائيلي خلال الفترة (1996-2000) بحوالي 29%، وتزامن التذبذب في مستوى الأسعار في إسرائيل خلال الفترة مع التذبذب في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

## أسعار المجموعات السلعية:

شكّلت المواد الغذائية حوالي 40.2% و42.9% من السلة الاستهلاكية في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، وارتفعت أسعارها في الضفة الغربية وقطاع غزة، بحوالي 22% و20% على التوالي، وساهمت بحوالي



37% من الارتفاع الإجمالي في الأسعار في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

شكلت المشروبات والتبغ حوالي 7.0% و 6.3% من السلة الاستهلاكية في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. وارتفعت أسعارها بحوالي 28.3% و 31.0% في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. وساهمت بحوالي 8.3% و 8.5% من الارتفاع في المستوى العام للأسعار في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي.

شكلت الأقمشة والملابس والأحذية حوالي 9.7% و 9.4% من السلة الاستهلاكية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وارتفعت أسعارها بحوالي 25.9% و 38.3% في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. وساهمت بحوالي 10.5% و 15.7% من الارتفاع في المستوى العام للأسعار في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي.

شكلت مجموعة السكن ومستلزماته حوالي 6.4% و 7.8% من السلة الاستهلاكية في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. وارتفعت أسعارها بحوالي 28.1% و 29.6% في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، وساهمت بحوالي 7.5% و 10% من الارتفاع في المستوى العام للأسعار في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي.

شكلت مجموعة الأثاث والسلع والخدمات المنزلية حوالي 7.4% و 7.8% من السلة الاستهلاكية في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. وارتفعت أسعارها حتى منتصف العام 1999 ثم انخفضت بعد ذلك. إلا أنها ارتفعت خلال جميع الفترة بحوالي 17.2% و 15.5% في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. وساهمت بحوالي 5.3% من الارتفاع في المستوى العام للأسعار في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

شكلت مجموعة النقل والاتصالات حوالي 12.8% و 11.2% من السلة الاستهلاكية في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. وارتفعت أسعارها بحوالي 27.7% و 18.3% في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. وساهمت بحوالي 14.8% و 8.9% من الارتفاع في المستوى العام للأسعار في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي.

شكل الإنفاق على التعليم حوالي 3.9% و 3.4% من السلة الاستهلاكية في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. وارتفعت أسعار خدمات التعليم بحوالي 19.8% و 19.2% في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. وساهمت بحوالي 3.2% و 2.8% من الارتفاع في المستوى العام للأسعار في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي.

شكلت الرعاية الصحية حوالي 4.9% و 4.5% من السلة الاستهلاكية في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. وارتفعت أسعارها بحوالي 37.5% و 33.8% في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. وساهمت بحوالي 7.7% و 6.6% من الارتفاع في المستوى العام للأسعار في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي.

شكلت السلع والخدمات الترفيهية حوالي 1.5% و 1.6% من السلة الاستهلاكية في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. واتصف التوجه العام لأسعار هذه المجموعة بالارتفاع الواضح حتى نهاية العام 1998، ثم الانخفاض الواضح خلال بقية الفترة، وكانت أسعارها في نهاية العام 2000 في الضفة الغربية أقل مما كانت عليه في بداية العام 1996، بحوالي 6.3%، وفي قطاع غزة بحوالي 1.0%، أي أنها ساهمت في نهاية الفترة بتخفيف الارتفاع في المستوى العام للأسعار لكن بنسب قليلة نظراً لانخفاض وزنها النسبي.

ساهمت السلع والخدمات الأخرى بحوالي 6.3% و 5.0% من السلة الاستهلاكية في الضفة الغربية وقطاع غزة

على التوالي. وارتفعت أسعارها بحوالي 24.4% و 31.6% في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، مساهمة بحوالي 6.4% و 6.3% من الارتفاع في المستوى العام للأسعار في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي.

#### التضخم:

اتجهت معدلات التضخم في الأراضي الفلسطينية إلى الانخفاض خلال فترة البحث. فبعد أن كان معدل التضخم حوالي 8.04% العام 1996، تراجع بعدها في كل من الأعوام الأربعة التالية حتى وصل إلى حوالي 2.8% العام 2000. وتتشير البيانات إلى أن السبب الرئيسي وراء هذا التراجع هو انخفاض معدلات التضخم في إسرائيل في كل سنة من سنوات الفترة ليصل إلى حوالي 1.1% في نهاية العام 2000 بعد أن كان 11.3% في العام 1996.

وارتفع معدل صرف الدينار الأردني والدولار الأمريكي مقابل الشيكل بانتظام خلال الفترة (1996-2000) وكان التذبذب في سعر صرف الدينار أكبر بكثير منه في سعر صرف الدولار. وارتفع سعر صرف الدينار بحوالي 26.4% خلال الفترة، بينما ارتفع سعر الدولار بنسبة 31.2%. وبذلك، فإن القوة الشرائية للدينار والدولار خلال الفترة (1996-2000) تكون قد ارتفعت بحوالي 2%، و 7% في الضفة الغربية على التوالي، وارتفعت بحوالي 3% و 8% في قطاع غزة على التوالي.

#### مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية

تراجعت مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الممتدة من نهاية 1995 وحتى نهاية 1998، فقد بلغ متوسط استهلاك الأسرة الشهري في الأراضي الفلسطينية 600 ديناراً أردنياً في العام 1998، مقابل 629 ديناراً في العام 1997، و 637 ديناراً في العام 1996. أي أنه تراجع بنسبة 6% و 5% عن الأعوام 1996 و 1997 على التوالي. وتشير منحنيات لورنس إلى أن هناك مساواة أكثر في توزيع إنفاق الأسرة في الأراضي الفلسطينية في العام 1997 مقارنة بالعامين 1996 و 1998، وتشير كذلك إلى تزايد التباين في الضفة الغربية وتناقصه في قطاع غزة.

#### الفقر في الأراضي الفلسطينية

وعلى الرغم من أن الانخفاض في معدل الفقر كان ملحوظاً بين العامين 1998 و 1997، فإن فجوة الفقر البالغة حوالي 5.5% في العام 1998 لم تسجل انخفاضاً كبيراً مقارنة مع العام 1997 (6.0%)، ما يعني أن الأسر الفقيرة زادت فقراً خلال الفترة السابقة. وتقوم معدلات الفقر في قطاع غزة المعدل السائد في الضفة الغربية بأكثر من ضعفين. وبالنظر إلى مؤشر فجوة الفقر، نلاحظ أن الأسر الفقيرة في قطاع غزة كانت أكثر فقراً من أسر الضفة الغربية. فالجوة في قطاع غزة (9%) أكثر من ضعف فجوة الضفة الغربية (4%).

وبالنظر إلى المحددات الأساسية لإنفاق واستهلاك الأسرة، ومعدل البطالة والعمل في إسرائيل، نستطيع الاستنتاج أن معدلات الفقر انخفضت في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 1999 والشهور التسعة الأولى من العام 2000. وتساوت معدلات الفقر منذ الثامن والعشرين من أيلول 2000 بسبب الحصار والعدوان العسكري

الإسرائيلي على المناطق الفلسطينية، فقد قدر البنك الدولي أن معدل الفقر في المناطق الفلسطينية وصل في كانون الأول 2000 إلى حوالي 32%، وتوقع أن يصل إلى 40% قبل نهاية العام 2001 إذا ما استمر الحصار الإسرائيلي على الوتيرة ذاتها.

## مكافحة الفقر

وعلى الرغم من إدراك المسؤولين عن التخطيط للبرامج المختلفة لمدى انتشار الفقر ولأسبابه وأهمية مكافحته، فإن هذه البرامج لم تجعل معالجة الفقر محوراً من محاورها أو هدفاً من أهدافها. وبالإضافة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، تنشط وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأنروا) في إدارة برامج إغاثة تهدف إلى التخفيف من حدة الفقر وآثاره الاجتماعية.

وتشير بيانات وزارة الشؤون الاجتماعية إلى تزايد عدد الحالات التي استحوطت المساعدة عبر السنين. فارتفع العدد في الضفة الغربية من 9341 حالة العام 1995 إلى 15827 حالة العام 2000. وشكل ذلك ارتفاعاً بحوالي 55% (حوالي 9% سنوياً)، ويلاحظ أن معدلات الارتفاع كانت أعلى من ذلك خلال السنوات التي شهدت تكثيفاً لسياسة الحصار الإسرائيلي تجاه المناطق الفلسطينية (1996 و1997). أما في قطاع غزة، فارتفع عدد الحالات المستفيدة من برامج الشؤون الاجتماعية من 9900 العام 1995 إلى 18382 العام 2000، أي بنسبة 86% (حوالي 13% سنوياً). وتشير البيانات التي وفرتها الأنروا بشكل خاص لماس، إلى تزايد عدد الحالات التي تعينها بصورة مستمرة خلال الفترة 1993-2000، فارتفع في الضفة الغربية من 7803 حالات العام 1993 إلى 8383 حالة العام 1999 و8127 حالة العام 2000 (بحوالي 1% سنوياً). أما في قطاع غزة، فارتفع عدد الحالات الصعبة من 11881 حالة العام 1993 إلى 16453 حالة العام 1999 (بحوالي 4.8% سنوياً).

## تطور القطاعات الاقتصادية

### الزراعة

تذبذبت المساحة المزروعة في الضفة الغربية بين سنة وأخرى، مع اتجاه نحو التزايد البطيء، فكانت العام 1998 أعلى منها في العام 1994 بحوالي 0.8%، وانخفضت بصورة واضحة العام 1999. أما في قطاع غزة، فشهدت المساحة المزروعة ارتفاعاً ملحوظاً حتى نهاية العام 1998، ثم انخفضت المساحة المزروعة بصورة كبيرة العام 1999.

وتذبذب الإنتاج الزراعي الفلسطيني من سنة إلى أخرى في موسمية واضحة تتصل بالحمل التناوبي للزيتون وبعض المحاصيل الأخرى، وكان التذبذب أكبر في الضفة الغربية منه في قطاع غزة. إلا أن التوجه العام للإنتاج الزراعي كان الارتفاع في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وتزايد الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني في الضفة الغربية بصورة أسرع منها في قطاع غزة.

اتجهت تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي نحو الارتفاع خلال فترة البحث في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وكان الارتفاع والتذبذب أكبر في الضفة الغربية. وتذبذبت القيمة المضافة في القطاع الزراعي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بصورة واضحة خلال فترة البحث. واتجهت إلى التزايد ببطء في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

تميزت الصادرات الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد العام 1996 باستقرار حصتها من مجموع الصادرات السلعية، لتصل إلى حوالي 20% العام 2000. أما حصة الواردات الزراعية من إجمالي الواردات السلعية، فاستقرت حول معدل 17%.

### الصناعة

ارتفع عدد المنشآت الصناعية في الضفة الغربية بنسبة 15.7%، وتراجع العدد في قطاع غزة بحوالي 25.2% خلال الفترة 1994-1999. وشكلت صناعة منتجات المعادن أكبر فرع من حيث عدد المنشآت في الضفة الغربية، في حين شكلت صناعة الملابس الفرع الأكبر من حيث عدد المنشآت في قطاع غزة. واحتلت صناعة الملابس المرتبة الأولى في التشغيل الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة سنة 1999.

ارتفعت القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الضفة الغربية بنسبة 50% وفي قطاع غزة بنسبة 48% خلال الفترة 1994-1999. ولكن تراجع التكوين الرأسمالي الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل حاد خلال فترة البحث.

وعلى الرغم من تزايد حجم المبيعات الصناعية من الضفة الغربية في الأسواق الخارجية بنسبة 34% في الفترة 1997-1999، فإن أهمية الأسواق الخارجية كمنفذ لتسويق المنتجات الصناعية الفلسطينية قد تراجعت مع مرور الوقت. وتراجعت المبيعات الخارجية الصناعية من قطاع غزة بحوالي 18%، كما تراجعت أهميتها النسبية من إجمالي المبيعات إلى 3% سنة 1999.

ارتفع متوسط الأجور للعاملين في القطاع الصناعي في الضفة الغربية خلال الفترة 1994-1999 بحوالي 11%، وفي قطاع غزة بحوالي 6%. بالمقابل، ارتفعت إنتاجية العامل في القطاع الصناعي في الضفة الغربية بنسبة 26% وبحوالي 36% في قطاع غزة.

### الإشاعات

#### أهم مؤشرات قطاع مقاولي الإنشاءات

تذبذب عدد المنشآت في نشاط مقاولي الإنشاءات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة منتهيا بانخفاض كبير. وتذبذب، كذلك، عدد المشتغلين في القطاع، بحيث كان في نهاية الفترة أقل مما كان عليه العام 1994 في الضفة الغربية وقطاع غزة بحوالي 6% و23% على التوالي. وباستثناء انخفاض طفيف في العام 1996 (بحوالي 4%)،

ارتفعت القيمة المضافة لقطاع المقاولات في الضفة الغربية بصورة مستمرة، مسجلة ارتفاعاً بحوالي 250% بين العامين 1994 و1999. أما في قطاع غزة فارتفعت القيمة المضافة لقطاع المقاولات بصورة كبيرة العام 1995 (حوالي 93%) ووصلت إلى أعلى قيمة لها في العام 1996، وتراجعت بعد ذلك باستمرار إلى أن وصلت العام 1999 إلى أقل مما كانت عليه العام 1994 بحوالي 27%.

تزايد إجمالي التكوين الرأسمالي في الضفة الغربية بحوالي 166% خلال الفترة (1994-1999). أما في قطاع غزة، فاتصف إجمالي التكوين الرأسمالي بالتراجع المستمر ليصل العام 1999 إلى مستوى يقل بحوالي 96% عما كان عليه العام 1994.

وتزايدت إنتاجية العمال بصورة عامة في الضفة الغربية وتذبذبت في قطاع غزة. وانسجماً مع ذلك، تزايد متوسط الأجور في الضفة الغربية باستمرار منذ العام 1995، وتذبذب متوسط الأجور في قطاع غزة، إلا أن الاتجاه العام فيها كان نحو الانخفاض.

### رخص الأبنية

كانت هناك موسمية في مساحة الأبنية الجديدة المرخصة، فعلى الرغم من الاتجاه المتزايد لمساحة الأبنية الجديدة المرخصة، فإنها تتذبذب حول خط زمني صاعد، ويبدو التذبذب باتجاه انخفاض مساحة الأبنية المرخصة خلال الربع الأول من كل عام، ويبدو، كذلك، أن التزايد في مساحة رخص الأبنية يظهر بشكل خاص في الربعين الثاني والثالث، وأن الانخفاض يبدأ مع الربع الرابع من العام.

### السياحة

تزايد عدد الفنادق بصورة مستمرة بعد أن حقق قفزة كبيرة خلال العامين 1995 و1996، فوصل عدد الفنادق العام 2000 إلى 106 فنادق. وتوزعت نهاية العام 2000 على القدس الشرقية (41%) والضفة الغربية (48%) وقطاع غزة (11%). وكذلك، تزايد عدد الغرف الفندقية بصورة مستمرة مرتفعاً بحوالي 48%.

واتصف معدل إشغال الغرف الفندقية في الضفة الغربية بالاتجاه نحو الارتفاع الطفيف. واتصف المعدل بالتذبذب المرتبط بالموسمية الدينية، فكان يرتفع في الربع الرابع ثم ينخفض في الربع الأول. وكان معدل إشغال الغرف في منطقة جنوب الضفة الغربية، والتي تشمل مدينة بيت لحم، الأقل بين مناطق الضفة الغربية. واحتلت منطقة الوسط التي تشمل مدينتي رام الله والبييرة المرتبة الأولى في معظم الفترة. وأما في قطاع غزة، فكان الاتجاه العام لمعدل إشغال الغرف الفندقية نحو الانخفاض حتى منتصف العام 1998، ثم تزايد حتى وصل أعلى قيمة له (حوالي 36%) منتصف العام 1999، لينخفض بعدها حتى الربع الأول من العام 2000. وتدهور معدل إشغال الغرف خلال الربع الرابع من العام 2000 في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب الحصار الإسرائيلي.

وارتفع عدد زوار كنيسة المهدي باستمرار ليصل إلى 1,010,452 سائحاً العام 1995، (بحوالي 275% مقارنة مع 1990). ثم انخفض خلال العامين 1996 و1997 ليصل إلى 537643 سائحاً. وارتفع بعد ذلك ليصل العام 2000 إلى 843718 سائحاً. وكان معظم الارتفاع خلال الأشهر التسعة الأولى، حيث تدهور العدد خلال الربع الرابع من العام 2000 بسبب الحصار الإسرائيلي.

## التجارة الداخلية

ارتفع عدد المنشآت في التجارة الداخلية في الأراضي الفلسطينية بنسبة 7.3% خلال الفترة. وساهم نشاط تجارة التجزئة وإصلاح السلع الشخصية بحوالي 80% من عددها. وتذبذب عدد العاملين في قطاع التجارة الداخلية في الأراضي الفلسطينية من سنة إلى أخرى خلال فترة البحث، إلا أنه اتسم بتوجهه نحو الارتفاع، فكان العام 1999 أعلى مما كان عليه العام 1994 بحوالي 7%. وكانت تجارة التجزئة وإصلاح السلع الشخصية المشغل الأكبر بين فروع التجارة الداخلية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (أكثر من 70% العام 1999). وارتفع عدد العاملين بأجر في قطاع التجارة الداخلية في الأراضي الفلسطينية بحوالي 4% سنويا لتصل أهميتهم النسبية إلى حوالي 25.3% من مجموع العاملين في العام 1999.

طراً نمو بطيء (2% سنويا) على القيمة المضافة في قطاع التجارة الداخلية في الأراضي الفلسطينية. وفيما تراجعت نسبة مساهمة كل من نشاط تجارة بيع وصيانة المركبات وبيع الوقود وتجارة الجملة بمعدل 2.2% و1.2% سنويا، فإن تجارة التجزئة قد شهدت نمواً في نسبة مساهمتها في القيمة المضافة في قطاع التجارة الداخلية في الأراضي الفلسطينية بمعدل 5.6% سنويا.

نما التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت في قطاع التجارة الداخلية في الأراضي الفلسطينية بمعدل 1.3% سنويا، ليصل إلى 21235 ألف دولار العام 1999. وكانت تجارة التجزئة وإصلاح السلع الشخصية الفرع الأكثر مساهمة في التكوين الرأسمالي الثابت، ليصل متوسطها إلى حوالي 51%. بالمقابل، تراجع صافي الاستثمار في قطاع التجارة الداخلية في الأراضي الفلسطينية خلال فترة البحث بمعدل 13.8% سنويا.

طراً تراجع على متوسط الإنتاجية في قطاع التجارة الداخلية في الأراضي الفلسطينية بمعدل 0.3% سنويا. وشهد متوسط الأجور في هذا القطاع نمواً بمعدل 4.9% سنويا. وارتفعت نسبة الأجور إلى الإنتاجية في قطاع التجارة الداخلية بحوالي 7%.

## النقل والاتصالات والتخزين

### النقل المنظم

- ✧ ارتفع عدد العاملين في قطاع النقل المنظم بشكل ملحوظ ومتزايد في الضفة الغربية (بحوالي 304%) وفي قطاع غزة، (بحوالي 95%).
- ✧ تزايدت القيمة المضافة بصورة متسارعة في قطاع النقل المنظم في الضفة الغربية، (11.7 مرة). وفي قطاع غزة، كان التزايد بحوالي 134%، واتجهت نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج إلى الارتفاع في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أنها اتصفت بالتذبذب.
- ✧ تزايدت إنتاجية العامل في قطاع النقل المنظم في الضفة الغربية (بحوالي 180%) وفي قطاع غزة (بحوالي 17%). وعلى الرغم من التذبذب حول المتوسط العام فإن الإنتاجية في الضفة الغربية ارتفعت كل سنة من سنوات الفترة، أما في قطاع غزة فكان هناك ارتفاع وانخفاض بين سنة وأخرى.

✧ تزايد التكوين الرأسمالي الثابت في الضفة الغربية بحوالي 82 ضعفاً خلال الفترة 1994-1999، وفي قطاع غزة بحوالي 273%.

### قطاع النقل غير المنظم

✧ تزايد عدد المركبات في قطاع النقل غير المنظم في الضفة الغربية (بنسبة 29%) وتراجع في قطاع غزة (بحوالي 30%). وكذلك ارتفع عدد العاملين في الضفة الغربية بحوالي 24% وتراجع في قطاع غزة بحوالي 13%.

✧ اتجهت القيمة المضافة في قطاع النقل غير المنظم نحو الارتفاع الطفيف في قطاع غزة والتراجع الطفيف في الضفة الغربية، ما يشير إلى تراجع إنتاجية العامل في الضفة الغربية وارتفاعها في قطاع غزة. وكانت الإنتاجية في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة خلال فترة البحث. وتطور المتوسط السنوي للأجور باتجاه التطور في الإنتاجية نفسه، فاتجهت نحو الانخفاض في الضفة الغربية ونحو الارتفاع في قطاع غزة.

### الخدمات

✧ ارتفع العدد الإجمالي لمؤسسات قطاع الخدمات في الأراضي الفلسطينية بمعدل سنوي 2.9%، وكان معدل النمو السنوي لمؤسسات التعليم 12.3%، وتراجع عددها في فرع الأنشطة العقارية والإيجارية بمقدار 0.1% سنوياً. وكان نشاط الخدمة الاجتماعية والشخصية الأكبر بنسبة 27.1% من مجموع المؤسسات في قطاع الخدمات، فيما بلغت حصة التعليم 9.1%. وارتفع العدد الإجمالي للمشتغلين في قطاع الخدمات خلال فترة البحث بحوالي 3.2% سنوياً.

✧ تزايدت القيمة المضافة لقطاع الخدمات خلال الفترة 1994-1999، بمعدل سنوي 5.7%، وارتفعت نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج خلال فترة البحث لتحقيق متوسطاً يصل إلى حوالي 65%.

✧ نما التكوين الرأسمالي في قطاع الخدمات بمعدل سنوي بلغ 6.7% خلال الفترة 1995-1999، إلا أنه اتصف بالتذبذب من سنة لأخرى. وتناقص صافي الاستثمار في قطاع الخدمات بصورة مستمرة خلال الفترة 1995-1999، من 23.9 مليون دولار في العام 1995 إلى سالب 2.4 مليون دولار في العام 1999.

✧ تذبذبت الأجور في قطاع الخدمات خلال الفترة 1995-1999، إلا أنها ارتفعت بالمحصلة بمعدل 1.7% سنوياً. وتزايدت الإنتاجية لقطاع الخدمات خلال الفترة 1995-1999 باستثناء العام 1998، وبقيت في العام 1999 أقل مما كانت عليه العام 1995. وباستثناء العام 1997 اتجه معدل الأجور إلى الإنتاجية لقطاع الخدمات إلى التزايد خلال فترة البحث.

### التجارة الخارجية

✧ تزايدت الصادرات السلعية الفلسطينية خلال الفترة 1995-1999 بمعدل 5.2% سنوياً، ثم انخفضت بسبب الحصار بحوالي 4% العام 2000. أما على صعيد صادرات الخدمات، فتركزت في خدمات الشحن والنقل، وارتفعت بحوالي 12.5% سنوياً. وتراجعت الصادرات الخدمية العام 2000 بحوالي 50% مقارنة مع العام 1999، وذلك بسبب انخفاض الصادرات السلعية من جهة، وانعدام النشاطات السياحية في الأراضي الفلسطينية

منذ الثامن والعشرين من أيلول 2000.

✧ تزايدت الواردات السلعية خلال الفترة 1995-1999، بحوالي 5.5% سنوياً، وتراجعت خلال الربع الرابع من العام 2000 بحوالي 44% بسبب الحصار الإسرائيلي، وأدى ذلك إلى انخفاضها بنسبة 11% خلال العام 2000 مقارنة مع العام 1999. وارتفعت الواردات الخدمية، كذلك، بصورة مستقرة خلال الفترة 1995-2000، وكان تأثيرها بإجراءات الإغلاق والحصار أقل من الواردات السلعية، فارتفعت بحوالي 7.6% سنوياً، وكان ارتفاعها بحوالي 0.4% خلال العام 2000.

#### التركيب السلعي للصادرات والواردات

✧ تراجعت حصة الصادرات الزراعية من الصادرات السلعية من 27% في العام 1995 إلى حوالي 20% في العام 2000. بالمقابل، ارتفعت حصة الصادرات الصناعية من 73% في العام 1995 إلى 80% في العام 2000. بالمقابل، تذبذبت مساهمة الواردات الزراعية، في الواردات السلعية الفلسطينية بين 15-17% من مجمل الواردات السلعية الكلية، في حين تراوحت الواردات الصناعية ما بين 83%-85% خلال الفترة 1995-2000. ✧ استمر العجز في الميزان التجاري الكلي (السلعي والخدمي) في الارتفاع خلال الفترة 1995-2000، فارتفع بحوالي 22%، (يعادل نمواً بحوالي 4.1%). أما العجز في الميزان التجاري الخدمي، فقد تزايد باستمرار خلال الفترة نفسها، مرتفعاً بحوالي 39% (يعادل نمواً بحوالي 6.8% سنوياً).

وكانت التجارة الخارجية الفلسطينية خلال الفترة 1995-2000، استمراراً للنمط الذي ساد الفترة 1967-1993 وتركزت، بل ازدادت تركيزاً مع شريك تجاري واحد (إسرائيل). فقد ارتفعت نسبة الصادرات السلعية الفلسطينية إلى إسرائيل إلى حوالي 94%. في حين بقي متوسط حصة الأردن منها في حدود 3.5%، ومتوسط حصة بقية العالم حوالي 4.2%.

وتشير البيانات إلى أن تغيير آلية تسجيل الواردات الفلسطينية وتحديد منشئها الأصلي بدلاً من الوكيل الإسرائيلي، أعطى صورة أوضح للتوزيع الجغرافي للواردات السلعية الفلسطينية. فقد شكل الاستيراد من إسرائيل ما متوسطه 75% من إجمالي الواردات السلعية الفلسطينية خلال الفترة 1995-2000. وشكل الاستيراد من الأردن حوالي 1%، بينما كان متوسط حصة بقية العالم خلال الفترة 1995-2000 حوالي 24%.

#### الوساطة المالية والتأمين

✧ ارتفع عدد مؤسسات هذا القطاع بحوالي 92% خلال الفترة 1995-1999. وارتفع، كذلك، عدد المشتغلين بحوالي 90%. وتزايدت حصة النظام المصرفي ومؤسسات الإقراض من إجمالي التشغيل ببطء، ولكن باستمرار، لتصل إلى 80%، على الرغم من تراجع حصتها من عدد المؤسسات لتصل إلى 57%. ✧ وارتفعت القيمة المضافة في قطاع الوساطة المالية بحوالي 163% خلال الفترة 1995 - 1999، (بحوالي 27.3% سنوياً). وبلغ الارتفاع في الإنتاجية للعامل حوالي 38% خلال الفترة 1995-1999، لتصل إلى 32.8



ألف دولار للعامل سنوياً. بالمقابل، ارتفعت الأجور السنوية بشكل عام وبحوالي 61% خلال الفترة ذاتها. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع نسبة الأجور إلى الإنتاجية من 34% العام 1995 إلى 40% العام 1999.

✧ اتجه التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت في قطاع الوساطة المالية نحو الارتفاع خلال الفترة 1995-1999، فبعد انخفاض بنسبة 14.4% العام 1996، ارتفع كل سنة بعد ذلك ليكون العام 1999 أعلى بحوالي 150% عما كان عليه العام 1996. وعند خصم اهتلاكات رأس المال تبين أن صافي الاستثمار تذبذب بصورة أكبر من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت.

## المؤسسات المالية

✧ تزايد عدد البنوك بشكل سريع، فوصل في غضون سنتين إلى 16 بنكاً بـ 71 فرعاً منتشرة في أنحاء الضفة الغربية (باستثناء العاصمة القدس) وقطاع غزة، واستمر التزايد ليصل إلى 23 بنكاً وعدد فروعها 116 في نهاية العام 2000. وشكلت فروع البنوك الفلسطينية 41.7% من إجمالي عدد الفروع، في حين كانت حصة البنوك العربية حوالي 54.8%، وحصة البنوك الأجنبية حوالي 3.5%.

✧ تزايد حجم الودائع الإجمالية في الأراضي الفلسطينية (باستثناء العاصمة القدس) بصورة مستمرة (باستثناء بعض الشهور) منذ نهاية العام 1994 حتى نهاية الربع الثالث من العام 2000. فارتفعت الودائع الإجمالية بحوالي 612% بين كانون الأول 1994 (522.78 مليون دولار) وأيلول 2000 (3720.49 مليون دولار). ويمثل ذلك نمواً شهرياً بحوالي 2.84%.

✧ تراجعت حصة الودائع الجارية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة لصالح حسابات التوفير والودائع الآجلة. ويتضح أن معدل التراجع في حصة الودائع الجارية في الضفة الغربية كان أكبر منه في قطاع غزة.

✧ تراجعت حصة الشيكال من إجمالي الودائع في الضفة الغربية بصورة مستمرة، وكان التراجع في حصة الشيكال في قطاع غزة أسرع من ذلك حتى نهاية أيار 2000. وارتفعت حصته في غزة في الربعين الثاني والثالث من العام 2000، وعادت إلى التراجع في نهاية العام 2000. وتراجعت حصة الدينار الأردني من إجمالي الودائع، على الرغم من استقرار معدلات صرفه مقابل الدولار، وارتفاعها مقابل الشيكال. ويعود ذلك بالدرجة الأساسية إلى تزايد حصة الدولار الأمريكي من الودائع الإجمالية بصورة واضحة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة مع تذبذب أكبر في الضفة الغربية، بسبب الزيادة المتواصلة في قوته الشرائية.

✧ تزايد حجم التسهيلات الائتمانية المصرفية بوتيرة سريعة خلال الفترة 1996-2000 بحوالي 448.5% (يعادل نمواً بحوالي 3.03% شهرياً). وزادت معدلات النمو في القروض عن تلك التي حققتها الودائع المصرفية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة القروض إلى الودائع بصورة مستمرة مع بعض التذبذب في بعض الأشهر، ووصلت إلى حوالي 40.5% في نهاية أيلول 2000، وتراجعت خلال الربع الرابع من العام 2000 لتستقر عند 38.4% نهاية العام.

✧ استمرت هيمنة الجاري مدين على مجموع القروض المصرفية المقدمة من البنوك العاملة في المناطق الفلسطينية. فقد شكل الجاري مدين حوالي 61% من إجمالي القروض في بداية العام 1996، تراجعت خلال العام 1997، ثم عادت وارتفعت خلال النصف الأول من العام 1998، بعد ذلك تراجعت بشكل مستمر لتصل إلى حوالي 52% في نهاية أيار 2000، ثم عادت وارتفعت في آب 2000 لتصل إلى 58.2%، وتراجعت خلال الأشهر اللاحقة لتصل إلى حوالي 53% نهاية شهر تشرين الثاني من العام 2000.

✧ بدأ حجم التداول في سوق الأوراق المالية ضعيفاً ثم أخذ يتذبذب بين الارتفاع والانخفاض حتى نهاية العام

1998. وارتفع ليصل إلى الذروة في شهر حزيران من العام 2000، وتراجع بعد ذلك، ليعود إلى المتوسط العام مع نهاية العام 2000.

✧ على الرغم من الارتفاع الواضح في نسبة حجم التداول إلى القيمة الرأسمالية للسوق من 0.011% في نهاية آذار 1997 إلى 0.81% نهاية 1997 و 0.85% نهاية 1998 و 4.96% نهاية العام 1999 فإنها عادت وانخفضت إلى 2.19% نهاية العام 2000 بسبب الحصار المشدد الذي تفرضه إسرائيل على الاقتصاد الفلسطيني منذ نهاية أيلول 2000.

✧ تطور أداء مؤشر القدس (شهرياً) منذ البدء بحسابه في تموز من العام 1997. ويلاحظ المدقق في الشكل، أنه يمكن تقسيم الفترة الزمنية إلى أربعة أقسام من حيث أداء مؤشر القدس:

- ارتفع بأكثر من 70% حتى شباط 1998.
- انخفض المؤشر بحوالي 17% حتى نهاية كانون الثاني 1999.
- كانت الفترة شباط 1999- نهاية أيار 2000 فترة ذهبية لمؤشر القدس، فارتفع بحوالي 77%.
- انخفض المؤشر بعد ذلك بحوالي 27% حتى نهاية 2000.

#### المالية العامة:

✧ ارتفعت النفقات العامة بشكل ملحوظ خلال الفترة من 1995- 2000 محققة معدل نمو سنوي وصل إلى حوالي 13.8%.

✧ نمت النفقات الجارية بمعدل سنوي يبلغ حوالي 12.3% محققة أعلى نمو لها العام 1996 (35%).

✧ شكل بند الرواتب والأجور الحصة الكبرى من النفقات الجارية خلال الفترة 1995 - 2000 (حوالي 58%). وارتفعت عبر الزمن لتصل إلى حوالي 60% العام 2000.

✧ بدأت تصنف النفقات التحويلية تحت هذا الاسم في العام 1996 وارتفعت وبمعدل نمو سنوي بلغ 16.6%، وارتفعت حصتها من النفقات الجارية لتصل إلى 19.2% في العام 2000.

✧ استحوذت الخدمات الاجتماعية على الحصة الكبرى من النفقات الجارية، فقد تراوحت حصتها ما بين 41% في العام 1995 إلى 36% في العام 2000، يضم هذا البند وزارات التربية والتعليم، والصحة، والشؤون الاجتماعية، إضافة إلى بعض الوزارات الأخرى. وارتفعت حصة الأمن والنظام الداخلي من النفقات الجارية من 26.2% في العام 1995 إلى 35.1% في العام 2000.

✧ ارتفعت النفقات الرأسمالية التطويرية للسلطة الوطنية الفلسطينية من 190 مليون دولار في العام 1995 إلى 423.7 مليون دولار أمريكي للعام 2000 (بحوالي 123%).

✧ سجلت النفقات التطويرية الممولة من الموازنة تراجعاً من 26.3 مليون دولار في العام 1996 إلى 23.7 مليون دولار في الموازنة المقترحة للعام 2000 (بحوالي 10%).

✧ تذبذبت النفقات الرأسمالية الممولة من المنح والقروض الخارجية خلال فترة البحث. ويعود هذا التذبذب إلى التذبذب في التزامات الدول المانحة التي ارتبطت بالأوضاع السياسية والاقتصادية. وعلى الرغم من هذا التذبذب، فإن النفقات الرأسمالية اتجهت بشكل عام إلى الارتفاع، فكانت العام 2000 أعلى مما كانت عليه العام

1995 بحوالي 111%.

- ✧ ارتفعت الإيرادات العامة بشكل ملحوظ خلال الفترة 1995 - 2000، بمعدل نمو سنوي بلغ 13.6%، وكان أعلى نمو لها في العام 1997، حيث نمت بمقدار 28.8%. في المقابل، تراجعت بمقدار 9.3% في العام 1998، وارتبط ذلك بتطورات عملية التسوية السياسية.
- ✧ نمت الإيرادات المحلية خلال الفترة 1995-2000 بمعدل سنوي بلغ 12.6%، إلا أنها كانت تتذبذب من عام لآخر، فقد نمت في العام 1996 بمقدار 37.1%، في حين انخفضت بمقدار 11.4% في العام 1998. كما انعكس هذا الارتفاع والانخفاض على حصتها في الإيرادات العامة وبشكل متسق.
- ✧ تتكون الإيرادات الضريبية في الأراضي الفلسطينية من إيرادات ضريبة الدخل، والجمارك، وضريبة القيمة المضافة والمكوس، وضريبة الأملاك. وارتفعت الإيرادات الضريبية من 357.7 مليون دولار في العام 1995، إلى 847.8 مليون دولار في موازنة العام 2000، محققة نمواً سنوياً بحوالي 18.8%.
- ✧ عند قياس العبء الضريبي نجده قد ارتفع من 11.1% في العام 1995، إلى 17.1% العام 2000، وهو أعلى من متوسط العبء الضريبي للبلدان العربية غير النفطية والذي كان يساوي 14.4% في العام 1993.
- ✧ شكلت ضريبة الدخل في الأعوام 1995-2000 نسبة متواضعة من مجموع الإيرادات الضريبية، فلم تتجاوز في أحسن الأحوال 13% من الإيرادات الضريبية، وبلغ معدل النمو السنوي فيها خلال الفترة المعنية 10.6%.
- ✧ تفرض ضريبة القيمة المضافة على جميع صفقات البضائع والخدمات المنتجة محلياً والمستوردة، باستثناء البضائع المعدة للتصدير وخدمات السياحة والفواكه والخضار. وتبلغ نسبتها 17%. وبلغ معدل مساهمتها في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1995-2000 حوالي 59% من الإيرادات الضريبية. وحققت ضريبة القيمة المضافة نمواً سنوياً بحوالي 17.7% خلال الفترة، وتعاني من ضيق الوعاء الضريبي الذي بلغ 51.3% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 1996، وهذا يعني أن نصف القيمة المضافة تقريباً لا تخضع أو لا يتم جباية ضريبة القيمة المضافة منها.
- ✧ حققت الرسوم الجمركية في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية نمواً بمعدل سنوي يصل إلى حوالي 40.4% خلال الفترة 1995-2000 (من 59.7 مليون دولار في العام 1995 إلى ما يقارب 325.8 مليون دولار في الموازنة التقديرية للعام 2000). كذلك ارتفعت حصتها من الإيرادات الضريبية من 16.7% في العام 1995 إلى 38.4% العام 2000.
- ✧ تزايدت الإيرادات غير الضريبية خلال الفترة 1995 - 2000 بصورة متذبذبة، وكان معدل نموها حوالي 13.3% سنوياً.
- ✧ ارتفع العجز الشامل خلال الفترة 1995-2000 من 290.3 مليون دولار في العام 1995، إلى ما يقارب 400 مليون دولار في الموازنة المقترحة للعام 2000، إلا أن نسبة العجز إلى النفقات العامة قد انخفضت من 40.6% في العام 1995 إلى 29.3% في موازنة العام 2000.

- ✧ تعود نشأة الدين العام في فلسطين إلى العام 1995، حيث بلغ حجمه 75 مليون دولار وتسارع نموه ليصل إلى 735 مليون دولار في العام 2000. فيما كان أعلى نمو له في العام 1996 (235.6%)، ويمكن أن يعزى ذلك إلى ظروف الإغلاق التي عانت منها الضفة الغربية وقطاع غزة في الأعوام 1995-1997. وارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 2% في العام 1995 إلى 12.3% في العام 1999.
- ✧ قدمت السلطة الوطنية الفلسطينية موازنة أسمتها "موازنة طوارئ" للعام 2001 في شهر أيار من العام 2001.

---

وبالرجوع إلى الموازنة المقترحة للعام 2001 نجد أن النفقات الجارية لم تشكل سوى 65% من مجموع النفقات العامة، مقارنة بـ 68.9% العام 2000 و79.8% العام 1999، ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض في حصة النفقات الجارية في الموازنة المتوقعة للعام 2001، إلى الارتفاع الكبير في النفقات الرأسمالية والتطويرية الممولة من المعونات الخارجية والتي نمت بمقدار 38.8% عن العام 2000، وبذلك تكون هذه الحصة مرهونة بمدى التزام الدول المانحة بتغطية ما وعدت به.

## الفصل الأول: تطور البيئة الاقتصادية الفلسطينية

في ركود عميق اضطرت الحكومة الروسية فيه إلى زيادة اقتراضها من الدول الغربية ومن صندوق النقد الدولي، منصاعةً لشروطه في تنفيذ برنامج إصلاحات أدى إلى تقادم التراجع في مستويات المعيشة. وقد أدت هذه الأزمة المالية إلى تباطؤ الاقتصاد الدولي في العامين 1997 و1998 وجزءاً من العام 1999. وتباينت معدلات النمو في الأقاليم المختلفة من العالم، فبينما تراجع الناتج المحلي الحقيقي (معدلات نمو سالبة) في الأقاليم التي أصيبت مباشرة بالأزمة المالية، حققت أقاليم أخرى معدلات نمو موجبة ومرتفعة نسبياً. فقد حققت دول شرق آسيا (باستثناء الصين) نمواً سالباً في العام 1998 وصل إلى -4.6%، وكان النمو في البرازيل سالباً في العام 1997 ومعدوماً في العام 1998. أما روسيا فشهدت تراجعاً (نمواً سالباً) بحوالي 4.8% العام 1998. وبالنسبة لدول الشرق الأوسط، فقد شهدت ركوداً اقتصادياً خلال تلك الفترة، بسبب الهبوط الذي أصاب أسعار النفط الخام، فمثلاً تراجع النشاط الاقتصادي في المملكة العربية السعودية بحوالي 2% العام 1998.

أما بالنسبة للدول الصناعية الرئيسية، فقد حققت نمواً متواضعاً (1.8% العام 1998)، بل عانى بعضها من ركود اقتصادي (اليابان ونيوزيلاند). وقد تصدرت الولايات المتحدة الدول الصناعية في معدلات النمو محققة نمواً وصل إلى 4.3% العام 1998، وكان لذلك تأثير واضح على الاقتصاد الدولي، بحيث خفف من حدة التباطؤ الذي أصابه. وتجدر الملاحظة إلى أن الاقتصاد الأمريكي اتصف بالقوة طيلة فترة التسعينيات وحتى نهاية العام 2000، محققاً أطول فترة نمو خلال القرن العشرين، واعتمد الاقتصاد العالمي وخاصة الأوروبي على هذا النمو الأمريكي في تخفيف وطأة الأزمة المالية (1997-1998). (IMF, 2001).

يتأثر الاقتصاد الفلسطيني بالتطورات الاقتصادية الدولية والإسرائيلية، بالإضافة إلى تطور البيئة المحلية. وسنستعرض في الأجزاء الثلاثة الأولى من هذا الفصل أهم التطورات الاقتصادية الدولية والعربية والإسرائيلية. أما الجزء الرابع فيستعرض التطورات التي شهدتها بيئة الاقتصاد الفلسطيني خلال المرحلة الانتقالية 1994-2000، حيث يتناول الجزء الاتفاقيات والصلاحيات التي تتمتع بها السلطة الوطنية الفلسطينية والسياسات الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني، والتي تتمثل بمصادرة الأراضي والاستيطان والحصار، ويقدم عرضاً لأهم التطورات القانونية الفلسطينية، وأهم ملامح الإدارة العامة الفلسطينية، كما يتناول، بالعرض والتحليل، المساعدات الدولية، وربطها بالعوامل السياسية والاقتصادية، منتهياً باستعراض أهم التطورات في البنية التحتية الفلسطينية خلال فترة البحث (1994-2000).

### 1-1 التطورات الاقتصادية الدولية

اتسمت الفترة 1994-2000 بتطورات مهمة في الاقتصاد العالمي كان أبرزها:

✧ أزمة مالية حادة أصابت دول شرق آسيا الصاعدة والبرازيل والاتحاد الروسي خلال العامين 1997 و1998. فقد انهارت الأسواق المالية في معظم دول شرق آسيا المتطورة، ما أفقدها الكثير من الاستثمارات الدولية، وأدى إلى عدم استقرار أسواقها وأدخلها في ركود اقتصادي غير متوقع وغير مسبوق. وامتدت الأزمة المالية إلى البرازيل التي خسرت جزءاً كبيراً من احتياطياتها من العملات الصعبة، بسبب ضعف أسواقها المالية وهروب رأس المال منها إلى الأسواق الأمريكية والأوروبية. كما دخل الاقتصاد الروسي

## ◇ الوحدة النقدية الأوروبية

من اليورو مطلع العام 2002. ولم يتم حتى الآن تقييم تجربة اليورو، إلا أن المؤسسات المالية الرسمية وغير الرسمية في منطقة اليورو باتت قادرة على التعامل مع سياسات نقدية أوروبية موحدة، ومن المنتظر أن ينافس اليورو الدولار كعملة دولية.

شهدت نهاية عقد التسعينيات (الأول من كانون الثاني 1999) بداية العمل باليورو (العملة الأوروبية الموحدة) في إثني عشرة دولة أوروبية، باتت تعرف بمنطقة اليورو. واقتصر التداول في البداية على الأسواق المالية والحسابات المصرفية فقط، كما سيتم تداول أوراق نقدية وقطع معدنية

جدول (1): معدلات النمو في مناطق مختلفة من العالم: 1994-2000 (%)

2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	المنطقة/ الدولة
4.7	3.4	2.6	4.1	4.1	3.6	3.7	الانتاج العالمي
4.2	3.2	2.4	3.4	3.2	2.7	3.3	الدول المتطورة
5.2	4.2	4.4	4.4	3.6	2.7	4.0	الولايات المتحدة
1.4	0.2	2.5-	1.6	5.0	1.5	0.6	اليابان
2.9	1.6	2.1	1.4	0.8	1.7	2.3	المانيا
3.5	2.9	3.2	2.0	1.1	1.8	2.1	فرنسا
3.4	2.4	2.7	2.3	1.5	2.3	2.4	منطقة اليورو
7.9	7.8	2.3-	5.8	6.2	7.3	7.6	دول آسيا الصناعية (الجديدة)
5.6	3.8	3.5	5.7	6.5	6.1	6.7	الدول النامية
3.4	2.2	3.1	2.8	5.7	3.1	2.3	أفريقيا
6.7	5.9	4.1	6.5	8.3	9.0	9.6	اسيا
8.0	7.1	7.8	8.8	9.6	10.5	12.6	الصين
6.4	6.4	6.3	4.7	7.1	7.6	6.7	الهند
8.2	7.9	2.4-	5.7	6.3	7.5	7.9	الأربعة الآسيوية
5.4	0.8	3.6	5.4	4.8	4.3	0.3	الشرق الاوسط <sup>4</sup>
4.2	1.0	0.1-	3.6	2.7	4.2	5.9	البرازيل
							الدول في المرحلة الانتقالية:
3.8	1.8	2.1	2.5	4.0	5.5	3.5	وسط وشرق أوروبا
7.1	3.1	2.8-	1.0	3.3-	5.5-	13.3-	ولايات منغوليا المستقلة
7.5	3.2	4.9-	0.9	3.4-	4.2	11.6-	روسيا

المصدر: منشورات IMF.

العالمي شهد تباطؤا غير متوقع خلال العام 2000 فبعد أن نجحت السياسات الاستقرارية بكفاءة عالية في شرق آسيا، وبعد أن أدت التعديلات في السياسات الاقتصادية البرازيلية

◇ نهاية بطيئة للعقد الأخير من القرن العشرين على الرغم من التفاؤل الذي أبداه صندوق النقد الدولي عند تعديل توقعاته بالنسبة للنمو العالمي للعام 1999 بعد الأزمة المالية، فإن الاقتصاد

<sup>4</sup> تشمل على إيران ومالطا وتركيا بالإضافة إلى دول الشرق الأوسط العربية.

العالمي، فقد وصل سعر النفط إلى 40 دولاراً للبرميل في أيلول من العام 2000، ما أثر في معدلات النمو في الدول الصناعية وفي الدول الصاعدة والتي باتت تستخدم النفط بكثافة. بالإضافة إلى ذلك، أصيب العالم بكارث طبيعية، ومشاكل سياسية وعسكرية ومشاكل صحية (أمراض الماشية) ومشاكل نقص الطاقة في البرازيل وكاليفورنيا، بالولايات المتحدة، الأمر الذي ساهم في تفاقم الأوضاع الاقتصادية. (جدول 1)

✧ من جهة أخرى، شهد عقد التسعينيات من القرن العشرين تحويل اتفاقية "الجات" إلى منظمة التجارة العالمية، وعضوية 135 دولة فيها (نهاية العام 1999). وقد أدى ذلك إلى تسارع تحرير التجارة العالمية وتسارع حركة رأس المال بين الأسواق العالمية، الأمر الذي أثر وسيؤثر على الدول النامية وإمكانيات نموها.

(بالإضافة إلى التعديلات السياسية) إلى إنهاء الأزمة الاقتصادية هناك، وبعد أن اعتمد الاتحاد الروسي سياسات اقتصادية ساعدت في التخفيف من حدة الأزمة الروسية، وبعد أن تحسن الأداء الاقتصادي بصورة كبيرة في الدول المصدرة للنفط بسبب الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط، جاءت التوقعات الاقتصادية للعام 2000 وما يليه متواضعة وأقل تفاؤلاً مما كانت عليه العام 1999 فالاقتصاد الياباني فشل في تحقيق التعافي الاقتصادي المنشود، كما كانت معدلات النمو الاقتصادي في دول أوروبا عامة والدول المتحولة نحو السوق متواضعة، وكان النمو الاقتصادي الأمريكي للعام 2000 (خاصة النصف الثاني منه) الأقل خلال عقد التسعينيات (حوالي 1.5%). بالإضافة إلى ذلك، تراجعت معدلات النمو في دول شرق آسيا (ما عدا الصين والهند) بصورة كبيرة، وكذلك حدث في دول أمريكا اللاتينية. كما أن استمرار الارتفاع في أسعار النفط ساهم بلا شك في التباطؤ الاقتصادي

## جدول 2: الاستثمار الأجنبي المباشر في مناطق مختلفة من العالم

تدفقات استثمارية صادرة				تدفقات استثمارية واردة				المنطقة/الدولة
1999	1998	1997	1996	1999	1998	1997	1996	
-	648	479	382	827	660	468	363	الاستثمار العالمي
-	390	224	184	269	237	128	109	الاتحاد الأوروبي
-	133	110	75	-	3	3	-	اليابان
-	133	110	75	-	189	109	76	الولايات المتحدة
-	596	414	323	609	468	276	212	الدول النامية
-	1	1	-	10	9	8	6	افريقيا
-	16	15	6	97	73	68	46	امريكا اللاتينية ودول الكاريبي
-	34	46	52	91	90	96	85	آسيا
-	2	3	1	20	19	18	13	أوروبا الوسطى والشرقية

المصدر: منشورات IMF.

(-) غير متوفرة.

العربي الموحد (1997، 1998) الصادر عن جامعة الدول العربية أن الاقتصاد الكلي للدول العربية شهد نمواً خلال الفترة 1994-1998، غير أنه سرعان ما

## 1-2 الأوضاع الاقتصادية في الدول العربية

أفادت البيانات الواردة في التقرير الاقتصادي

162%).

استمرت هيمنة الإيرادات النفطية على هيكل الإيرادات الحكومية في الدول العربية، ولكن بشكل متناقص خلال الفترة 1994-1998. فقد انخفضت حصة الإيرادات النفطية في الإيرادات الحكومية لمجموعة الدول العربية من 58.7% العام 1994 إلى 48.9% العام 1998، في الوقت الذي ارتفعت فيه حصة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة بشكل متذبذب في الفترة نفسها (27.3%-37.1%)، وذلك نتيجة لاتباع العديد من الدول برامج الإصلاح الاقتصادي. واستأثر الإنفاق الجاري بمجمل الإنفاق العام عندما ارتفعت حصته من 71% من النفقات العامة العام 1994 إلى 78.6% العام 1998، بينما انخفض الإنفاق الرأسمالي من 26% إلى 20% خلال الفترة ذاتها.

ومن الجدير بالذكر أن الحكومات العربية خصصت الجزء الأكبر من الإنفاق الجاري لأغراض الأمن والدفاع. فقد بلغ متوسط حصة الأمن حوالي 27% من الإنفاق الجاري خلال الفترة 1994-1998، ثم تلاه الإنفاق على الخدمات الاجتماعية التي بلغ متوسط حصتها 24.5% خلال الفترة نفسها، وذلك لتخفيف وطأة الفقر والبطالة المستفحلين في الوطن العربي.

نشطت حركة التجارة العربية الإجمالية خلال الفترة 1994-1997، غير أن حجم التجارة البينية العربية بقي متواضعا. فقد نمت الصادرات الإجمالية العربية في هذه الفترة بنسبة 8.5%، غير أنها هبطت العام 1998 بنسبة 29%، وذلك لكون الصادرات النفطية تشكل جزءا كبيرا من إجمالي صادرات مجموعة الدول العربية. ونمت الواردات العربية الإجمالية خلال الفترة بنسبة 5.5%. واتسم الميزان التجاري للدول العربية خلال هذه الفترة بفائض بلغ معدله 18.8 مليار دولار، ما يقارب نسبة 6% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي العربي، إلا أنه عانى من عجز قيمته 1.24 مليار دولار العام 1998، نتيجة

تراجع العام 1998 نتيجة لانخفاض أسعار النفط خلال العام. فقد سلك الناتج المحلي الإجمالي الاسمي<sup>5</sup> (بالدولار) في الدول العربية اتجاها متذبذبا خلال هذه الفترة. فبعد أن نما الناتج المحلي الإجمالي الاسمي العام 1996 بنسبة 6.9%، أخذ هذا النمو بالتراجع العام 1997، حيث سجل الاقتصاد العربي نسبة نمو بلغت 3.6%. وازداد التراجع العام 1998، حيث شهد النمو في الناتج المحلي الإجمالي تدهورا ملحوظا وسجل نموا سالبا بلغت نسبته (-2.5%). ويعزى هذا التدهور في النمو الاقتصادي لمجموعة الدول العربية لتأثر المنطقة: (1) بالأزمة المالية التي ضربت الأسواق المالية لجنوب شرق آسيا وروسيا وأمريكا اللاتينية. (2) بالهبوط الحاد في أسعار النفط الذي نجم عن انخفاض الطلب العالمي على النفط العام 1998، حيث سجل سعر النفط أقل مستوى له في فترة التسعينيات عندما وصل معدل الأسعار لسلة خامات أوبك 12.3 دولار للبرميل. وقد كان لذلك أثر كبير على اقتصادات الدول العربية المصدرة للنفط، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي فيها بنسبة 6.4%، بينما استقادت الدول غير النفطية من انخفاض فاتورة مستورداتها النفطية وحققت نموا بلغت نسبته 6.3%. أما نصيب الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي فقد إتسم بالنمو في الفترة 1994-1997، حيث ارتفع خلال هذه الفترة بنسبة 13%، إلا أنه انخفض في العام التالي بنسبة 5% ليصل إلى 2182 دولاراً للفرد العام 1998 نتيجة للظروف السالف ذكرها.

اتسمت الميزانيات الحكومية للدول العربية بالعجز المتناقص خلال الفترة بين 1994-1997. فقد انخفض العجز المالي في الموازنات الحكومية من نحو 32.5 مليار دولار العام 1994 إلى 12.2 مليار دولار العام 1997، وذلك نتيجة لتبني العديد من الدول العربية برامج الإصلاح الهيكلي والتوجه نحو الخصخصة. إلا أن أزمة أسعار النفط التي سبقت الإشارة إليها أدت إلى تزايد العجز في الميزانيات الحكومية العربية العام 1998، حيث ارتفع العجز المالي ليلبلغ حوالي 32 مليار دولار (ارتفاع بنسبة

<sup>5</sup> لم تتوفر بيانات حول القيم الحقيقية.



الاقتصادية الإسرائيلية. وشهدت الفترة الأولى (1990-1996)، نمواً واضحاً في الاقتصاد الإسرائيلي، وتميزت في ذلك فترة 1994-1996 بمعدلات نمو مرتفعة، وكان هذا النمو بسبب عاملين مهمين: يتمثل الأول في الأعداد الضخمة من المهاجرين اليهود من دول ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي الذين تم استيعابهم في الاقتصاد الإسرائيلي، مزودين سوق العمل وقطاع الأعمال بأعداد كبيرة من ذوي المهارات المختلفة، وخاصة في قطاع التقنيات المتطورة. وأما الثاني فيتمثل في ما عرف بعملية التسوية، وخاصة بعد توقيع اتفاقية أوسلو، وتدفق أموال الدول المانحة إلى المنطقة، وتدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصاد الإسرائيلي. فأموال الدول المانحة التي قدمت للفلسطينيين استخدمت بصورة رئيسية في تمويل برامج البنية التحتية، وأدت إلى زيادة الاستيراد من الاقتصاد الإسرائيلي، أو من خلاله. من جهة أخرى، ارتفعت الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل من مستويات هامشية قبل العام 1990 إلى مبالغ كبيرة يقدر أن تصل إلى 8 مليار دولار العام 2000 (حوالي 7% من الناتج المحلي الإجمالي)، وقد كان للعملية السلمية دور بارز في رفع درجة الثقة لدى المستثمرين الأجانب بالاقتصاد الإسرائيلي. وكانت النسبة العظمى من الاستثمارات الأجنبية على شكل استثمارات مباشرة في القطاعات التقنية المتطورة والقطاعات التقليدية والقطاع المالي، أما الاستثمارات النقدية فقد شكلت نسبة ضئيلة من الاستثمارات الأجنبية خلال عقد التسعينيات.

اعتمدت السياسة الاقتصادية الإسرائيلية في هذه الفترة استراتيجية زيادة العجز في الموازنة، والذي وصل إلى حوالي 15% من الناتج المحلي الإجمالي (Klein, 2001)، بالإضافة إلى اعتماد سياسة نقدية توسعية أدت إلى تضخم متزايد وصل إلى حوالي 11% في العام 1996 بعد أن كان وصل إلى 9% العام 1992.

أما الفترة الثانية، 1997-1999، فقد اتصفت بتباطؤ الاقتصاد الإسرائيلي وتراجع مستويات النمو،

وعلى الرغم من الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة بين الدول العربية والتوجه العام نحو إقامة منطقة تجارة حرة عربية مشتركة، فإن حجم التجارة العربية البينية كان ضئيلاً مقارنة مع إجمالي التجارة العربية. فقد بلغ معدل الصادرات العربية البينية 9% من إجمالي الصادرات العربية خلال الفترة 1994-1998، بينما استأثرت الواردات البينية بنسبة 8.6% من إجمالي الواردات العربية. وقد شهد التبادل التجاري بين السعودية والإمارات أكبر نشاط تجاري عربي بيني، حيث شكل 29% من إجمالي التبادل التجاري العربي البيني العام 1997.

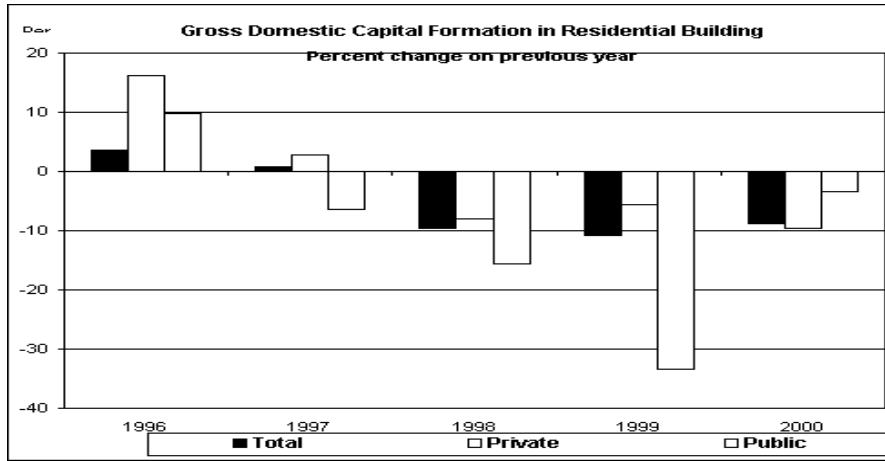
### 1-3 تطورات الاقتصاد الإسرائيلي

تؤثر التطورات الاقتصادية في إسرائيل على الوضع الاقتصادي الفلسطيني بصورة مباشرة، وذلك من خلال قنوات التأثير والارتباط التي حولت الاقتصاد الفلسطيني إلى اقتصاد تابع للاقتصاد الإسرائيلي. وقد عاش الاقتصاد الإسرائيلي تطورات مهمة اشتملت على نقلة نوعية في مستويات المعيشة والمؤشرات الكلية، وعلى تغيرات هيكلية. أما بالنسبة لمستويات المعيشة، فيتضح من البيانات الإسرائيلية أن دخل الفرد ارتفع من حوالي 11000 دولار العام 1990 إلى حوالي 17500 دولار العام 2000، هذا على الرغم من ارتفاع عدد السكان بنسبة 35% خلال التسعينيات. وفي الوقت ذاته تراجعت البطالة من 11% العام 1992 إلى 9% العام 2000. واستمر الاقتصاد الإسرائيلي بالتطور الهيكلي نحو اقتصاد معتمد على المعلومات، محققاً قطاع اتصالات منافساً عالمياً، ومحققاً نمواً واضحاً في قطاع التقنيات المتطورة، وصناعة التقنيات الزراعية. كما أن النمو الاقتصادي الإسرائيلي بدأ يخرج من ارتباطه بالإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي الخاص، بل بدأ يعتمد على نمو الصادرات وعلى قطاع التقنية المتطورة. ويمكن تقسيم عقد التسعينيات إلى ثلاث فترات: 1990-1996، 1997-1999، 2000-1999، من حيث التطورات

والاستهلاكي الشخصي على السلع المعمرة. كما أن قطاع الإنشاءات شهد تراجعاً كبيراً في هذه الفترة (الشكل 1).

ودخول الاقتصاد في فترة ركود نجمت عن سياسة جديدة للحكومة الإسرائيلية استهدفت تحقيق استقرار في الأسعار من خلال تخفيض عجز الموازنة. بالإضافة إلى تراجع أعداد المهاجرين، وبالتالي انخفاض الإنفاق

شكل 1: التكوين الراسمالي في قطاع الإنشاءات الإسرائيلي للفترة (1996-2000)



المصدر: <http://www.bankisrael.gov.il>

الأكبر من نصيب قطاع التقنيات المتطورة. وتميز هذا النمو باعتماده على نمو الصادرات والاستثمار (الأجنبي والمحلي) بدلاً من الإنفاق الحكومي والاستهلاك الخاص، ونجحت السياسة الإسرائيلية في تحقيق استقرار الأسعار، إلا أن هذا النمو قد توقف وعاد الاقتصاد الإسرائيلي إلى الركود، ويعزى ذلك إلى سببين رئيسيين (Klein, 2001):

1. تدهور سوق أسهم الشركات التقنية NASDAQ، وتأثير ذلك على قطاع التقنيات المتطورة عالمياً، وبالتالي على القطاع في إسرائيل، بالإضافة إلى تأثير ذلك على أداء الاقتصاد الأمريكي، والذي انعكس، أيضاً، على الاقتصاد الإسرائيلي الذي يعتمد على علاقة متميزة مع الاقتصاد الأمريكي.
2. الانتفاضة الشعبية الفلسطينية (انتفاضة الأقصى) التي تجرت في الثامن والعشرين من شهر أيلول من العام 2000 رداً على استقزات شارون (رئيس المعارضة آنذاك) عند اقتحامه للمسجد

وتراجع معدل نمو دخل الفرد من 2.5% العام 96 إلى صفر العام 1998 و-0.2 العام 1999، وتراجع قطاع الإنشاءات بنسبة 8.2% العام 1998 و12% العام 1999، وكان التراجع في قطاع البناء العام أكبر منه في القطاع الخاص، فبينما تراجع الأول في سنوات 1997 و1998 و1999 بنسب 6.4%، و15.5% و33.4% على التوالي، حصل التراجع في الثاني، خلال العامين 1998 و1999 بنسب 9.5%، و10.8% على التوالي. وتراجع التشغيل في قطاع الإنشاءات الإسرائيلي من 257.5 ألف عامل العام 1997 إلى 224.4 ألف عامل العام 2000، ويشكل ذلك انخفاضاً بحوالي 13%.

وبدأت السياسات الاقتصادية الإسرائيلية الجديدة توتي أكلها في الربع الثاني من العام 1999، حيث شهد الاقتصاد الإسرائيلي نمواً جيداً استمر حتى نهاية الربع الثالث من العام 2000، وقد كان النمو

الأقصى المبارك. وقد أدت الانتفاضة، بشكل خاص، إلى تدهور قطاع السياحة الإسرائيلي الذي قدر تراجعها في الربع الأخير من العام 2000 بحوالي 34%، كما أثر عدم السماح للعمال الفلسطينيين بالوصول إلى أماكن عملهم سلباً على قطاعي الإنشاءات والزراعة.

وقد كان معدل النمو في الاقتصاد الإسرائيلي وصل إلى 6% حتى الربع الثالث من العام 2000، وكان من المتوقع أن يرتفع دخل الفرد بحوالي 3.4% بعد انخفاض لمدة عامين. وقدرت خسائر الاقتصاد الإسرائيلي بسبب الانتفاضة خلال العام 2000 بحوالي 1% إلى 2% من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير البيانات إلى استمرار تراجع قطاع الإنشاءات (بنسبة 4.3%) العام 2000، وبلغت نسبة التراجع في قطاع البناء الخاص العام 2000 حوالي 8.7%، بينما وصلت نسبة التراجع في البناء العام حوالي 3.3%.

## 4-1 التطورات في بيئة الاقتصاد الفلسطيني (1994-2000)

### 1-4-1 مقدمة

تسلمت السلطة الوطنية الفلسطينية صلاحيات الحكم الذاتي في أجزاء من قطاع غزة ومدينة أريحا من الضفة الغربية في العام 1994. ثم بحلول كانون الثاني من العام 1995 امتدت صلاحياتها المدنية والاقتصادية إلى معظم مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة. وحصلت السلطة على الصلاحيات الكاملة في جزء محدود جداً (مناطق أ) من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة. ركزت السلطة الوطنية الفلسطينية جهودها في بداية الفترة على تكوين القطاع العام، وبناء مؤسسات الدولة، وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الممولة من الدول المانحة في نطاق تنفيذ الشق الاقتصادي من اتفاق أوسلو.

من جهة أخرى، استمرت إسرائيل في مباطلتها في تنفيذ الالتزامات التي وقعت عليها في إطار اتفاق أوسلو وما تبعه من اتفاقيات، واستمرت في اعتماد الحصار الاقتصادي والحصار الأمني في تعاملها مع مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد أدى ذلك إلى استلاب المكاسب الاقتصادية التي حققتها الاقتصاد الفلسطيني في بداية الفترة، وإعاقة عملية الإصلاح الاقتصادي واحتجاز التطور المستقبلي للاقتصاد الفلسطيني، بل أدت الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة (منذ أيلول 2000) إلى تدمير معظم الإنجازات التي حققتها السلطة الوطنية الفلسطينية في مجالات البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية خلال سنوات المرحلة الانتقالية (1994-2000).

وعلى الرغم من كل ذلك، نجحت السلطة الوطنية الفلسطينية في إصدار عدد محدود من القوانين الاقتصادية (من بين مجموعة أكبر من القوانين في المجالات المختلفة). وتتبع أهمية ذلك من كون هذه القوانين (عند تطبيقها) تسهم في تهيئة البيئة القانونية الفلسطينية لحضارة التنمية الشاملة الفلسطينية، وفي كونها توحد المرجعية القانونية (الاقتصادية) بين إقليمي الاقتصاد الفلسطيني (الضفة الغربية وقطاع غزة) بعد اختلاف دام ما يزيد على 45 سنة.

وعلى الرغم، كذلك، من النجاحات التي حققتها السلطة الوطنية الفلسطينية على صعيد سن القوانين وبناء الجهاز الحكومي والمؤسسات العامة، فإنها عانت من إخفاقات جديّة في الإدارة العامة، خصوصاً فيما يتعلق برسم السياسات الاقتصادية وخطط التنمية والعلاقة مع السلطة التشريعية وإدارة الأموال العامة.

نستعرض في هذا الجزء أهم هذه التطورات التي شهدتها البيئة المحلية:

### 1-4-2 الاتفاقيات والصلاحيات

منذ توقيع اتفاق إعلان المبادئ المعروف باتفاق أوسلو، أنشئت السلطة الوطنية الفلسطينية ووقعت اتفاقيات لاحقة كثيرة، سياسية واقتصادية. وقد منحت هذه الاتفاقيات صلاحيات متباينة النطاق للسلطة الوطنية الفلسطينية. فبينما ضاقت الصلاحيات السياسية بسبب الثغرات الكبيرة التي اتصف بها اتفاق أوسلو، وما تبعه من اتفاقيات، متمثلة في تأجيل القضايا المصيرية للشعب الفلسطيني (القدس والمستوطنات واللاجئين والمياه والحدود...)، اشتملت الاتفاقيات على صلاحيات اقتصادية واسعة على الرغم من الثغرات الكبيرة التي أفشلت تطبيق اتفاق باريس الاقتصادي الموقع بين م.ت.ف وحكومة إسرائيل في نيسان من العام 1994. فعلى الرغم من السيطرة الإسرائيلية على المعابر الحدودية كافة بين المناطق الفلسطينية والعالم وعلى الرغم، كذلك، من فرض النظام الجمركي الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني، واستمرار سيطرة الهاجس الأمني الإسرائيلي على العلاقات الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية، ورهن قرار إصدار عملة فلسطينية بالموافقة الإسرائيلية، فإن الاتفاق الاقتصادي أعطى السلطة الوطنية الفلسطينية الصلاحيات الكاملة في إدارة الاقتصاد الفلسطيني وإعادة تنظيمه وتنمية بنيته التحتية، بالإضافة إلى صلاحيات تتعلق بعقد اتفاقيات تجارية مع أطراف أخرى. وقد أثرت المشاكل السياسية والإجراءات الإسرائيلية المختلفة على قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على استغلال صلاحياتها المختلفة. وكان

من جهة أخرى، عقدت السلطة الوطنية الفلسطينية اتفاقيات اقتصادية وتجارية عدة مع دول ومنظمات كثيرة. فقد عقدت اتفاقيات تعاون اقتصادي مع كل من الأردن ومصر، واتفاقية الشراكة الأوروبية في إطار الشراكة الأوروبية الفلسطينية المتوسطة، واتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة وكندا واتفاقية تجارة حرة مع منظمة الإفتا، بالإضافة إلى عضوية فلسطين في الاتفاقات المبرمة في نطاق جامعة الدول العربية ومنظماتها. إلا أن الإجراءات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني واقتصاده حالت دون استفادة الفلسطينيين من هذه الاتفاقيات.

### 1-4-3 السياسات الإسرائيلية

استمرت إسرائيل خلال الفترة الانتقالية في انتهاج سياسات تجاه المناطق الفلسطينية تهدف في الجانب الاقتصادي إلى استمرار التحكم الإسرائيلي بالاقتصاد الفلسطيني واتجاهاته التنموية وعلاقته الخارجية، واستمرت في استخدام الضغط الاقتصادي في محاولة الحصول على تنازلات سياسية. كما استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في مصادرة الأراضي الفلسطينية وبناء المستعمرات الاستيطانية الجديدة وتوسيع القائم منها، وكان الحصار الاقتصادي أحد المرتكزات الأساسية في تعامل إسرائيل مع مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

### 1-3-4 مصادرة الأراضي والاستيطان

شكلت سياسة مصادرة الأراضي الفلسطينية واستيطانها محوراً مهماً في السياسة الإسرائيلية الاستعمارية التوسعية. فبالإضافة إلى توسيع أماكن الوجود الإسرائيلي في فلسطين، شكل الاستيطان روافع للسياسة الأمنية الإسرائيلية، وخاصة فيما يتعلق بإحكام السيطرة على التجمعات السكانية الفلسطينية وتقطيع المناطق الفلسطينية إلى كتنونات مفصولة وقابلة للعزل التام عن بعضها البعض. ونالت مدينة القدس حظاً

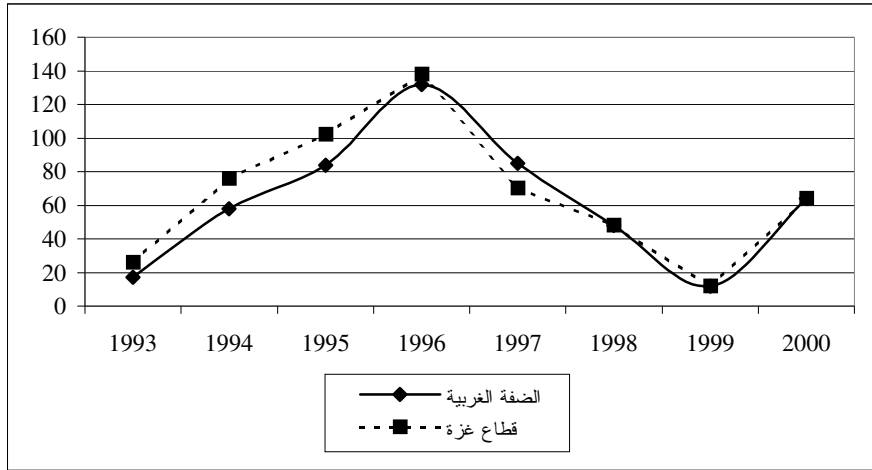
كبيراً من سياسة المصادرة والاستيطان، واشتمل ذلك 4-3-2 الحصار وآثاره

بدأت إسرائيل في العام 1991 بتطبيق سياسة التصاريح الأمنية لتحديد حركة الأفراد بين الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل. فبعد فرض منع التجول على الفلسطينيين لمدة 40 يوماً خلال حرب الخليج الثانية (العام 1991)، أخذت إسرائيل تشترط الحصول على تصاريح خاصة لدخولها. ومنذ آذار 1993 منعت إسرائيل الفلسطينيين من دخول القدس أو الخط الأخضر، للعمل أو لأي غرض آخر، دون تصريح مسبق من السلطات الأمنية الإسرائيلية. ورافق ذلك عوائق تمثلت في فترات انتظار طويلة على نقاط العبور وتفشي دقيق ومزعج. وانخفض عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل بشكل واضح منذ العام 1992، وكان عددهم في بعض الأحيان أقل من عدد التصاريح الصادرة؛ ففي العام 1996 كان العاملون في إسرائيل يشكلون فقط ثلثي عدد العمال الحاصلين على تصاريح. وقد تباين عدد أيام الحصار بين سنة وأخرى وبين شهر وآخر خلال السنة الواحدة. ويتضح من الشكل 2، أن العام 1996 شهد أكثر أيام حصار تلاه في ذلك العام 1997، ثم تناقص العدد ليصل إلى حدود دنيا خلال العامين 1998 و1999 والأشهر التسعة الأولى من العام 2000، ثم ارتفع بصورة هائلة خلال الربع الرابع من العام 2000 وخلال العام 2001 مغطياً معظم الأيام. وتباينت فترات الحصار من حيث شدتها وشمولها، ففي حين اقتصر بعضها على منع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة من دخول إسرائيل والقدس، اشتملت أخرى على فصل مناطق الضفة الغربية عن بعضها البعض، وشملت، أيضاً، حصار المعابر الفلسطينية مع مصر والأردن. ولم يقتصر تأثير الحصار الشامل على تدفق العمال والمسافرين بل على تدفق السلع والخدمات.

على توسيع حدود المدينة إلى ضعف ما كانت عليه، وصودر من أجل ذلك أكثر من 90 ألف دونم (الجهاز المركزي، كتاب القدس 2000) وضمت التجمعات الاستيطانية لها. وتشير البيانات إلى أن إجمالي مساحة الأراضي الفلسطينية المصادرة منذ احتلال 1967 وصلت إلى حوالي 3452.4 ألف دونم.

وتشير البيانات إلى تسارع وتيرة مصادرة الأراضي والاستيطان منذ توقيع اتفاق إعلان المبادئ. فقد صادرت الحكومة الإسرائيلية التي وقعت إعلان المبادئ (رايين - بيرس) ما يزيد على 115 ألف دونم، منها 30 ألفاً لما يعرف بالطرق الالتفافية التي تستهدف ربط المستوطنات الإسرائيلية بعضها ببعض وبالمناطق المحتلة منذ العام 1948، بالإضافة إلى تقطيع أوصال المناطق الفلسطينية وعزلها. وارتفع عدد المستوطنين في الضفة الغربية (باستثناء العاصمة القدس) وقطاع غزة في الفترة ذاتها (1993-1996) بحوالي 38% ليصل إلى 145 ألفاً نهاية العام 1996. واستمرت الحكومات المتعاقبة بعد ذلك في سياسة المصادرة ودعم الاستيطان، بحيث زادت المساحة المصادرة منذ توقيع إعلان المبادئ وحتى نهاية العام 2000 عن 420 ألف دونم، منها ما يزيد على 54 ألف دونم لما يعرف بالطرق الالتفافية. ووصل عدد المستوطنين في نهاية العام 2000 إلى حوالي 203 آلاف يقطنون في الضفة الغربية (باستثناء العاصمة القدس) وقطاع غزة مرتفعاً بنسبة 40% عما كان عليه العام 1996، وبحوالي 93% عما كان عليه العام 1992.

شكل 2: أيام الإغلاق السنوية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1993-2000)



المصدر: وزارة العمل الفلسطينية، تقارير دورية والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

أعقاب الاحتجاجات الفلسطينية على قيام شارون (زعيم المعارضة الإسرائيلية آنذاك ورئيس الحكومة الحالي) باقتحام ساحات المسجد الأقصى المبارك يوم الثامن والعشرين من أيلول العام 2000. وكانت ردة فعل الجيش الإسرائيلي الأعنف في تاريخ الصراع، ونتيجة لذلك اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الحالية التي باتت تعرف بانتفاضة الأقصى. وبينت دراسة ماس (عبد الرازق وآخرون 2001)<sup>6</sup> أن الحصار الإسرائيلي الحالي للمناطق الفلسطينية تميز عن فترات الحصار السابقة بأنه: 1. جاء في أعقاب فشل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وك محاولة للضغط على الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية لابتزاز تنازلات سياسية. 2. وبذلك فهو لأول مرة يستهدف فئات الشعب الفلسطيني بغض النظر عن موقفها من التسوية السياسية ويستهدف السلطة الفلسطينية ومؤسساتها وأجهزتها الأمنية، بهدف تقويض ما تم بناؤه خلال المرحلة السابقة. وقد هدف ذلك إلى إظهار عجز السلطة الفلسطينية عن إدارة الحياة الفلسطينية والخدمات العامة والاستمرار في عملية بناء المؤسسات. 3. وهذا الحصار شامل ومستمر منذ بدايته وبصورة متواصلة لم تنقطع حتى كتابة هذا

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من خسائر مباشرة وأخرى غير مباشرة من الحصار. وتتمثل الخسائر المباشرة في انخفاض دخل الفلسطينيين العاملين في إسرائيل وارتفاع البطالة وانخفاض التشغيل في الاقتصاد الفلسطيني وانخفاض معدلات التبادل التجاري الخارجي. أما الخسائر غير المباشرة، فتكون بسبب تأثير انخفاض الدخل على الإنفاق العائلي والاستثماري والناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي الدخل المحلي؛ وهو ما يعرف بتأثير المضاعف والمعجل على الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي وصافي الصادرات، وبالتالي على الناتج المحلي الإجمالي. كما تتأثر القطاعات الاقتصادية المختلفة بالحصار الإسرائيلي بدرجات متفاوتة وبطرق مباشرة وأخرى غير مباشرة، وبخاصة أنها ترتبط بالاقتصاد الإسرائيلي من خلال اعتمادها على المواد الخام المستوردة وتسويق منتجاتها هناك. وقدرت بعض الدراسات (Shaban and Diwan, 1999) أن الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني من الحصار الإسرائيلي خلال الفترة 1993-1996 فاقت المساعدات المالية الإجمالية التي قدمتها الدول المانحة خلال تلك الفترة.

#### 1-4-3-3 الحصار الراهن المطبق منذ الثامن والعشرين

من أيلول 2000

جاء الحصار الحالي للمناطق الفلسطينية في

<sup>6</sup> تغطي الدراسة آثار الحصار حتى نهاية حزيران 2001، من هنا فإن هذا الجزء يغطي فترة أطول من فترة البحث (1994-2000) في الأجزاء السابقة.

الجزء (تشرين الأول 2001)، ويكون بذلك الأطول في تاريخ القمع الإسرائيلي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. وما زال يقسم المناطق الفلسطينية إلى عشرات المناطق المعزولة عن بعضها البعض. 4. يتميز الحصار الإسرائيلي الحالي للمناطق الفلسطينية بحدة الإجراءات القمعية الإسرائيلية مقارنة مع ما كانت عليه في فترات سابقة. فقد استخدم الجيش الإسرائيلي، ولأول مرة، المدفعية والرشاشات الثقيلة والدبابات والصواريخ والطائرات العمودية والحربية الهجومية والزوارق البحرية في قصف الأحياء السكنية الفلسطينية ومواقع الأجهزة الأمنية الفلسطينية. كما قام الجيش الإسرائيلي بتنفيذ أحكام إعدام، عن طريق التصفية العلنية، بحق فلسطينيين تتهمهم إسرائيل بالمشاركة في أعمال المقاومة أو التحريض عليها. وكان من بين هؤلاء سياسيون وأفراد في قوى الأمن الفلسطينية وناشطون في منظمات فلسطينية مختلفة. ومن مظاهر حدة الحصار الحالي، استمرار القصف الإسرائيلي بصورة دائمة. فلم يخل أسبوع واحد من قصف لمواقع فلسطينية في الضفة الغربية أو في قطاع غزة أو كليهما. وبينت دراسة ماس المذكورة أن القصف لم يكن مرتبطاً (كما يدعي الإسرائيليون) بعمليات عسكرية نفذت ضد الجيش الإسرائيلي والمستوطنين. فعلى الرغم من ثبات وتيرة العمليات الفلسطينية ضد الأهداف الإسرائيلية، فإن حدة القصف كانت ترتفع وتخفض وفقاً، على ما يبدو، لخطة إسرائيلية مدروسة ومعدة مسبقاً. ولم يكذب يوماً من جنازة لشهيد فلسطيني، فتجاوز عدد الشهداء الـ 800 شهيد حتى نهاية تشرين الأول 2001، سقط معظمهم خلال أعمال احتجاج فلسطينية غير مسلحة (المركز الفلسطيني للإعلام، 2001). وكانت نسبة كبيرة من الشهداء (36.8%) من الفئة العمرية (18 - 25 سنة)، وشكل الأطفال ما نسبته 27.6% من الشهداء. بالإضافة إلى ذلك، كان عدد الجرحى خيالاً فزاد على 33,000 حتى نهاية تشرين الأول 2001. ووصلت نسبة المعاقين منهم بإعاقات دائمة وشاملة أو شبه

شاملة إلى حوالي 21% (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2001). بالإضافة إلى ذلك، قام المستوطنون وبحماسة من الجيش بالاعتداء المكثف على الفلسطينيين وأراضيهم وأشجارهم. فقد جرفوا آلاف الدونمات واقتلعوا آلاف الأشجار المثمرة. كما قتلوا الكثير من المزارعين أثناء مباشرتهم أعمالهم في الحقل أو تنقلهم على الطرقات. 5. آثار هذا الحصار أكبر وأعمق من الآثار التي ترتبت على غيره وستستمر في المدى المتوسط وحتى البعيد. ولم تقتصر آثار هذا الحصار على الآثار الاقتصادية التقليدية (العمل والمبادلات التجارية وما يترتب عليها)، بل تعدت ذلك إلى البنية التحتية الاقتصادية والبناء الهيكلي للاقتصاد الفلسطيني، والتركيب الاجتماعي والطبقي للشعب الفلسطيني والبنية التحتية الاجتماعية (التعليم والتعليم العالي والصحة والرفاه الاجتماعي)، والأوضاع النفسية والعائلية للآلاف من الفلسطينيين وغيرها من المجالات وأخيراً 6. يتميز الحصار الحالي عن غيره بوجود آثار إيجابية له تتمثل في توفيره حماية جزئية لبعض المنتجات الفلسطينية في منافستها مع البضائع الإسرائيلية، وذلك بسبب تعطل وصول السلع المستوردة وارتفاع تكلفتها، وبسبب مقاطعة البضائع الإسرائيلية، وخاصة تلك التي يتوفر لها بديل محلي.

وتباينت تقديرات خسائر الحصار الحالي بصورة كبيرة بين تقديرات المؤسسات الحكومية والمؤسسات شبه الرسمية والمؤسسات الأخرى. أما دراسة ماس، فقد قدرت الخسائر المترتبة على الحصار الحالي حتى نهاية حزيران 2001 بحوالي 1032 مليون دولار، تشمل 407 ملايين دولار خسائر في تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل و625 مليون دولار خسائر في الناتج المحلي الإجمالي (الجدول 3). وبذلك يصل المتوسط الشهري للخسائر الفلسطينية حتى نهاية حزيران 2001 إلى حوالي 115 مليون دولار. بالإضافة إلى ذلك، تقدر بعض التقارير (وزارة الإسكان، 2001) الخسائر في البنية التحتية

الخاصة والعامة خلال الفترة ذاتها بحوالي 253 مليون دولار.

وتشير الدراسة إلى تراجع الخسائر في الربعين الأول والثاني من العام 2001 واحتمال ارتفاعها في الربعين الثالث والرابع من العام نفسه. وكان ذلك بسبب التحولات التي أدخلتها إسرائيل على شدة الحصار للمناطق الفلسطينية. فقد خففت إسرائيل قليلاً من إجراءاتها على دخول عمال الضفة الغربية إلى أماكن عملهم في إسرائيل والمستوطنات في الربعين الأول والثاني 2001 وذلك تخفيفاً للمعاناة الاقتصادية كي لا تدفع مزيداً من الفلسطينيين إلى المشاركة في المقاومة، وقد رافق ذلك بعض الضغوط الدولية على الجانبين لوقف ما باتت المحافل الدولية تعرفه بالعنف. فقد أشارت إحصاءات العمل الفلسطينية إلى تراجع البطالة في الضفة الغربية في الربعين الأول والثاني من العام 2001 إلى حوالي 24%، وحوالي 19% على التوالي، بعد أن كانت قد وصلت إلى حوالي 26.3% خلال الربع الرابع من العام 2000. وارتفع عدد العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل إلى حوالي 69 ألفاً و72.6 ألف في الربعين الأول والثاني من العام 2001 على التوالي، بعد أن كان قد انخفض إلى حوالي 40 ألفاً في الربع الرابع

من العام 2000. أما في قطاع غزة، فارتفعت البطالة من حوالي 33.5% خلال الربع الرابع من العام 2000 إلى حوالي 34.1% و34.9% في الربعين الأول والثاني من العام 2001 على التوالي. وكان ذلك بسبب عدم قيام إسرائيل بتخفيف دخول العاملين من قطاع غزة إلى إسرائيل؛ فقد استمر انخفاض عدد العاملين من قطاع غزة في إسرائيل منذ بداية الحصار، فانخفض عددهم من حوالي 29.8 ألف في الربع الثالث من العام 2000 (قبل الحصار) إلى حوالي 3300 (معظمهم في منطقة "إيرز" الصناعية) في الربع الرابع من العام 2000 وإلى حوالي 2600 شخص وحوالي 2100 شخص في الربعين الأول والثاني من العام 2001 على التوالي. بعد ذلك قامت إسرائيل بتشديد الحصار إلى سابق عهده (في الربع الرابع من العام 2000) منذ الأول من حزيران العام 2001. ومن المتوقع أن تتفاقم الخسائر بعد ذلك التاريخ، وبخاصة أن تشديد الحصار رافقه ارتفاع حاد في الاعتداءات الإسرائيلية على البنية التحتية الفلسطينية كما رافقته اقتحامات متكررة لمناطق السلطة الفلسطينية المعروفة بمناطق أ.

### جدول 3: الخسائر المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي الفلسطيني

خلال الفترة 2000/9/28 - 2001/6/30

	الربع الثاني 2001	الربع الأول 2001	الربع الرابع 2000	
	-11.4%	-13.2%	-15.0%	النسبة المئوية للتغير في الاستهلاك
	-62%	-62%	-71.0%	النسبة المئوية للتغير في الاستثمار
	10%	10%	10%	النسبة المئوية للتغير في الإنفاق الحكومي
	-48%	-30%	-44%	النسبة المئوية للتغير في الصادرات
	-38%	-39%	-38%	النسبة المئوية للتغير في الواردات
	-14.3%	-12.0%	-20.6%	النسبة المئوية للتغير في الناتج المحلي الإجمالي
المجموع				
	624.8	190.0	275.5	مقدار الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)



1031.5	304.7	273.8	453	إجمالي الخسارة في الدخل القومي الإجمالي (مليون دولار)
--------	-------	-------	-----	---

المصدر: عبد الرازق وآخرون، 2001.

تطبيقه على حركة الأفراد والسلع بين المناطق الفلسطينية بعضها مع بعض، وبينها وبين الأردن ومصر والاقتصاد الإسرائيلي. وتعتمد، أيضاً، على مدى وسرعة تكيف المؤسسات الفلسطينية الخاصة (بالدرجة الأساسية) والحكومية مع الحصار، وعلى حجم وتوقيت الدعم المالي (المنح والقروض) الذي يصل إلى الفلسطينيين، ويؤثر في ذلك كفاءة الجهات المشرفة الحكومية وغير الحكومية في استخدام هذا الدعم.

وكانت نتائج هذه الدراسة أقل من التقديرات الأخرى، وبخاصة تلك الصادرة عن الجهات الرسمية الفلسطينية. وكان الاختلاف في تقدير الخسائر بسبب اختلاف المنهجية واختلاف الفهم لبعض المصطلحات والبيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. يعرض الجدول (4) مقارنة لأهم النتائج التي توصلت إليها جهات مختلفة (لمزيد من التفصيل أنظر عبد الرازق وآخرون، 2001).

وأما بالنسبة للآثار المتوقعة للحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني في المدى البعيد فتعتمد على مدى استمرار الحصار وحدته ودرجة

#### جدول (4): مقارنة تقديرات الخسائر لجهات مختلفة للربع الرابع 2000

الخسارة في الدخل القومي الإجمالي	خسارة العمالة في إسرائيل	الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي	الجهة المصدرة للتقرير
2981	273	2708	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
غير محدد	غير محدد	3800	وزارة المالية
761	221	540	المجلس الاقتصادي الفلسطيني - بكدار -
839.55	208.95	630.6	الجهاز المركزي للإحصاء رقم 1*
709.6	165.2	544.4	الجهاز المركزي للإحصاء رقم 2**
956.9	182.9	774	مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة***
453.0	177.5	275.5	دراسة ماس

المصدر: عبد الرازق وآخرون 2001.

\* بيانات تقرير الجهاز المركزي للإحصاء تغطي فقط شهري تشرين أول وتشرين ثاني العام 2000، لذلك ضربت الأرقام الواردة بالتقرير ب (1.5) على افتراض أن شهر كانون اول مشابه للشهرين السابقين.

\*\* هذا التقرير ليس منشور بعد.

\*\*\* هذا التقرير الثاني للمكتب ويغطي حتى نهاية كانون ثاني 2001، ونشر في آذار 2001، والأرقام المبينة في الجدول أعلاه تغطي الربع الرابع من عام 2000 فقط.

تكلفة التمويل للاستثمار ترتفع في ظل هذه الظروف، وإضافة إلى تخفيض مستوى الاستثمار، فإن ظروف الحصار تؤدي إلى تراجع في شكل وكفاءة الاستثمار بسبب تحول جزء من الاستثمار إلى الإنتاج للسوق المحلية الصغيرة بهدف إحلال الواردات.

من جهة أخرى، يؤدي استمرار الحصار

ومن الناحية النظرية، فإن الحصار يعمل في المدى البعيد على إعاقة الاستثمار والحد من تطوره بسبب تدهور التوقعات السياسية والاقتصادية المستقبلية، وتخفيض ربحية الاستثمار (بسبب ارتفاع التكاليف والمخاطرة)، وبسبب ما أدى إليه الحصار من إعادة هيكلة للمساعدات الدولية إلى البرامج الإغاثية الطارئة بدلاً من توجيهها إلى البنية التحتية. كما أن

الإسرائيلي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني باتجاه القطاع الزراعي والقطاع غير المنظم. وسيتم تقليص بعض الفروع الصناعية، وخاصة تلك التي تعتمد على التجارة مع إسرائيل، لحساب فروع أخرى تحل محل المنتجات الإسرائيلية. ويشتمل ذلك على مخاطر تتعلق بانخفاض الإنتاجية العامة للاقتصاد الفلسطيني.

ولا بد من التأكيد على أن الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني كان وقعها شديداً على بعض فئات الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهي الفئات الضعيفة أو الهشة، مثل العاملين في إسرائيل الأقل مهارة وتعليماً، والعمال محدودي المهارة (عمال الإنتاج والخدمات) الذين فقدوا أعمالهم في القطاع الخاص الفلسطيني، وكل من له علاقة بالقطاع السياحي في القدس، وبيت لحم، وأريحا، والمواقع الأخرى. ومنها صيادو الأسماك ومزارعو المحاصيل التصديرية وخصوصاً في قطاع أصدرت السلطة الوطنية الفلسطينية أول قراراتها لسنة 1994<sup>7</sup> ناصاً على "استمرار العمل بالقوانين والأنظمة والأوامر التي كانت سارية المفعول قبل تاريخ 1967/6/5 في الأراضي الفلسطينية". وعملت السلطة الوطنية منذ ذلك الحين، وخاصة بعد انتخاب وتشكيل المجلس التشريعي الفلسطيني في شباط من العام 1996، على صياغة وإصدار قوانين متعددة ومن ضمنها قوانين اقتصادية. وقد اكتسبت هذه المحاولة أهمية خاصة في ظل اختلاف القوانين التي كان معمولاً بها في كل من قطاع غزة والضفة الغربية قبل وأثناء فترة الاحتلال الإسرائيلي لهما. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اعتماد السلطة نظام السوق الحرة أساساً للبيئة الاقتصادية جعل من أولى مهامها العمل على إيجاد بيئة قانونية غير معقدة وملائمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي واستنهاض الاستثمار المحلي.

غزة. وبشكل عام، كانت آثار الحصار أشد على قطاع غزة منها على الضفة الغربية، وتباينت الآثار في الضفة الغربية بين منطقة وأخرى.

كما أصيبت فئات أخرى بخسائر أقل، خاصة أولئك الذين استطاعوا الانتقال إلى القطاع غير المنظم بأشكاله وفروعه المختلفة. وينطبق ذلك، أيضاً، على أصحاب الأعمال الصغيرة وخاصة في المناطق الريفية.

#### 1-4-4 التطورات في البيئة القانونية الفلسطينية

تسلمت السلطة الوطنية الفلسطينية صلاحيات الحكم الذاتي في المناطق الفلسطينية العامين 1994 (غزة - أريحا) و1995 (بقية مناطق الضفة الغربية). وتجنباً لحدوث فراغ قانوني في هذه المناطق،

وقد نجحت السلطة الوطنية الفلسطينية في إقرار بعض القوانين الاقتصادية المهمة وكان من أبرزها: قانون تشجيع الاستثمار، وقانون سلطة النقد الفلسطينية، وقانون تملك الشقق والمساكن، وقانون الصرافة، وقانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية، وقانون المدن الصناعة والمناطق الحرة الصناعية، وقانون العمل (جدول 5). وهناك مجموعة من القوانين الاقتصادية ما زالت قيد النقاش في المجلس التشريعي، أبرزها قانون المصارف، وقانون الأوراق المالية وقانون الصناعة وقانون الزراعة وقانون ضريبة الدخل وقانون إيجار المساكن والعقارات التجارية، وقانون إنشاء سلطة تطوير المصالح الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، وقانون الضمان الاجتماعي. ولم يصل بعض القوانين الاقتصادية المهمة إلى المجلس التشريعي بعد، مثل قانون محاربة الاحتكار وقانون الشركات وقانون التأمين.

#### جدول 5: مجموعة القوانين ذات الشأن الاقتصادي في مراحلها المختلفة

بين المناقشة والإقرار والإصدار

(أ): - مجموعة القوانين ذات الشأن الاقتصادي التي أقرها المجلس التشريعي الفلسطيني

<sup>7</sup> الوقائع الفلسطينية، عدد(1)، غزة:وزارة العدل الفلسطينية.

وصادق عليها الرئيس وأصدرها وذلك حتى تاريخ 2001/10/9

الرقم	القانون	تاريخ الإصدار
1	سلطة النقد	1996/12/16
2	تشجيع الاستثمار	1998/4/23
3	الخدمة المدنية	1998/5/28
4	دمغ ومراقبة المعادن الثمينة	1998/5/28
5	تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية	1998/8/3
6	حماية الثروة الحيوانية	1998/11/2
7	المدن الصناعية والمناطق الحرة الصناعية	1998/11/2
8	اللوازم العامة	1998/11/2
9	المصادر الطبيعية	1999/1/24
10	البيئة	1999/12/28
11	العطاءات للأشغال الحكومية	1999/12/28
12	تنظيم أعمال الوكلاء التجاريين	2000/1/16
13	العمل الفلسطيني	2000/4/30
14	التعديلات على قانون دمغ ومراقبة المعادن	1999/9/27
15	الإحصاءات العامة	2000/8/7
16	المواصفات والمقاييس الفلسطينية	2000/9/17
17	الرسوم القصلية	2001/1/30
18	تمليك الطبقات والشقق والمحلات	1996/1/6

المصدر: المجلس التشريعي الفلسطيني، 2001.

يركز على استقطاب الاستثمارات الكبيرة دون أخذ خصائص الاستثمار المحلي بالاعتبار. فالقانون يكافئ بالدرجة الأساسية الاستثمارات الضخمة (التي يزيد رأسمالها عن 100 ألف دولار). وعلى الرغم من أهمية ذلك، فإن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد على استثمارات صغيرة نسبياً وهي بحاجة إلى الدعم والرعاية لدورها المهم في توفير فرص عمل إضافية.

وعلى الرغم من مواكبة القوانين المقررة بشكل عام للتطورات الدولية في مجالاتها، وعلى الرغم، كذلك، من تشابهها مع قوانين الدول المجاورة، فإن بعضها يتضمن ثغرات مهمة:

فعلى الرغم من التطور الذي أدخلته السلطة الوطنية والمجلس التشريعي على الصيغة النهائية لقانون تشجيع الاستثمار (مقارنة مع الصيغة التي أقرها مجلس الوزراء العام 1995)، فإن القانون ما زال

(ب): - مشاريع القوانين ذات الشأن الاقتصادي المحالة الى الرئيس

للمصادقة عليها وذلك حتى تاريخ 2001/10/9

الرقم	مشروع القانون	تاريخ الإحالة
1	الأساسي	1997/10/4
2	تنظيم تملك الأجانب للعقارات في فلسطين	1997/10/4
3	الهيئة العامة الفلسطينية للبتروك	1997/12/7
4	ضريبة الدخل الفلسطيني	2001/5/23
5	التأمينات الاجتماعية	2001/7/29
6	المصارف	2001/7/29
7	المياه	2001/8/16

المصدر: المجلس التشريعي الفلسطيني، 2001.

(ج):- مشاريع القوانين ذات الشأن الاقتصادي التي لازالت في مراحل مختلفة من المناقشات في المجلس التشريعي حتى تاريخ 2001/10/9

الرقم	مشروع القانون	تاريخ المناقشة العامة
1	التمويل	1999/12/1
2	صندوق تعويض المزارعين عن أضرار الكوارث الطبيعية	2001/12/1
3	إيجار المساكن والعقارات التجارية	2000/5/3
4	الكسب غير المشروع	2000/9/28
5	الصناعة	2000/9/28
6	الزراعة	2001/3/10
7	مؤسسة ادارة وتنمية اموال اليتامى	2001/3/10
8	الاوراق المالية	2001/3/10
9	هيئة سوق راس المال	2001/3/10
10	صندوق التامينات الاجتماعية	2001/3/10
11	مزاولة مهنة تدقيق الحسابات	2001/8/8
12	رسوم المحاكم	2001/8/8

المصدر: المجلس التشريعي الفلسطيني، 2001.

الانضباط بقانون الموازنة وتجنباً لمشكلة التضخم المتسارع.

أما قانون الصرافة، فبالإضافة إلى اشتراطه رأسمال كبيراً نسبياً للترخيص، فقد منع الصرافين من الإفراض، الأمر الذي حرم بعض الشرائح في قطاع الأعمال من مصدر مهم من الائتمان. وقد يشجع هذا القانون انتشار أنشطة الصرافة غير المرخصة.

وحدد قانون المدن الصناعية والمناطق الحرة الصناعية قواعد ونظم إقامة هذه المناطق، سواء أكانت "مناطق صناعية حدودية" (المناطق الحرة) والتي تهدف إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي والتصدير، أم كانت مناطق صناعية داخلية أم بلدية والتي تهدف إلى خدمة المنشآت الصناعية التي تستهدف الإنتاج للسوق المحلية. ويخضع القانون كلا النوعين لهيئة رقابة وإشراف واحدة على الرغم من اختلافهما الواضح. ويعفي القانون كل الآلات والمواد الخام التي تستخدمها

وعلى الرغم من انسجام قانون سلطة النقد الفلسطينية مع كثير من خصائص قوانين البنوك المركزية الحديثة، فإن القانون الفلسطيني جعل لوزير المالية صلاحيات على سلطة النقد تقتضي تقديم تقارير مفصلة وتقرير مالي سنوي والميزانية العمومية وقائمة الدخل للوزير (المادة 39). كما أعطت المادة 37 دوراً لمجلس وزراء السلطة الوطنية الفلسطينية في السياسة النقدية؛ "يستأنس مجلس الوزراء برأي المحافظ عندما تبحث الأمور المتصلة بالسياسة النقدية والائتمانية". من جهة أخرى، خول القانون الفلسطيني سلطة النقد تقديم قروض (بدون فوائد) إلى خزانة السلطة الوطنية. وهذان الأمران يتعارضان مع التوجهات الحديثة لقوانين البنوك المركزية في الدول المتطورة، والتي تحرص على فصل البنك المركزي عن الحكومة، وبالتالي ربط إدارته بالسلطة التشريعية والمحافظه على استقلاليتها، إضافة إلى عدم السماح للبنك المركزي بإفراض السلطة التنفيذية، وذلك سعياً لتحقيق

المناطق الصناعية الحرة من الجمارك ورسوم الاستيراد الأخرى.

وحدد قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية قواعد إعداد موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية ودور كل من السلطين التنفيذية والتشريعية في هذه العملية. وحدد القانون السنة المالية بالسنة الشمسية (بداية كانون الثاني وحتى نهاية كانون الأول). وتبدأ عملية إعداد الموازنة العامة للعام القادم وفقاً للقانون في شهر أيار من العام الجاري، وينص على قيام وزارة المالية بتقديم موازنة تفصيلية إلى مجلس الوزراء في الأسبوع الأول من شهر تشرين الأول، وعلى أن يقوم مجلس الوزراء بإقرارها وتقديمها إلى المجلس التشريعي قبل بداية شهر تشرين الثاني. وأعطى القانون المجلس التشريعي حتى نهاية السنة لإقرار الموازنة بشكل نهائي. ونص القانون على أنه في حال تعذر إقرار الموازنة العامة في وقتها، تقوم وزارة المالية بتخصيص نفقات للوزارات على أساس 12/1 من المخصصات الكلية شهرياً ولمدة ثلاثة أشهر.

أما قانون تنظيم أعمال الوكلاء التجاريين في الاقتصاد الفلسطيني فقد عزز اعتماد الاقتصاد الفلسطيني كوحدة اقتصادية مستقلة عن الاقتصاد الإسرائيلي، وألزم الوكلاء الفلسطينيين بالتعامل مباشرة مع المنتج الأجنبي، ولم يسمح لهم بالعمل كمسوقين للوكلاء الإسرائيليين لهذه المنتجات، وأدى ذلك إلى تحفيز الاستيراد المباشر من بقية دول العالم بدلاً من الاستيراد من خلال الاقتصاد الإسرائيلي.

ونظم قانون المواصفات والمقاييس عمل مؤسسة المواصفات والمقاييس التي أنشئت بقرار رئاسي العام 1994 وقد أتمت المؤسسة مواصفات عدد كبير من السلع، وأصدرت ختم الجودة للمنتجات المصنعة محلياً، واعتمدت مختبرات في أنحاء مختلفة من المناطق الفلسطينية للفحص وإصدار الشهادات. الجدول (6).

جدول (6) - المواصفات حتى تاريخ 2001/4/23 موزعة كما يلي:

القطاع	العدد الكلي	عدد الالزامي	نسبة الالزامي
الاغذية	128	118	92.2%
الكيمياء	111	38	34.2%
الانشاءات	83	29	34.9%
جودة وقياس	21	7	33.3%
منسوجات وورق وجلود	93	14	15.1%
الهندسي	186	151	81.2%
المجموع	622	357	57.4%

المصدر: مؤسسة المواصفات والمقاييس، بيانات غير منشورة، 2001.

ما زال لا يلبى جميع طموحات العمال بقانون عصري. أما أرباب العمل، فيرون أن القانون سيؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج، ما يتقل على القطاعات الإنتاجية، وخاصة في ظل ظروف ما زالت إسرائيل تتحكم فيها بالمعايير الفلسطينية والتجارة الخارجية

أما بالنسبة لقانون العمل<sup>8</sup>، فاختلقت الأطراف المعنية في تقييمه، ففي حين أن النقابات العمالية ترى فيه تطوراً مهماً عن الوضع الذي سبقه، فإنها ترى أنه

<sup>8</sup> أقره المجلس التشريعي بتاريخ 2000/4/30 ووقع عليه رئيس السلطة، إلا أنه حتى الآن لم يوضع موضع التنفيذ، بسبب عدم اكتمال اللوائح التنفيذية اللازمة.

والسياسية والاقتصادية. وقد أدى ذلك إلى انتشار عدم اليقين بين المستثمرين. ويتطلب ذلك الإسراع في تنظيم القضاء الفلسطيني وتطويره ورفعته بالكفاءات الخاصة.

#### 1-4-5 التطورات في الإدارة العامة

وأخيراً، لا بد من تفعيل أنظمة الرقابة العامة، سواء أكان ما يتعلق بالمجلس التشريعي أم هيئة الرقابة العامة، وذلك منعاً لاستغلال النفوذ الذي يؤدي إلى انتشار مظاهر الفساد الإداري والمالي.

تمكنت السلطة الوطنية الفلسطينية خلال السنوات السبع الماضية من إنشاء العديد من الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية والعامة. ونما القطاع الحكومي والعام بوتائر بالغة السرعة ليرتفع عدد العاملين فيه من نحو 22000 العام 1994 (معظمهم في قطاعي التعليم والصحة) إلى نحو 120000 العام 2000، يعمل نصفهم في جهاز الشرطة والأجهزة الأمنية والنصف الآخر في الإدارة الحكومية، ويشكلون 4-6-1 مقدمة حوالي 20% من إجمالي العمالة في الضفة الغربية والقطاع، تشكل نسبتهم 15% في الضفة الغربية وترتفع إلى 30% في قطاع غزة وتستحوذ مرتباتهم على نحو 60% من الإنفاق الجاري.

#### 1-4-6 المساعدات الدولية

بعد توقيع إعلان المبادئ (اتفاقية أوسلو) بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل في 13 أيلول 1993 بواشنطن، عقد في أكتوبر من العام نفسه في واشنطن مؤتمر الدول المانحة بهدف تقديم المساعدات المالية والفنية للسلطة الوطنية الفلسطينية لتمكينها من استلام الحكم، وتولي إدارة الشؤون المدنية والخدمات العامة في المناطق التي ستسحب منها إسرائيل بموجب اتفاقيات السلام، ولتنفيذ مشاريع إعادة تأهيل البنية التحتية، والتعليم والصحة وبناء المؤسسات وحفظ الأمن.

وعلى الرغم من حداثة نشأة الجهاز الحكومي الفلسطيني فإنه يعاني من التضخم والتشوّه الهيكلي في البنية الإدارية والتنظيمية والازدواجية في الاختصاصات والتداخل في الصلاحيات وانخفاض الكفاءة المهنية وتدني مستوى الأداء، ويعود ذلك أساساً إلى البدء بإنشاء الإدارة العامة في غياب رؤية شمولية لدورها المهني، والافتقار إلى إطار قانوني ينظم التوظيف العام ويحدد ضوابطه، وإلى سيادة الاعتبارات السياسية والفئوية في التعيينات لشغل الوظائف، وإغفال الاعتبارات المهنية. ولمعالجة ذلك، لا بد من تطبيق قانون الخدمة المدنية وإعادة هيكلة القطاع الحكومي الفلسطيني وإصلاح بنيته التنظيمية والإدارية.

وأعلنت الدول والمؤسسات التي شاركت في مؤتمر واشنطن عن استعدادها لتقديم حوالي 2.3 مليار دولار لفترة خمس سنوات (1994 - 1998) 9، وهي الفترة التي نص عليها إعلان المبادئ كمرحلة حكم ذاتي انتقالية. وقد أسهم في توفير المبلغ الموعود ثمان وأربعون دولة مانحة منها 13 دولة عربية. وأوكلت مجموعة الدول المانحة للبنك الدولي مهمة تنفيذ برنامج الإشراف على المساعدات من خلال المجلس الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) والذي تم إنشاؤه لهذا الغرض.

من ناحية أخرى، وعلى الرغم من انتهاج السلطة لسياسة الاقتصاد الحر، فقد اتسمت ممارساتها بالتدخل في النشاط الاقتصادي، فأنشأت العديد من المؤسسات الاقتصادية والتجارية الحكومية، واتسمت بعض أنشطتها بالاحتكار دون أن تركز تلك الممارسات إلى ضوابط قانونية معتمدة.

وقد خصص البرنامج 32.7% من إجمالي المخصصات للسنة الأولى، و31.6% للسنة الثانية، و35.7% للسنة الثالثة، وأسندت للبنك الدولي مهمة

إضافة إلى ذلك، هناك غياب لنظام القضاء الفلسطيني عن التأثير في استقرار الحياة الاجتماعية

<sup>9</sup> كان ذلك في إجتماع لها في باريس بتاريخ 1993/12/16.

وتتم عملية صرف المنح بثلاث مراحل هي التعهد (Pledge) والالتزام (Commitment) والصرف (Disbursement)، حيث تحول المبالغ المتفق عليها إلى صناديق مالية خاصة، يشرف البنك الدولي على عدد كبير منها، وتلجأ بعض الدول إلى فتح حسابات خاصة في بنوكها أو بنوك محلية لاستخدامها في الإنفاق المباشر على مشاريع أو برامج معينة.

اتخذت المساعدات الدولية إلى السلطة الوطنية الفلسطينية اتجاهها متناقصاً خلال الفترة 1994 - 2000، فانخفضت من 506.4 مليون دولار في العام 1994 إلى 369.3 مليون دولار في العام 2000 (بحوالي 27%)، في المقابل كان أعلى مستوى للمنع والمساعدات الدولية في العام 1995، حيث بلغت 554.4 مليون دولار، في حين كان أدنى مستوى لها في العام 2000 (الشكل 3).

بلغ معدل الصرف إلى الالتزام خلال الفترة 1994 - 2000 حوالي 68.8%، كان أعلاها في العام 1997 (88.9%)، في حين كان أدناها في العام 2000 (52.8%) (الشكل 4).

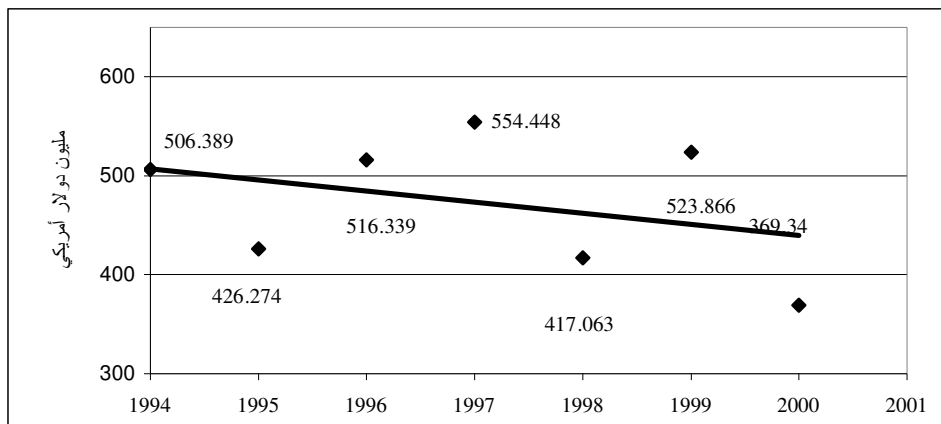
الإشراف على تنفيذ البرنامج، بحيث يخصص 50% من الموارد للقطاع العام (قطاع النقل 12.2%، المياه 18.5%، ومعالجة النفايات الصلبة 9.5%، والطاقة 18%، والطرق والخدمات البلدية 14%، والإسكان 5%، والاتصالات 2.2%، والتعليم، 13.3%، والصحة 3%، والزراعة 4.3%). ويخصص 25% من موارد البرنامج لدعم القطاع الخاص (الاتصالات 33.3%، والإسكان 26.7%، والزراعة 6.7%، والصناعة 23.3%)، ويخصص 19% لتمويل الإنفاق على تأسيس إدارة الحكم الذاتي، (48% منها لدعم الإدارة المركزية، و52% لدعم المنظمات الأهلية) ويخصص 6% للمساعدات الفنية والتدريب.

وسنعرض في هذا الفصل المساعدات الدولية من حيث التطور الكمي لها خلال الفترة 1994 - 2000، والتوزيع النسبي لها من حيث المصدر والقطاع، وإرتباطها بالظروف السياسية والاقتصادية.

#### 1-4-6-2 المساعدات الدولية 1994 - 2000

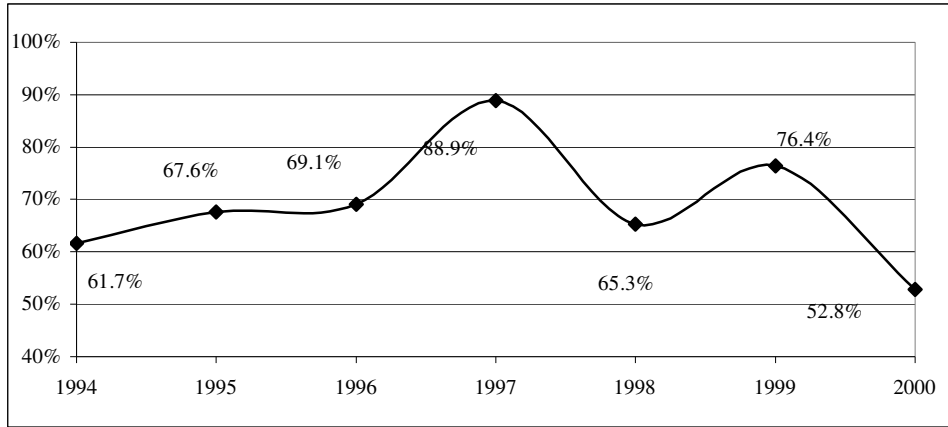
اتسمت المساعدات الدولية بالتذبذب خلال الفترة 1994-2000 سواء على مستوى الالتزام أو الدفع مرتبطة بشكل وثيق بتطورات عملية التسوية.

شكل 3: المساعدات الدولية للسلطة الوطنية الفلسطينية - الصرف - (1994-2000)



المصدر: تقارير وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

شكل 4: نسبة الصرف من الالتزام للمساعدات الدولية للسلطة الوطنية الفلسطينية (1994-2000)



المصدر: حسب استخدام تقارير وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

الدولية، وبخاصة أن كثيرا من المساعدات الدولية تكون على شكل مساعدات عينية أو مشروطة بشراء معدات من الدول المانحة.

ولعل من أهم الأسباب التي ساهمت في وجود هذه الفروق بين ما التزم به وما تم صرفه فعلا ما يلي:

3. حادثة تكوين السلطة الوطنية الفلسطينية وافتقارها إلى رؤية واضحة لإدارة المساعدات الدولية

وقد أسهمت مجموعة من العوامل الذاتية الفلسطينية في تأخر وصول العون الدولي وانخفاض كفاءة الاستفادة منه:

أ- الافتقار إلى قاعدة بيانات دقيقة وموثوقة في السنوات الأولى من عمر السلطة، للإسهام في تحديد الاحتياجات والأولويات بشكل موضوعي. وعلى الرغم من التطورات التي حققها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في مجال توفير قاعدة البيانات، فإن حجم الاستفادة منها في بلورة سياسات وخطط تنموية واضحة ما زال بالغ المحدودية.

ب- افتقار السلطة الوطنية الفلسطينية إلى رؤية شمولية وخطة واضحة الأهداف والأولويات وكذلك عدم كفاءة آلية التعامل مع العون الدولي التي انتهجتها السلطة.

ت- ضعف كفاءة إدارة المال العام، ما أدى إلى تجديد وبروز ظواهر تجاوز مالي وإداري

1. ارتباط العون الدولي بتطورات عملية التسوية السياسية وتحوله عن هدفه الرئيسي (الاستثمار في السلام) إلى تمويل عملية التسوية ومنع انهيارها.  
2. كانت للإجراءات الإسرائيلية الاحتلالية آثار واضحة على عملية تدفق المساعدات الدولية وتخصيصها من خلال ما يلي:

أ. يعمل الحصار الإسرائيلي على إعاقة تدفق المساعدات الدولية من خلال صعوبة تنقل ممثلي الهيئات الدولية، وتأخر وصول المواد الخام اللازمة لتنفيذ كثير من المشاريع الممولة من هذه المساعدات، وهذا هو السبب الرئيسي في اتساع الفجوة في العام 2000.

ب. ولعل أهم القنوات التي تؤثر إسرائيل من خلالها على تدفق المساعدات الدولية وصرفها هي المنح المخصصة للإنفاق على المشاريع في المناطق ب حيث تحتاج هذه المشاريع إلى المصادقة والتراخيص الإسرائيلية، والتي غالبا ما تتم المماطلة في إصدارها.

ج. القيود الإسرائيلية على المعابر الفلسطينية



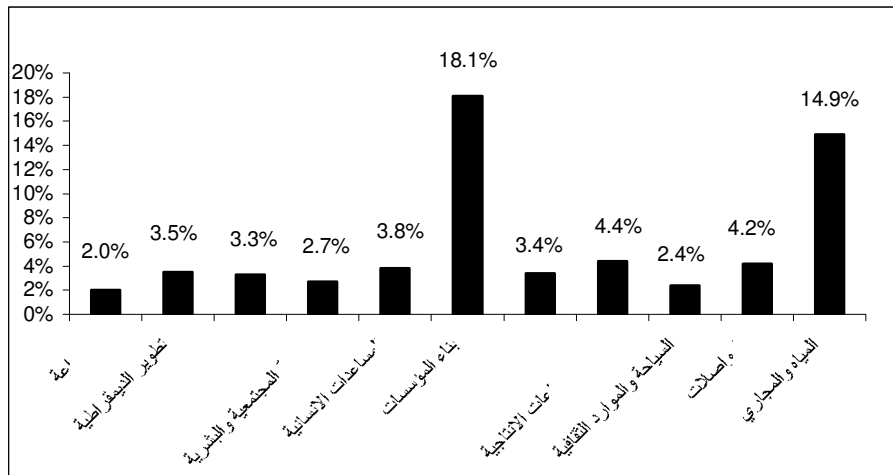
الضفة الغربية وقطاع غزة. وتباين توزيع الأموال على القطاعات بصورة واضحة، فمنها ما تجاوزت حصته 18% كبناء المؤسسات. في المقابل، هناك بعض القطاعات لم تتجاوز حصتها 1% كالاتصالات. سنعرض فقط تلك القطاعات التي حصلت على أكثر من 2% من إجمالي المساعدات وعددها 15 قطاعاً.

واستغلال نفوذ دون أن تخضع للمساءلة المحاسبية، وساهم ذلك في تسهيل تحلل بعض الجهات المانحة من التزاماتها..

#### 3-6-4-1 التوزيع القطاعي للمساعدات الدولية

تم إنفاق ما مجموعه 3316.7 مليون دولار خلال الفترة 1994 - 2000، على 28 قطاعاً في

شكل 5: توزيع المساعدات الدولية على القطاعات للفترة 1994 - 2000



المصدر: حسب استخدام تقارير وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

دولة ومؤسسة مانحة بتقديم مساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية. وقد تأتي أكثر من 50% من إجمالي المعونات من خمسة مصادر هي: الولايات المتحدة، واليابان، والاتحاد الأوروبي، والنرويج والبنك الدولي (الشكل 6). وهذا يعني تركيز المساعدات الدولية في مجموعة قليلة يكون لقراراتها التأثير الأكبر على حجم المساعدات. وتحتل الولايات المتحدة المركز الأول بنسبة 14% من مجموع المساعدات التي تم صرفها للسلطة الوطنية الفلسطينية، تلتها في المركز الثاني اليابان (13%).

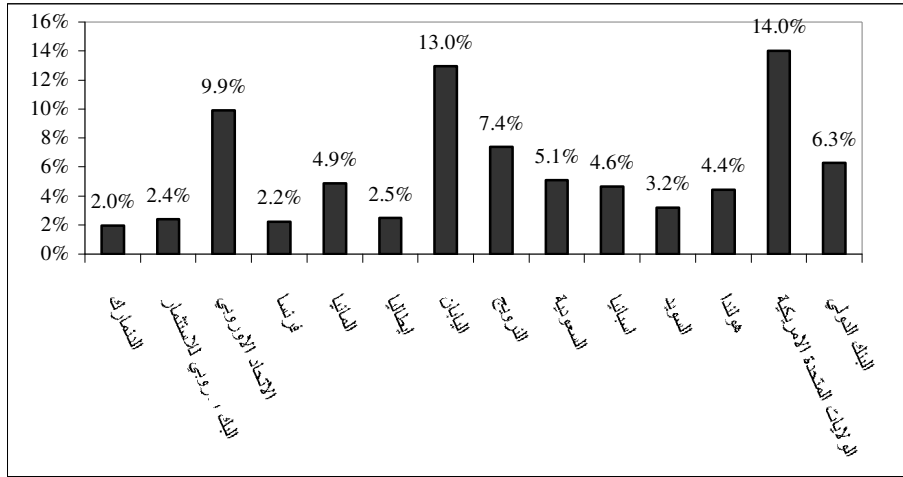
ويبين الشكل (5) تركيز المساعدات الدولية في ثلاثة قطاعات، حازت في مجملها على 44.1% من المساعدات الإجمالية خلال الفترة 1994-2000، وهي بناء المؤسسات والمياه والمجاري والتعليم.

واستأثر قطاع البنية التحتية الذي يشمل المياه والمجاري والمواصلات والصحة والطاقة والتعليم، بالإضافة إلى البنية التحتية الأخرى بما نسبته 48.6% من مجموع المساعدات (الشكل 5).

#### 4-6-4-1 مصادر المساعدات الدولية

منذ توقيع اتفاق أوسلو التزمت حوالي 48

شكل 6: توزيع المساعدات الكلية للسلطة الوطنية الفلسطينية حسب الدول



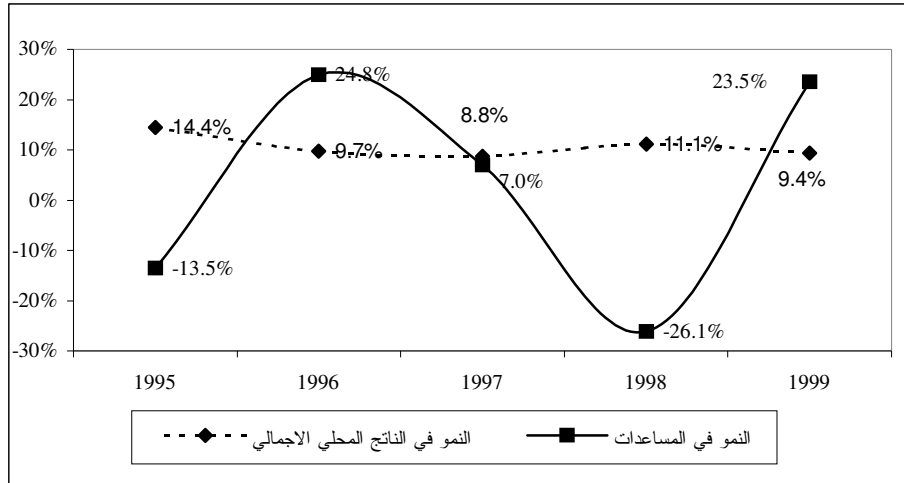
المصدر: حسب استخدام تقارير وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

هذه المساعدات في تمويل مشاريع التشغيل الطارئ، وتمويل النفقات الجارية للحكومة الفلسطينية. كما أن الإجراءات الإسرائيلية أدت إلى تدمير جزء من البنية التحتية الفلسطينية وتعطيل مشاريع حيوية كثيرة كالمطار والميناء. لذلك، لا تظهر البيانات ارتباطاً إيجابياً بين حجم المساعدات الدولية والنتائج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية، بل إن التذبذب في المساعدات الدولية كان مرتبطاً بصورة أكبر بالأوضاع السياسية والظروف المعيشية الصعبة الناجمة عن سياسة الحصار الإسرائيلية.

#### 1-4-6 أثر المساعدات الدولية على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي

**أثر المساعدات على الناتج المحلي الإجمالي**  
 أسهمت المساعدات الدولية، بلا شك، في تطوير البنية التحتية الفلسطينية، وكان من المتوقع أن يسهم هذا التطور في تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني. إلا أن الظروف الناجمة عن الحصار الإسرائيلي، وارتباط المساعدات بتطورات العملية السلمية، أدت إلى استخدام جزء من

شكل 7: معدلات النمو في المساعدات الدولية والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (1995-1999)

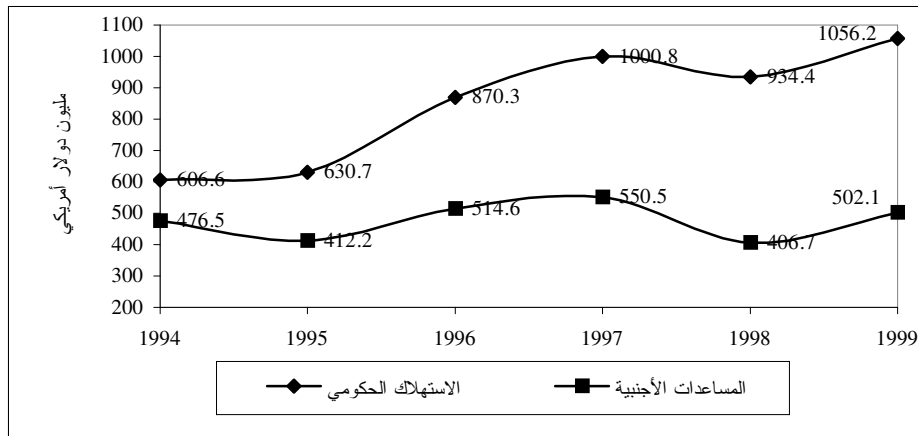


المصدر: تقارير وزارة التخطيط والتعاون الدولي، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الإنفاق الحكومي الاستثماري والجاري أحياناً. ويعزى ذلك إلى أن أكثر من 65% من المساعدات تتلقاها الحكومة المركزية فيما يتوزع الباقي بين وكالة الغوث والمنظمات غير الحكومية.

العلاقة بين المساعدات الدولية والاستهلاك الحكومي يتضح من الشكل (8) أن هناك علاقة موجبة قوية بين حجم المساعدات الدولية وحجم الإنفاق الحكومي. فقد ساهمت المساعدات الدولية في تمويل

شكل 8 المساعدات الدولية والاستهلاك الحكومي للفترة (1994 - 1999)



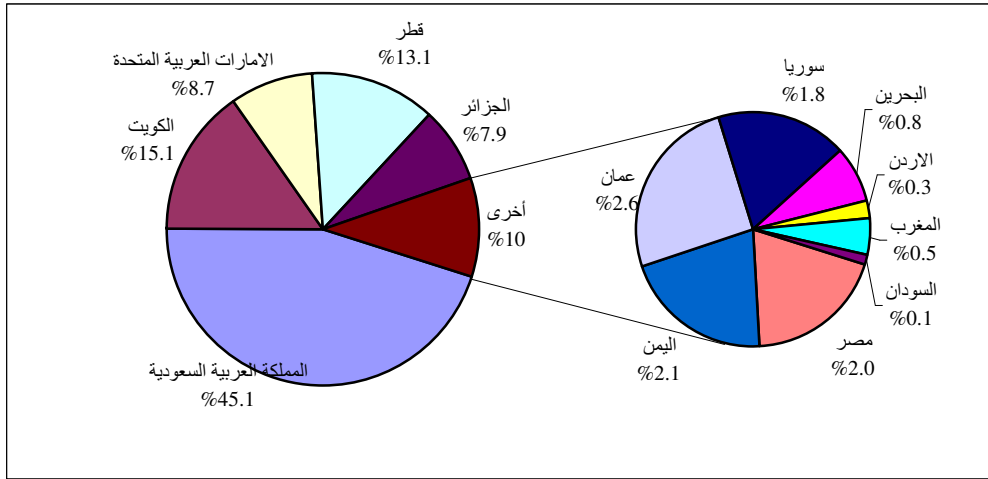
المصدر: تقارير وزارة التخطيط والتعاون الدولي، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

#### 6-6-4-1 المساعدات الطارئة من الدول العربية

شهر تشرين الأول من العام 2000 في القاهرة، وهما صندوق الأقصى وصندوق الانتفاضة. وساهمت المملكة العربية السعودية بـ 45.1% من مجموع الالتزام، تلتها الكويت وقطر بـ 15.1% و 13.1% على التوالي. (الشكل 9)

منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في الثامن والعشرين من أيلول العام 2000، قدمت بعض الدول العربية (13 دولة) الدعم المادي والمالي والعيني للشعب الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية من خلال صندوقين تم إقرارهما في مؤتمر القمة العربية في

شكل 9: توزيع تعهدات الدول العربية من المساعدات الطارئة خلال انتفاضة الأقصى



المصدر: تقارير وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

التسوية، إما من خلال إغراء الفلسطينيين بالمساعدات أو تعويضهم عن أضرار لحقت بهم بسبب الحصار.

من جهة أخرى، ظهر ترابط واضح بين الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية وحجم المساعدات الدولية المصروفة. فبعد التمحيص، وجدنا أن حجم المساعدات الدولية الربعية ارتبط طردياً بقوة مع معدل البطالة التي سادت خلال الربع السابق للصرف (الشكل 11). ويتفق ذلك مع الآلية العملية لتحديد التزامات الدول المانحة وحجم المساعدات المخصصة والمصروفة، حيث كانت السلطة الوطنية الفلسطينية تكثف جهودها واتصالاتها مع الدول المانحة لمواجهة الأوضاع المعيشية المتردية الناجمة عن تفاقم مشكلة البطالة، وكانت نتيجة هذه الجهود تظهر في الربع اللاحق. وكان الاستثناء من هذا الترابط في الربع الثالث والرابع من العام 1999، ويبدو أن التزايد في حجم المساعدات الدولية في هذين الربعين (على الرغم من تراجع البطالة) كان لدوافع سياسية مرتبطة بالمفاوضات، وبخاصة أن الفترة شهدت استلام حزب العمل (بقيادة باراك) قيادة إسرائيل.

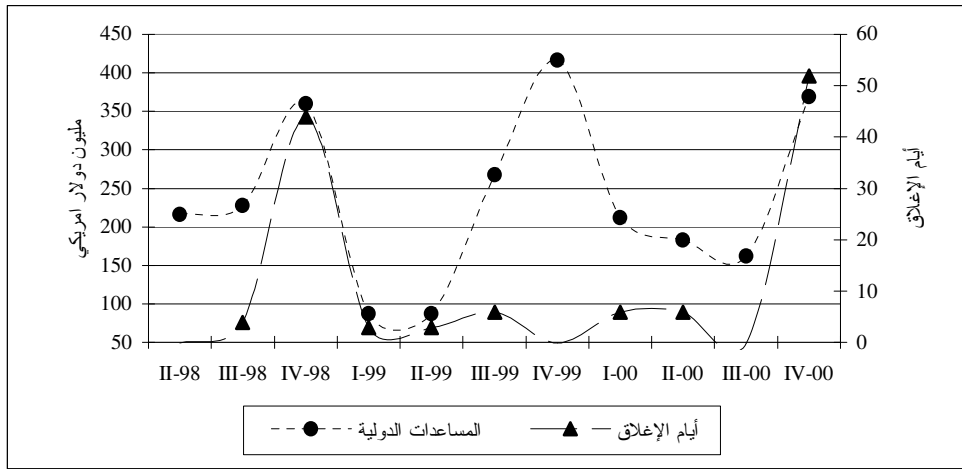
وتتفق هذه النتيجة مع السابقة والمتعلقة بالظروف الميدانية السياسية، حيث أن معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية ارتبطت بصورة واضحة بسياسة الحصار الإسرائيلي للاقتصاد الفلسطيني.

#### 7-6-4-1 ارتباط المساعدات الدولية بالأوضاع السياسية والاقتصادية

تدل البيانات المتاحة على ترابط وثيق بين المساعدات الدولية والتطورات السياسية والاقتصادية، فيتضح من (الشكل 10) أنه، وبشكل عام، تزايد حجم المساعدات بتوافق مع عدد أيام الحصار. فنرى أن المساعدات الدولية الربعية 10 ارتفعت عند ارتفاع عدد أيام الحصار في ذلك الربع من السنة، وانخفضت عند انخفاضه. وكان هناك استثناءان فقط لهذا التوجه. كان الأول في الربع الرابع من العام 1999 والذي لم يشهد أيام حصار، بينما ارتفعت فيه المساعدات الدولية المصروفة، وكان السبب في ذلك هو بدء المفاوضات بين حكومة باراك الجديدة والسلطة الوطنية الفلسطينية، وشهدت هذه الفترة تركيزاً واضحاً من قبل الحكومة الأمريكية على ما عرف بالمسار الفلسطيني-الإسرائيلي. وجاء الاستثناء الآخر بعد الأول مباشرة، خلال الربع الأول من العام 2000، حيث كان هناك ارتفاع في عدد أيام الحصار، إلا أن المساعدات الدولية المصروفة انخفضت في ذلك الربع، وقد يكون تعثر المفاوضات سبباً وراء ذلك، وقد يكون أن الارتفاع الكبير في المساعدات الدولية خلال الربع السابق قد قلص الحاجة إلى صرف مبالغ كبيرة خلال الربع الأول. وقد جاءت هذه التطورات تعبيراً عن رغبة الدول المانحة في المحافظة على استمرار عملية

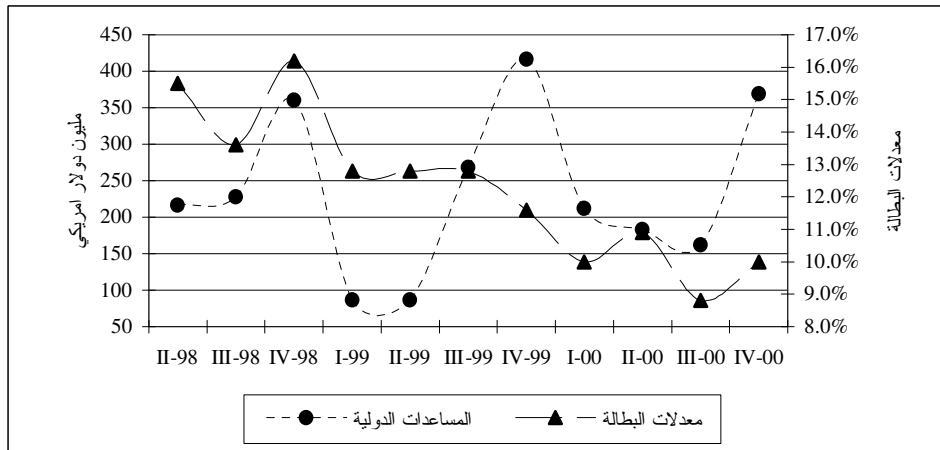
<sup>10</sup> توفرت البيانات حول المساعدات الدولية بشكل ربعي ابتداء من الربع الثاني عام 1998.

شكل 10: المساعدات الدولية وأيام الإغلاق ربعياً في الأراضي الفلسطينية (1998-2000)



المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة العمل.

شكل 11: المساعدات الدولية الربعية ومعدل البطالة للربع السابق في الأراضي الفلسطينية (1998-2000)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، أعداد مختلفة- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقارير المساعدات الدولية، أعداد مختلفة.

الدولي ومعهد ماس (مودي، 1997)، تبين أن الحاجة الاستثمارية لتطوير البنية التحتية الفلسطينية لتصل إلى متوسط الدول النامية، تبلغ ما بين 140 و175 مليون دولار سنوياً. وأشارت بيانات المساعدات الدولية والتي استخدمت في تمويل مشاريع البنية التحتية خلال الفترة قيد البحث، إلى أن المجموع الإجمالي للإنفاق على البنية التحتية منذ العام 1994 وحتى نهاية العام 2000 وصل إلى 748.2 مليون دولار. وهذا يمثل 67% فقط مما كان مطلوباً للوصول بالبنية التحتية الفلسطينية إلى

#### 1-4-7 تطور البنية التحتية الفلسطينية

اعترف البنك الدولي في تقريره حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة (البنك الدولي، 1993) بأن الاحتلال الإسرائيلي لهذه المناطق قد دمر البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية فيهما، بحيث أصبحت غير قابلة للاعتماد عليها، وهي بحاجة إلى إعادة البناء والتجديد. وفي دراسة أخرى، أجريت لحساب البنك

متوسط الدول النامية، مع العلم أن الدراسات (مالى-4-7-1 الاتصالات

عانت الاتصالات الهاتفية من نقص شديد وقت استلام السلطة الوطنية الفلسطينية صلاحياتها في الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد أشارت الدراسات إلى أن معدل الهاتف الثابت كان 3.3 لكل 100 شخص، وكان معدل الهاتف الخليوي (أو المتنقل) 1.5 لكل 100 شخص، وكان ذلك أقل بكثير مما كان عليه في دول مجاورة. وحصلت شركة الاتصالات الفلسطينية على امتياز تقديم خدمات الهاتف الثابت والمتنقل في الضفة الغربية (باستثناء العاصمة القدس) في كانون الثاني 1997 ومنحت الشركة بموجب اتفاق ترخيصها احتكاراً لهذه الخدمات لفترة عشر سنوات للهاتف الثابت (مع امتياز غير حصري لخمس أعوام)، ولفترة خمس سنوات للهاتف المتنقل "جوال" في العام 1999. وقد سيطرت الشركة بالكامل على الشبكة الداخلية، واضطرت وفق الاتفاقيات السياسية، لشراء خدمات الاتصالات الدولية من الشركة الإسرائيلية بيزك. وعلى الرغم من تمكن السلطة الوطنية الفلسطينية من تشغيل رقم دولي خاص بالضفة الغربية وقطاع غزة (970) باتفاق مع الأردن، واعتماد 107 دول هذا الرقم (من بينها 17 دولة عربية)، فإن آلية الاتصال الدولي ما زالت تعتمد على شركة بيزك الإسرائيلية (الجعفري والعارضة، 2001).

والبنك الدولي، 1999، عبد الرازق وآخرون 2001)، تشير إلى قيام إسرائيل بإعاقه تطوير البنية التحتية الفلسطينية وتدمير جزء منها خلال العدوان الإسرائيلي المستمر منذ الثامن والعشرين من أيلول 2000، أي أن الحاجة الاستثمارية تكون قد ارتفعت إلى أكثر مما ورد في دراسة مودي، 1997.

وقد اعتمدت السلطة الوطنية الفلسطينية استراتيجية إشراك القطاع الخاص في الاستثمار في البنية التحتية. فقد رخصت شركة الاتصالات الفلسطينية وأعطتها امتيازات احتكارية في مجال الاتصالات الثابتة والخليوية، كما أنشأت شركة مع القطاع الخاص لإنتاج وتوزيع الطاقة في قطاع غزة، وتخطط لإنشاء شركة مشتركة مع القطاع الخاص لإنتاج وتوزيع الطاقة وأخرى لتوزيع المياه في مناطق الضفة الغربية المختلفة. وعلى الرغم من أهمية الدور الذي يقوم به القطاع الخاص، فإن هناك حاجة لاستكمال الإطار القانوني المعزز للرقابة على الاستثمارات العامة والخاصة في هذه المجالات، وبشكل خاص هناك حاجة ماسة لإقرار قوانين محاربة الاحتكار وحماية المستهلك.

جدول 7: تطور عدد الهواتف في المناطق الفلسطينية: 1997-2000

نوع الهاتف	عدد المشتركين			
	1997	1998	1999	2000
الهاتف الثابت	83621	110893	167373	272212
الهاتف العمومي	-	-	2204	3305

المصدر: شركة الاتصالات الفلسطينية.

إلى 272212 نهاية العام 2000،<sup>11</sup> مرتفعاً بحوالي 225% عما كان عليه العام 1997. وتسارعت معدلات النمو في عدد الهاتف الثابت من سنة إلى

وتشير البيانات المتاحة من شركة الاتصالات الفلسطينية إلى تطور أعداد الهاتف الثابت منذ تأسيس الشركة العام 1997 بصورة واضحة. فقد ارتفع العدد

<sup>11</sup> تشير البيانات، أيضاً، إلى ارتفاع العدد العام 2001 (حتى نهاية آب) بحوالي 6.3%.

أخرى، وكان أعلى معدل نمو لها العام 2000 (63%) (الجدول 7) وارتفع معدل عدد الهاتف الثابت في الضفة الغربية وقطاع غزة لكل 100 شخص، بصورة واضحة خلال الفترة (1997-2000) فبلغ العام 2000 حوالي 8.6 هاتف، مرتفعاً بحوالي 160% عما كان عليه العام 1997.

من جهة أخرى، تشير بيانات شركة الاتصالات الفلسطينية (ألو فلسطين، 2001) أنها استطاعت إيصال الخدمات الهاتفية الثابتة إلى أكثر من 96% من السكان الفلسطينيين. بالإضافة إلى ذلك، قامت الشركة بنشر هواتف عمومية في مناطق متفرقة من الضفة الغربية وقطاع غزة، وصل عددها نهاية العام 2000 إلى حوالي 3300 هاتف.

#### 2-7-4-1 الطاقة

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، منذ العام 1997، إلى توفر خدمة الكهرباء في معظم مناطق وجود السكان، فقد وصلت نسبة الذين يحصلون عليها إلى 99%. إلا أن المشكلة تكمن في الكمية المتاحة للاستهلاك المنزلي والصناعي وفي مدة الحصول عليها ومصدرها. فقد كان الاستهلاك السنوي للكهرباء لكل 100 شخص في الضفة الغربية وقطاع غزة الأقل بين الدول المجاورة في العام 1997. ومنذ ذلك الحين، ارتفع حجم الطاقة الكهربائية المزودة في الأراضي الفلسطينية ليصل إلى 545 مليون واط/ساعة

نهاية العام 2000، محققاً زيادة بنسبة 60% عما كان 3-7-4-3 المياه والصرف الصحي<sup>13</sup> عليه العام 1997. وأشارت الدراسات (مودي، 1997) إلى أنه كان يجب توفير 400 مليون واط/ساعة إضافية إلى ما كان عليه، لمسايرة النمو السكاني والزيادة في الدخل للسنوات 1997-2001، ورفع مستوى توفير الخدمة ليصل إلى مستواه في مصر، أي أن المستوى الحالي يشكل 74% مما اقترحه مودي.

وما زال قطاع الطاقة الكهربائية الفلسطينية يقتصر على التوزيع، حيث أنه يعتمد في التوليد

(الإنتاج) بصورة شبه كلية على إسرائيل، فقد زادت الكمية المستوردة من إسرائيل على إجمالي الكمية المستهلكة (المباعة) بحوالي 25% بسبب الفاقد في الشبكات التي تعاني من مشاكل متعددة.

وقد عملت سلطة الطاقة الفلسطينية التي أسست العام 1994 على تطوير قطاع الطاقة من خلال مشاريع دعمتها الدول المانحة لإعادة تأهيل الشبكات، وإيصال الخدمة إلى الريف الفلسطيني، بالإضافة إلى تطوير عملية إنتاج الطاقة وتنظيم القطاع بشكل عام. فقد تم تأسيس شركة كهرباء غزة لتوزيع الطاقة هناك، وشركة كهرباء فلسطين لتوليد الطاقة الكهربائية والتي وصلت إلى مراحل متقدمة في تنفيذ خططها وكان يتوقع أن تبدأ الإنتاج في أواخر العام 2001،<sup>12</sup> وهناك مخطط لإنشاء خمس شركات توزيع بالإضافة إلى شركة كهرباء القدس وشركة كهرباء غزة.

قدر البنك الدولي، العام 1992، الاحتياجات الاستثمارية لقطاع الطاقة في الضفة الغربية وقطاع غزة بحوالي 964 مليون دولار على المديين القريب والمتوسط، إلا أن مجموع الإنفاق على قطاع الطاقة، الذي قدمته الدول المانحة، لا يتجاوز 110.4 مليون دولار خلال الفترة (1994-2000) (وزارة التخطيط، 2001).

على الرغم من الجهود التي بذلتها الجهات المختصة في السلطة الوطنية الفلسطينية، لتطوير قطاع المياه وإيصالها إلى المواطنين في أماكن وجودهم المختلفة، فإنه ومع نهاية العام 2000، كان هناك 260 تجمعاً سكانياً ريفياً في الضفة الغربية (من أصل 646

<sup>12</sup> تأخر بدء العمل بسبب الحصار الإسرائيلي الذي تفرضه على المناطق الفلسطينية منذ الثامن والعشرين من أيلول العام 2000، كما أنه يمكن أن يتأخر بدء الإنتاج بسبب استمرار الحصار.

<sup>13</sup> لم تتوفر بيانات ملائمة حول وضع المياه في قطاع غزة، لذلك، اقتصر الحديث هنا (في معظمه) عن الضفة الغربية.

تجمعاً سكانياً) بدون أية خدمات للمياه (سلطة المياه، 2000)، ويعتمد سكانها على مياه الينابيع وآبار الجمع (من مياه الأمطار). وتشير تقديرات سلطة المياه إلى أن معدل حصة الفرد من المياه المتاحة للتجمعات السكنية التي تصلها خدمات المياه بلغ حوالي 40 لتراً يومياً وهو ثلث معدل احتياجات الفرد اليومية من المياه وفق معايير منظمة الصحة العالمية. وعند اخذ فاقد المياه في الشبكات القديمة بالاعتبار يصل معدل المياه المستهلكة فعلاً إلى 22 لتراً للفرد في اليوم. ويشكل ذلك 25% من معدل استهلاك الفرد الإسرائيلي في المستعمرات الاستيطانية.

وتعيق إسرائيل جهود تطوير قطاع المياه في المناطق الفلسطينية، فلم توافق إلا على 11 مشروعاً العام 2000 من 44 مشروعاً قدمت للجنة المياه المشتركة. وتشير البيانات المتاحة إلى تراجع كمية المياه المتاحة للضفة الغربية العام 2000 لتصل إلى 91,821,811 متراً مكعباً منخفضة بحوالي 9% عما كانت عليه العام 1999، ونتج النقص عن تراجع كمية المياه المتاحة من المصادر المحلية بحوالي 14%. وعلى الرغم من ارتفاع كمية المياه المتاحة من ينابيع الشرب (بحوالي 59%)، فإن الانخفاض في مياه الآبار الزراعية (بحوالي 16%) ومياه آبار الشرب (بحوالي 20%)، أدى إلى انخفاض إجمالي كميات المياه المتاحة. وبعد ارتفاع الكمية المتاحة من شركة المياه الإسرائيلية القطرية (مكروت) العام 1999 (بحوالي 14.4%)، استقرت في العام 2000 قريبة من مستواها لعام 1999. وكانت حصتها من إجمالي كمية المياه المتاحة للضفة الغربية حوالي 36.4% العام 2000 مرتفعة من حوالي 32.8% العام 1998.

أما بالنسبة للصرف الصحي، فإن بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (مسح البيئة المنزلية، 1999) أشارت إلى ارتباط 39.3% من الأسر بأنظمة الصرف الصحي في العام 1999. وقد

عانت هذه الأنظمة من مشاكل تسرب، ويفتقر معظمها إلى محطات التنقية. وقد شهد قطاع الصرف الصحي تطوراً بطيئاً منذ العام 1994 في مجال تأهيل الشبكات القائمة، وفي مجال تأسيس شبكات في مواقع سكنية جديدة.

وكان البنك الدولي قد قدر في العام 1993 الاحتياجات الاستثمارية لإعادة تأهيل وتطوير البنية التحتية للمياه والصرف الصحي بحوالي 498 مليون دولار على المديين القريب والبعيد، وقد أنفقت الدول المانحة ما مجموعه 496 مليون دولار حتى نهاية العام 2000.

#### 1-4-7-4 الطرق والمواصلات

عمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى التمييز بين شبكتين من الطرق. فقد عملت على بناء شبكة طرق واسعة ومتطورة في الضفة الغربية وقطاع غزة لخدمة التجمعات الاستيطانية المنتشرة في تلك المناطق. وهدفت إلى تجاوز التجمعات السكنية الفلسطينية لتجنيب المستوطنين المرور من خلالها لدوافع عنصرية- أمنية. بالمقابل، أهملت سلطات الاحتلال الطرق التي يستخدمها الفلسطينيون بحيث أصبح جزء منها غير مؤهل، إضافة إلى عدم كفاية المؤهل منها لاحتياجات المواطنين الفلسطينيين.

من جهة أخرى، فإن الإجراءات الإسرائيلية خلال سنوات المرحلة الانتقالية فاقمت مشاكل النقل الفلسطيني من خلال إعاقة الحركة الفلسطينية (سكان و سلع وخدمات) بين المحافظات المختلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين هذه المناطق والمعايير الحدودية مع الأردن ومصر. كما عرقلت إسرائيل عملية تشغيل المطار الفلسطيني في غزة، ثم عندما سمحت بتشغيله عمدت إلى حصاره بصورة متكررة وفق سياسة الضغط السياسي والاقتصادي التي تنتهجها إسرائيل



إسرائيل خلال الحصار الحالي تدمير العديد من الطرق الرئيسية والفرعية.

وقد قدرت دراسة البنك الدولي العام 1993، الاحتياجات الاستثمارية لقطاع المواصلات في الضفة الغربية وقطاع غزة بحوالي 848 مليون دولار. وحتى نهاية العام 2000، أنفقت الدول المانحة حوالي 138.8 مليون دولار على قطاع المواصلات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ضد المناطق الفلسطينية. وخلال انتفاضة الأقصى، تعمدت إسرائيل قصف وتجريف الطرق التي تربط بين المدن الفلسطينية وبينها وبين القرى المحيطة بها. وتعيق إسرائيل عمليات شق وتطوير الطرق بين المناطق الفلسطينية الواقعة في منطقة C كما تعمدت تشير البيانات المتاحة من وزارة المواصلات (جدول 8) إلى أنه وجد في نهاية العام 1999 حوالي 7327 كم من الطرق، مرتفعة بحوالي 266% عما كان عليه الوضع العام 1997. وقد توزعت إلى 4915 كم من الطرق المعبدة<sup>14</sup> و2412 كم من الطرق غير المعبدة. أما بالنسبة لطول الطرق لكل 100 شخص فبلغ نهاية العام 1999 في الأراضي الفلسطينية حوالي 243 متراً، وارتفع ذلك عن التقدير الذي تم نشره العام 1997 (مودي، 1997) بحوالي 204%.

جدول (8): أطوال شبكة الطرق في الأراضي الفلسطينية، 1999 (كم)

المجموعة الكلي	طرق غير معبدة	طرق معبدة*	المنطقة
6386.7	2121.2	4265.5	الضفة الغربية
940.2	290.7	649.5	قطاع غزة
7326.9	2411.9	4915	الأراضي الفلسطينية

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات النقل والاتصالات في الأراضي الفلسطينية، 1999.  
\* تم استثناء الطرق الالتفافية وطرق المستعمرات الإسرائيلية.

والسجلات الإدارية. واعتمدت الحسابات القومية للعام 1994 كذلك على مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية ومسوح القوى العاملة وغيرها. ثم تم إعداد الحسابات القومية للعامين 1995 و1996 بعد تحديث إطار المسوح الاقتصادية بالاستعانة بالسجلات الإدارية والزيارات الميدانية. بعد ذلك، حدثت قفزة نوعية في الحسابات القومية الفلسطينية، وذلك بسبب إنجاز تعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت للعام 1997 واستخدامه في تطوير إطار العينة للمسوح الاقتصادية وتطوير مسح الإنفاق والاستهلاك. وبدأ، كذلك، استخدام منهجية العرض والاستخدام لتحقيق الاتساق الداخلي للبيانات. ثم نجح الجهاز المركزي للإحصاء

## الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية

### الفلسطينية الكلية

#### 1-2 حسابات الدخل القومي

كانت أول حسابات قومية فلسطينية قد أعدت للعام 1994، بالاعتماد على تعداد المنشآت الذي شكل إطار المعاينة للمسوح الاقتصادية المختلفة والضرورية لإعداد الحسابات القومية الفلسطينية. إلا أن هذا التعداد لم يشمل القطاع الزراعي (وبعض الفروع الأخرى)، وتم تقديرها بالاعتماد على تقارير الوزارات

<sup>14</sup> باستثناء الطرق الالتفافية وطرق المستعمرات الإسرائيلية.

السلطاني في تحضير الحسابات القومية الحقيقية. ووفر لنا الجهاز، مشكوراً، سلسلة أولية معدلة من الحسابات القومية الحقيقية تجعل المقارنة بين السنوات المختلفة موضوعية وممكنة.

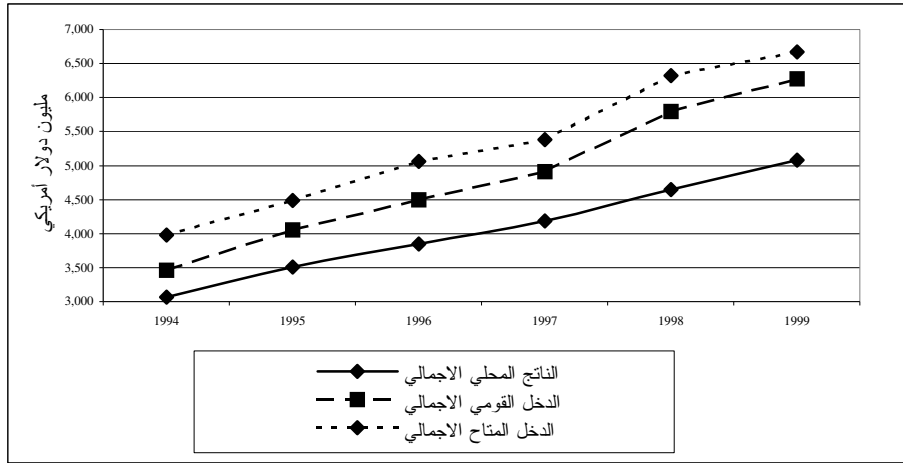
## 1-1-2 الناتج المحلي والدخل القومي والدخل القومي المتاح الإجمالي بالأسعار الثابتة

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني الحقيقي بصورة كبيرة خلال الفترة 1994 - 1999 ، على الرغم من المشاكل والتطورات السياسية التي شهدتها الاقتصاد الكلي الفلسطيني، والمتمثلة بالحصار الإسرائيلي الذي عطل الاقتصاد الفلسطيني لفترات متباعدة أحياناً ومتصلة أحياناً أخرى. فعلى الرغم من ذلك كله، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الضفة الغربية (باستثناء العاصمة القدس) وقطاع غزة بحوالي 69% خلال الفترة 1994 - 1999 (من 2795.6 مليون دولار إلى 4724.8 مليون دولار) (الشكل 12). وتشير الأشكال (13-14-15) إلى أن الارتفاع المستمر والكبير في مؤشرات الأداء الكلي للاقتصاد في الضفة الغربية وقطاع غزة يخبئ خلفه تبايناً واضحاً حول خط الزمن، والذي يمكن أن يشكل مسار هذه المؤشرات في المدى البعيد. ويتضح من هذه الأشكال أن بداية المرحلة الانتقالية شهدت انتعاشاً اقتصادياً (Expansion) لم يدم طويلاً، حيث انتهى قبل نهاية العام 1995 بفعل سياسة العقوبات الجماعية وسياسة الحصار التي انتهجتها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى خرق السلطات الإسرائيلية للاتفاقيات المعقودة مع الفلسطينيين، الأمر الذي أدى إلى انتشار عدم اليقين بين المستثمرين المحليين والأجانب. وبدأ التباطؤ في النشاط الاقتصادي قبل

نهاية العام 1995، وتزايد خلال العامين 1996 و1997، ثم بدأ التعافي من هذا التباطؤ في العام 1998، وانتهى التباطؤ مع انتهاء العام 1998، ثم بدأت فترة أخرى من الانتعاش الاقتصادي، حيث كان مستوى المؤشرات الكلية أعلى من خط الزمن.

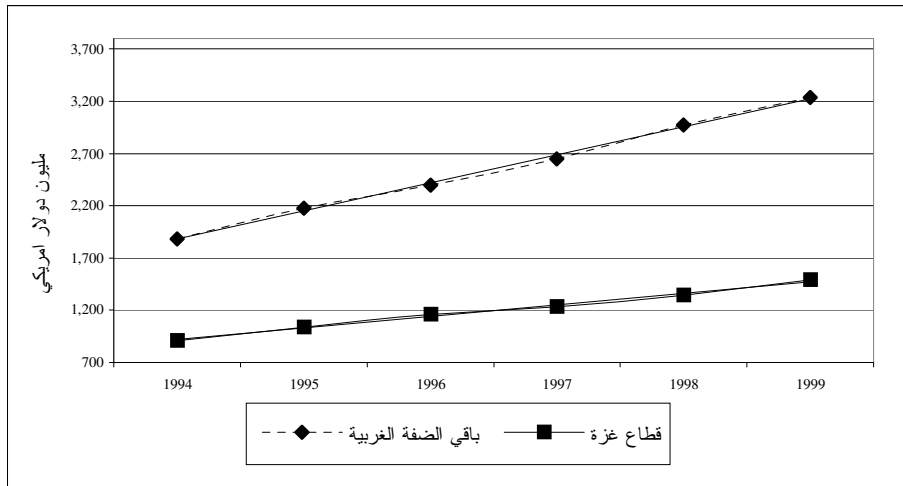
ويتضح من الشكل (14) أن التذبذب كان الأكبر في الدخل القومي الإجمالي والذي يعتمد بصورة مباشرة على عوائد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والتي انخفضت بصورة واضحة خلال فترة الركود (التباطؤ) الاقتصادي (1996-1998). أما الشكل (15) فيشير إلى أن التباطؤ في الدخل القومي المتاح الإجمالي انتهى مع نهاية العام 1997؛ أي قبل انتهاء الركود العام بسنة، ويعود ذلك إلى المساعدات الدولية التي كانت (عادة) ترتفع عند تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية الفلسطينية بسبب استخدام الإسرائيليين لسياسة الحصار. ويتضح من البيانات المتاحة أن السلوك العام للمؤشرات الكلية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة يتمتع بالمواسفات نفسها؛ فقد انتعش الاقتصاد فيهما حتى نهاية العام 1995، ثم دخلنا في مرحلة تباطؤ في الناتج المحلي الإجمالي حتى نهاية العام 1998، وكان التباين في الدخل القومي الإجمالي الأكبر بين المؤشرات، وكذلك، انتهى التباطؤ في الدخل القومي المتاح الإجمالي قبل غيره بسنة تقريباً. إلا أن أداء اقتصاد الضفة الغربية اختلف عن أداء اقتصاد قطاع غزة من حيث مستوى المؤشرات الكلية ومعدلات تغيرها. فعلى الرغم من أن سكان الضفة الغربية يشكلون 64% من إجمالي عدد السكان، فإن اقتصادها يساهم بحوالي 70% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للاقتصاد الفلسطيني.

شكل 12: المؤشرات الكلية الحقيقية في الضفة الغربية وقطاع غزة (1994-1999)



المصدر: بيانات أولية من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (غير منشورة).

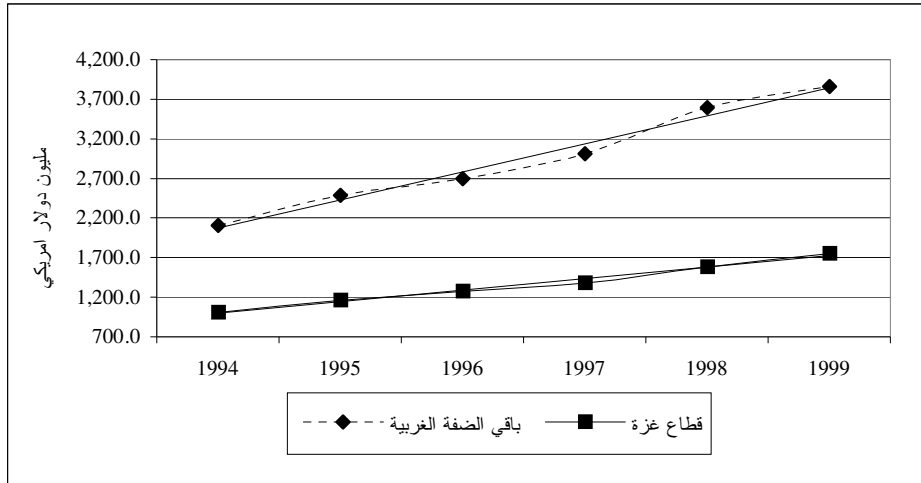
شكل 13: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في كل من الضفة الغربية\* وقطاع غزة (1994-1999)



المصدر: بيانات أولية من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (غير منشورة).

\* باستثناء العاصمة القدس

شكل 14: الدخل القومي الإجمالي الحقيقي في كل من الضفة الغربية\* وقطاع غزة

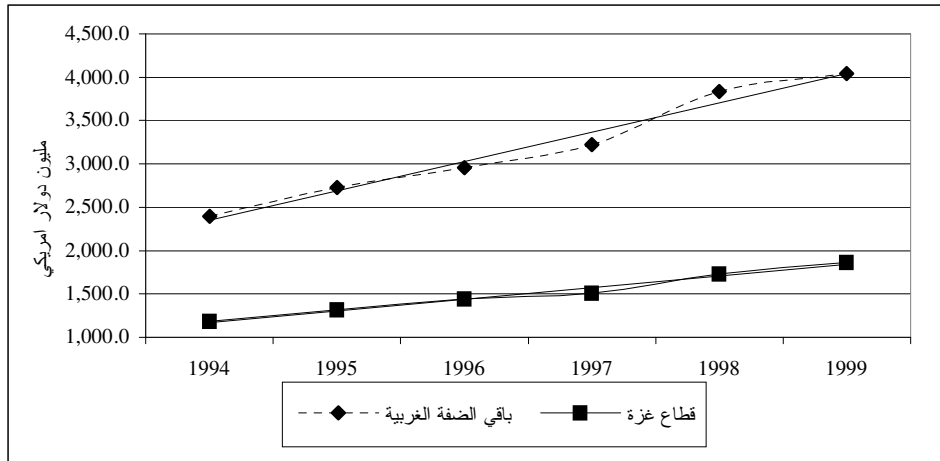


المصدر: بيانات أولية من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (غير منشورة).  
\* باستثناء العاصمة القدس

ارتفاع حصة الضفة الغربية من إجمالي عدد العاملين في إسرائيل، كما أن الفرق فيه خلال السنوات الأخيرة اتسع بصورة أسرع من غيره من المؤشرات الكلية.

ويتضح من الأشكال أن هذه الحقيقة تنطبق على المؤشرات الكلية الثلاثة، وأن الفرق بين الضفة الغربية وقطاع غزة بدأ بالاتساع منذ العام 1997، وأن الفجوة بينهما أكبر في الدخل القومي الإجمالي بسبب

شكل 15: الدخل القومي المتاح الإجمالي في كل من الضفة الغربية\* وقطاع غزة

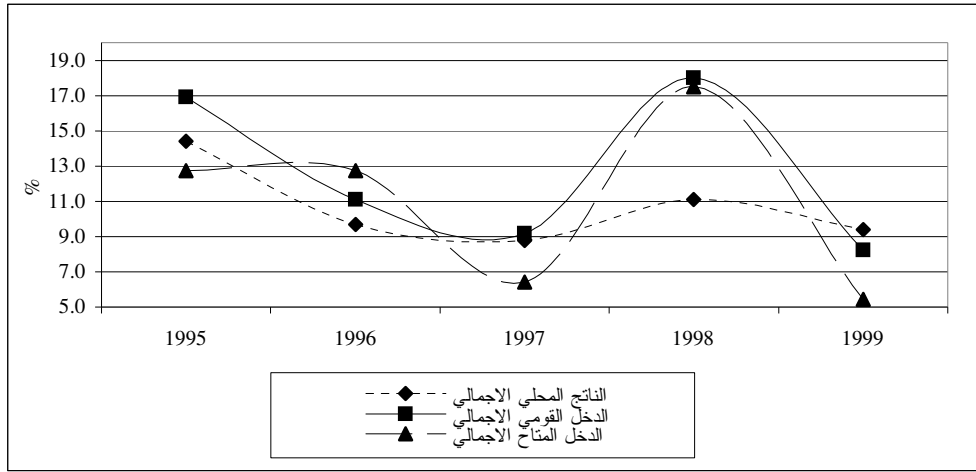


المصدر: بيانات أولية من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (غير منشورة).  
\* باستثناء العاصمة القدس

والاقتصادية إلى جميع مناطق الضفة الغربية (باستثناء العاصمة القدس) وقطاع غزة سنة 1995.

ويوضح الشكل (16) التباين في معدلات النمو خلال فترة البحث. وتشير المعطيات إلى وجود دورة اقتصادية واضحة تزامنت إحدى قممها مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وامتداد صلاحيتها المدنية

شكل 16: النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والدخل القومي الإجمالي الحقيقي والدخل المتاح الإجمالي الحقيقي في الضفة الغربية\* وقطاع غزة (1995-1999)



المصدر: بيانات أولية من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (غير منشورة).  
\* باستثناء العاصمة القدس.

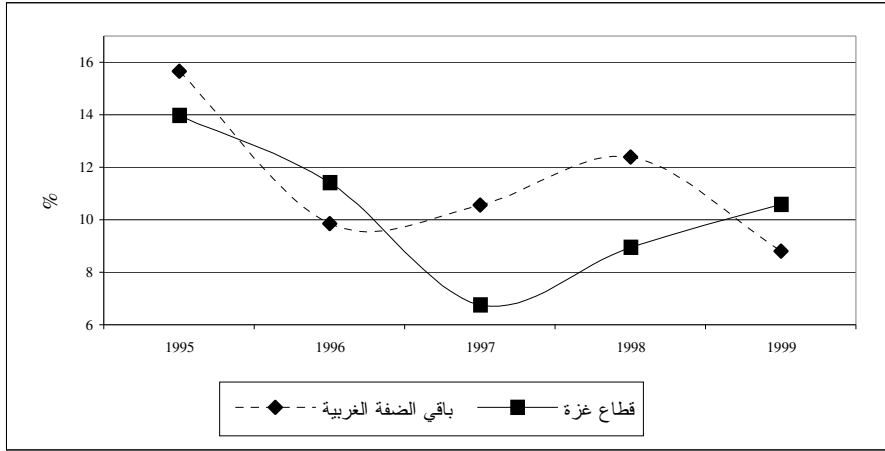
الغربية كانت أعلى منها في قطاع غزة (باستثناء النمو في الناتج المحلي الإجمالي في العاملين 1995 و1996). وهذا ما يفسر تزايد الفجوة بين الإقليميين على الرغم من تركيز السلطة الوطنية الفلسطينية في توظيفها العام على قطاع غزة.

ثم دخلت الأراضي الفلسطينية في حالة ركود اقتصادي خلال العامين 1996 و1997، حيث شهد العام 1996 تكثيفاً لسياسة الحصار الإسرائيلي التي أغلقت مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية لمدة تزيد على 130 يوماً<sup>15</sup>، وتحقق عمق الركود العام 1997 والذي جاء تالياً للعام 1996 من حيث عدد أيام الإغلاق. وبدأ التعافي في الاقتصاد الفلسطيني مع نهاية العام 1997 وتركيز الدول المانحة حينها على تحفيز السلطة الوطنية الفلسطينية على التفاوض مع حكومة نتنياهو، ما أدى إلى ارتفاع المساعدات الدولية وتركيزها على برامج التشغيل الطارئ والبرامج الإغاثية. كما خففت إسرائيل من سياسة الحصار، فقد انخفضت أيام الحصار العام 1997 بحوالي 40%، ما أدى إلى انخفاض البطالة وزيادة الدخل. واستمر التعافي الاقتصادي الفلسطيني ووصل إلى الذروة في العام 1998 (نمو بنسبة 11.3%)، ثم أخذ النمو الاقتصادي بالتباطؤ في العام 1999، إلا أنه بقي حول 9.4% وهو معدل مرتفع نسبياً.

من جهة أخرى، تبين الأشكال (17، 18، 19)، أن معدلات النمو في المؤشرات الكلية في الضفة

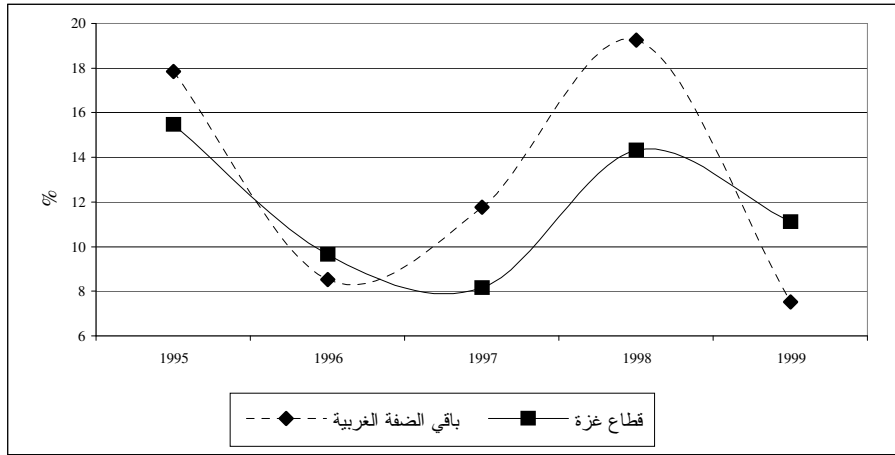
<sup>15</sup> بلغت أيام الحصار 132 يوماً للضفة الغربية و138 يوماً لقطاع غزة، وشمل ذلك منعاً لحركة الأفراد وإعاقةً لحركة السلع بين الضفة الغربية وقطاع غزة وبينهما وبين القدس، وبينهما وبين إسرائيل والعالم الخارجي.

شكل 17: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في كل من الضفة الغربية\* وقطاع غزة (1995-1999)



المصدر: بيانات أولية من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (غير منشورة).  
\* باستثناء العاصمة القدس.

شكل 18: معدل النمو في الدخل القومي الإجمالي الحقيقي في كل من الضفة الغربية\* وقطاع غزة (1995-1999)

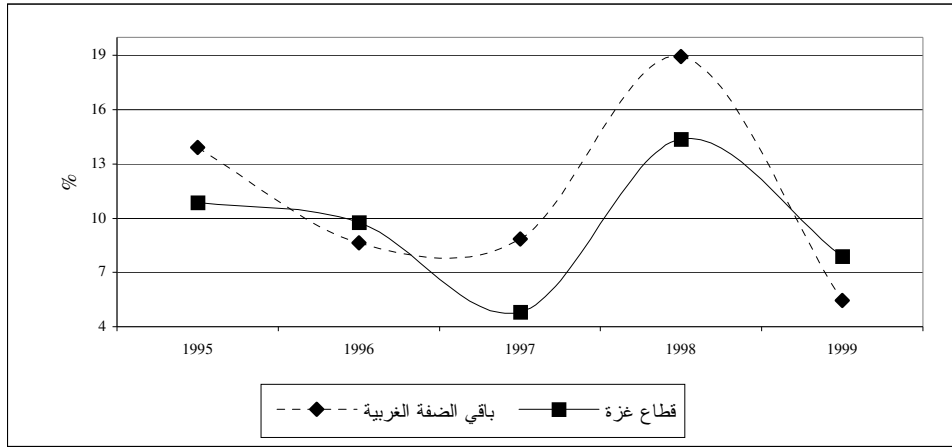


المصدر: بيانات أولية من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (غير منشورة).  
\* باستثناء العاصمة القدس.

توافقها مع التوقعات، لأنها هي الوحيدة التي تعتمد المسوح الاقتصادية لعينات ممثلة للاقتصاد الفلسطيني، وبخاصة أنها تعتمد منهجية معتمدة عالمياً، فإن هذه النتائج بحاجة إلى الدراسة والتمحيص، وقد يعود ذلك إلى أن الاقتصاد الفلسطيني أكبر بكثير مما هو متعارف عليه. ويعتقد أن القطاع غير المنظم يلعب دوراً أكبر بكثير مما هو معروف للدارسين.

ويبدو أن معدلات النمو أعلى مما يمكن توقعه في ظل التطورات السياسية والإجراءات الإسرائيلية التي شهدتها المناطق الفلسطينية خلال فترة البحث (1994-1999). فتشير بعض التقديرات (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي) إلى أن معدلات النمو كانت تتراوح بين 3% و5%، وكانت سالبة خلال العامين 1996 و1997. إلا أننا نعتمد بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، على الرغم من عدم

شكل 19: معدل النمو في الدخل القومي المتاح الإجمالي الحقيقي في كل من الضفة الغربية \* وقطاع غزة (1995-1999)



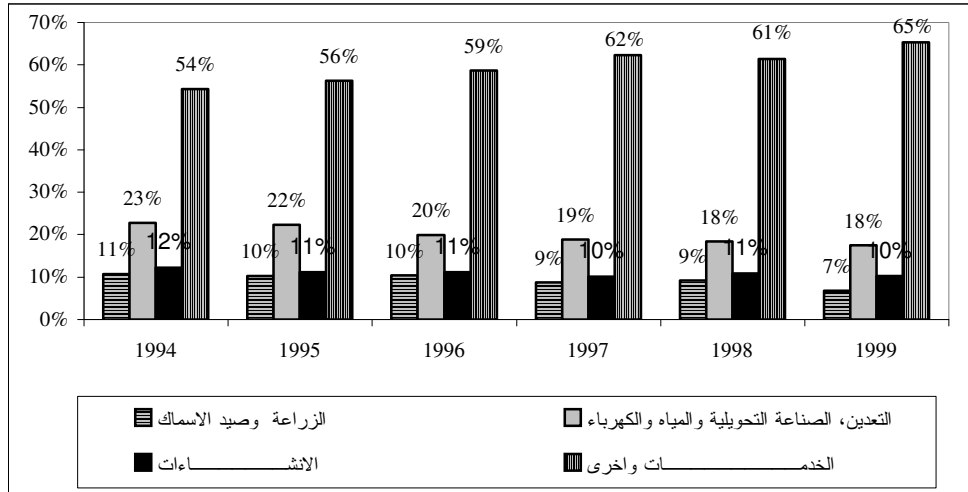
المصدر: بيانات أولية من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (غير منشورة).  
\* بإستثناء العاصمة القدس.

## 2-1-2 التوزيع القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي

إن المساهمة العالية لقطاع الخدمات بأنواعه المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي ناجمة بشكل مباشر عن المساهمة النسبية لحصة تجارة الجملة والتجزئة والتي بلغت ذروتها في العام 1994، حيث شكلت 28.2% من إجمالي قطاع الخدمات، إلا أنها انخفضت بعد ذلك في العامين 1995 و1996 نتيجة للحصارات المتكررة التي حالت دون وصول البضائع، وقللت حرية الحركة التجارية والتبادل التجاري. بالمقابل، نجد تزايد نشاط التعليم عبر السنوات ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت حصة الخدمات الحكومية لتصل ذروتها في العام 1996 وتسجل 19.3%. وساهم ازدهار قطاع الخدمات المصرفية والمالية في تعزيز مساهمة قطاع الخدمات بأنواعه المختلفة في الاقتصاد الفلسطيني.

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) في الضفة الغربية (إستثناء العاصمة القدس) وقطاع غزة نلاحظ أن الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد خدمي بالدرجة الأولى، ويلاحظ ذلك من خلال كبر مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراوحت مساهمة قطاع الخدمات بأنواعه المختلفة بين 54% في العام 1994 و65% في العام 1999. بالمقابل، احتلت الصناعة المرتبة الثانية من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، فتراوحت مساهمتها حول 18% محققة أعلى مساهمة لها العام 1994 (23%). وتذبذبت مساهمة قطاع الزراعة فتراوحت بين 9% و14%، بينما كانت مساهمة قطاع الإنشاءات قريبة من 11% (الشكل 20).

شكل 20: التوزيع القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية \* خلال الفترة 1994-1999



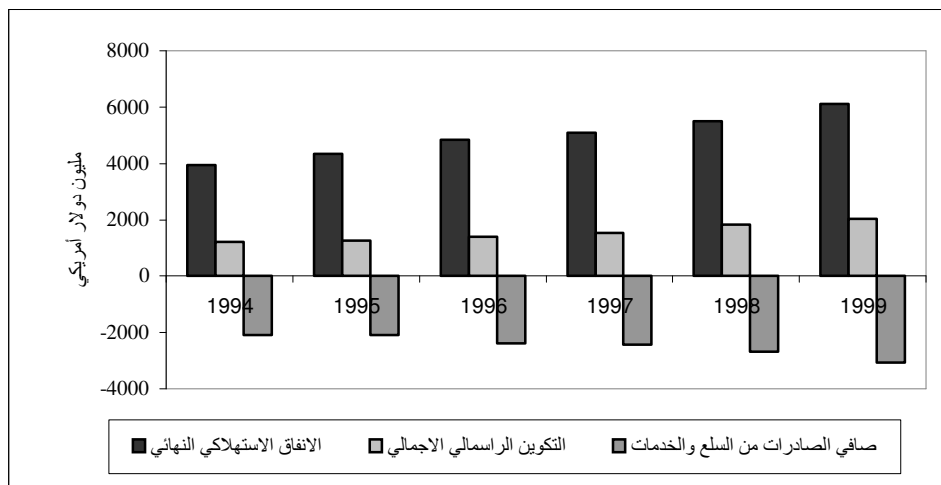
المصدر: بيانات أولية من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (غير منشورة).  
\* بإستثناء العاصمة القدس

### 3-1-2 الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإنفاق عليه في الأراضي الفلسطينية

خلال الفترة 1994-1999، كما نما التكوين الرأسمالي الإجمالي بمعدل سنوي بلغ 11.2%، ليصل إلى 2041.6 مليون دولار في العام 1999، إضافة إلى نمو صافي الصادرات من السلع والخدمات بالاتجاه السالب (عجز الميزان التجاري) بمعدل سنوي 8.1% ليصل إلى 3061.5 مليون دولار في العام 1999 (الشكل 21).

بلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية 5083.4 مليون دولار أمريكي للعام 1999 مرتفعا بنسبة 9.4% مقارنة مع العام 1998، وقد جاء هذا النمو متناغما مع ارتفاع مكونات الإنفاق الأساسية للناتج المحلي. فقد بلغ الإنفاق الاستهلاكي النهائي (الحكومي والخاص) 6103.3 مليون دولار للعام 1999، مرتفعا بحوالي 9.2% سنويا

شكل 21: الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية للفترة (1994-1999)



المصدر: بيانات أولية من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (غير منشورة).

ويتضح من الشكل أن النمو في مكونات الإنفاق المختلفة كان استمراريًا. ويلاحظ أن أقل



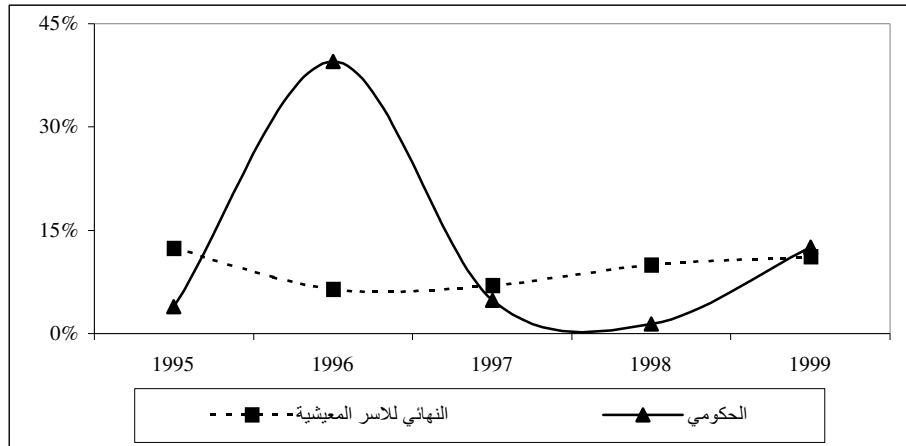
المحلي الإجمالي وقد شكل التكوين الرأسمالي الثابت 93.6% (68.5% منها في المباني)، بينما يشكل التغيير في المخزون ما نسبته 6.4% من التكوين الرأسمالي الإجمالي.

وعند تحليل معدلات النمو، يتبين أن هناك تذبذباً في النمو خلال الفترة 1994-1999 للإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص، وظهر التفاوت جلياً في الإنفاق الحكومي، فهناك ارتفاع بنسبة 39.5% في العام 1996، ثم يتراجع معدل النمو إلى 1.4% في العام 1998، وبلغ النمو في إنفاق الحكومة أوجه في العام 1996 لمواجهة انعكاسات الحصار الإسرائيلي على المناطق الفلسطينية (الشكل 22).

معدلات النمو كانت من نصيب الإنفاق الاستهلاكي النهائي، والذي يشمل الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي الخاص، وأن أعلاها كان من نصيب التكوين الرأسمالي الإجمالي.

تشير النتائج إلى أن الإنفاق الاستهلاكي النهائي يشكل أكبر فئة استخدام من إجمالي الناتج المحلي، حيث كان معدل مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1994-1999 حوالي 123%، وشكل الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص 102.4% خلال الفترة 1994-1999. بينما شكل الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي 20.5% من الناتج المحلي الإجمالي. ويشكل التكوين الرأسمالي الإجمالي خلال الفترة 1994-1999 حوالي 37.9% من الناتج

شكل 22: النمو في الاستهلاك النهائي ومكوناته في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1994 - 1999



المصدر: بيانات أولية من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (غير منشورة).

الفلسطيني أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية قد ارتفع خلال الفترة 1994-1999 بنسبة 27.3%، أي بمعدل نمو سنوي بلغ 4.94%. فقد ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 1322 دولاراً إلى 1683 دولاراً. كما انطبق هذا الاتجاه على الضفة الغربية (باستثناء العاصمة القدس) وقطاع غزة، حيث ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيهما بنسبة 33% و 22.7% على التوالي (الشكل 23).

وفيما يتعلق بالتكوين الرأسمالي الإجمالي، فقد بلغت نسبة النمو فيه خلال الفترة 1994-1999 حوالي 11.2% سنوياً، مع تذبذب واضح، فكان 9.3% للعام 1997، ثم كان 20.4% للعام 1998، و 11.1% في العام 1999.

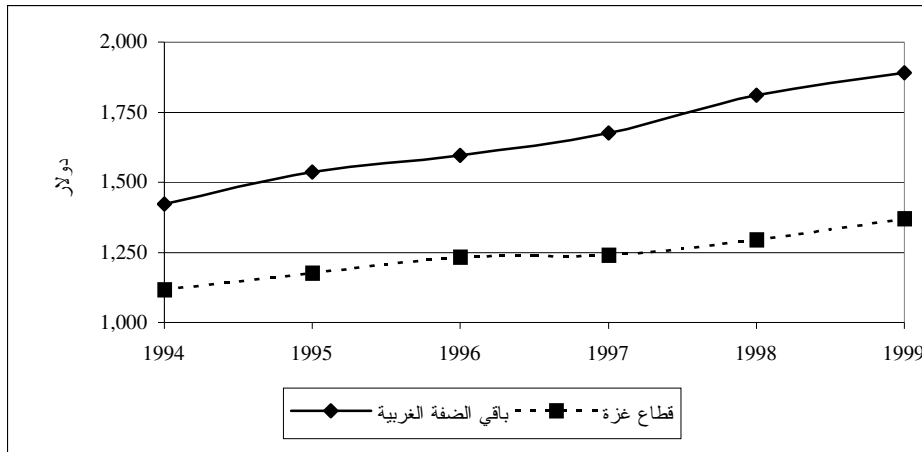
## 2-1-4 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية كان يشكل 140% منه في قطاع غزة، بينما كان أدنى مستوى للفجوة في العام 1996 (29.4%). ويعود ذلك إلى إحكام الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، ما أحبط جهود السلطة في تقليص الفجوة الداخلية بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

وهذا ما ساهم في تعميق الفجوة الداخلية بين الضفة الغربية (باستثناء العاصمة القدس) وقطاع غزة، حيث ارتفعت الفجوة نسبة إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة من 27.4% في العام 1994 إلى 38.2% في العام 1999، وكان أعلى مستوى لها في العام 1998 (40%)، أي أن متوسط

شكل 23: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (1994-1999)



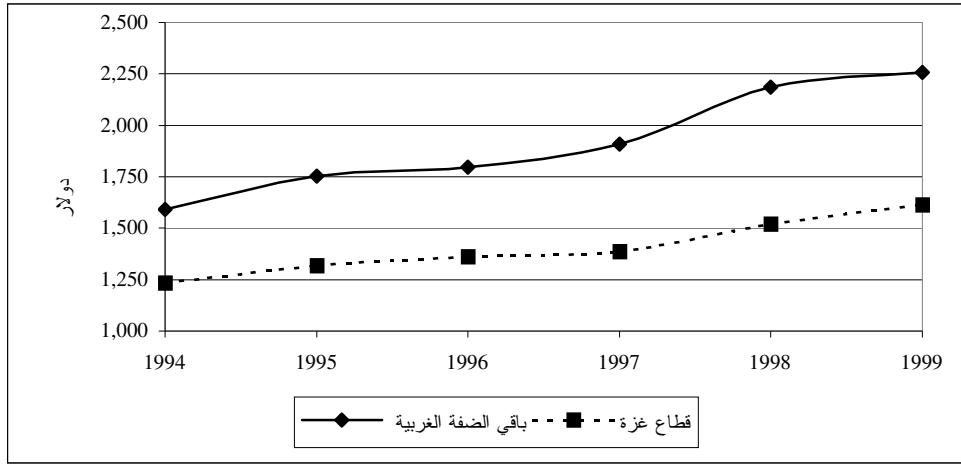
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حسابات الدخل القومي، غير منشور.

التحسن الواضح في عوائد عناصر الإنتاج من الخارج وبشكل خاص عوائد العمالة في إسرائيل، وبخاصة أن النمو في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ارتفع بمقدار 11.7 نقطة مئوية عن النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الشكل 24).

## 2-1-5 نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الحقيقي

ارتفع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية بحوالي 39% خلال الفترة 1994-1999 ليصل إلى 2079 دولاراً (أي بمعدل نمو سنوي 6.9%)، وهذا يشير إلى

شكل 24: نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الحقيقي (1994-1999)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حسابات الدخل القومي، غير منشور.

(18.2%)، ليصل إلى 2361 دولاراً في الضفة الغربية وإلى 1716 دولاراً في قطاع غزة، وهو ما يشكل 73% من مستواه في الضفة الغربية (الشكل 25).

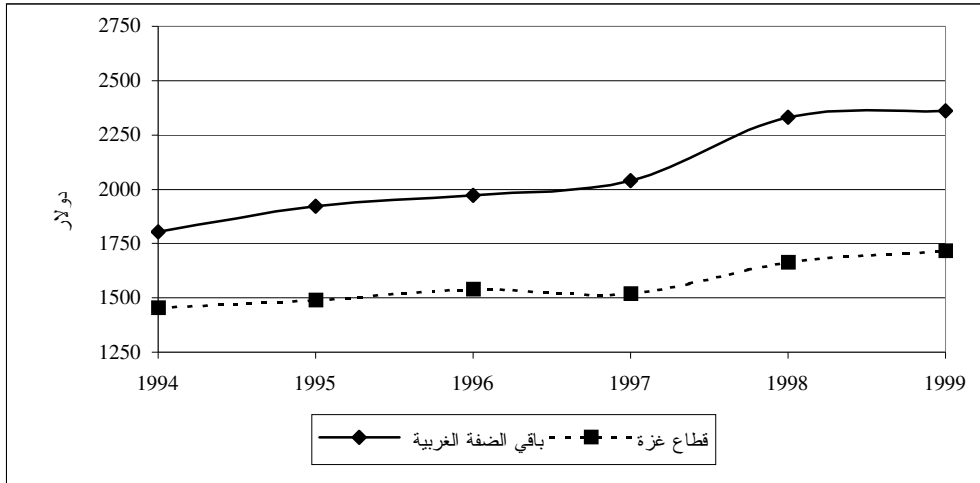
ويظهر من الأشكال السابقة (23 و 24 و 25) أن أعلى معدلات النمو في كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي والدخل القومي المتاح تحقق في العام 1998 الذي شهد أعلى معدلات النمو في الاقتصاد الفلسطيني. ويلاحظ أن أعلى معدلات النمو تحققت في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بسبب النمو المتسارع في أعداد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل. وكان أدنى نمو في نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح، ويشير ذلك إلى تراجع الحوالات والمنح التي تصل إلى الفلسطينيين من الخارج.

وكما تشير البيانات إلى أن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي قد ارتفع بمقدار 42.0% و30.6% في باقي الضفة الغربية (باستثناء العاصمة القدس) وقطاع غزة على التوالي، وبمعدل نمو سنوي بلغ 7.4% و5.5% على التوالي. ويعود الفرق إلى تراجع إمكانية وصول العاملين من قطاع غزة إلى سوق العمل الإسرائيلية مقارنة مع الضفة الغربية.

## 2-1-6 نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي الحقيقي

حقق نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الحقيقي في الأراضي الفلسطينية نمواً ملحوظاً، خلال الفترة قيد الدراسة، من 1719 دولاراً في العام 1994 إلى 2209 دولاراً في العام 1999، مرتفعاً بنسبة 28.5%. وكان النمو في الضفة الغربية (باستثناء العاصمة القدس) أكبر منه في قطاع غزة (30.9%)

شكل 25: نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي الحقيقي (1994-1999)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حسابات الدخل القومي، غير منشور.

## 2-2-1 الرقم القياسي لأسعار المستهلك

كان التوجه العام للرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية مجتمعة وفي كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، نحو الارتفاع البطيء نسبياً، حيث ارتفع في الأراضي الفلسطينية من حوالي 100 في الربع الأول من عام 1996 إلى حوالي 123.5 نهاية العام 2000، أي بنسبة 23.5% خلال الفترة (1996-2000)، وكانت نسبة الارتفاع فيه حوالي 24% و23% في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. وقد كان الرقم القياسي لأسعار المستهلك في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة متذبذباً حول المتوسط العام ممثلاً بخط الزمن خلال فترة البحث، فالشكل 26 يبين ارتفاع حدة التذبذب في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية. وكان مستوى الأسعار في قطاع غزة أعلى منه في الضفة الغربية خلال الفترة الممتدة بين الربع الثاني من العام 1996 وحتى نهاية الربع الأول من العام 1999، ثم كان في الضفة الغربية أعلى حتى نهاية العام 2000.

من جهة أخرى، ارتفع الرقم القياسي الإسرائيلي خلال الفترة (1996-2000) بحوالي 29%، وتزامن التذبذب في مستوى الأسعار في إسرائيل خلال الفترة نفسها مع التذبذب في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ويعكس ذلك مدى اعتماد

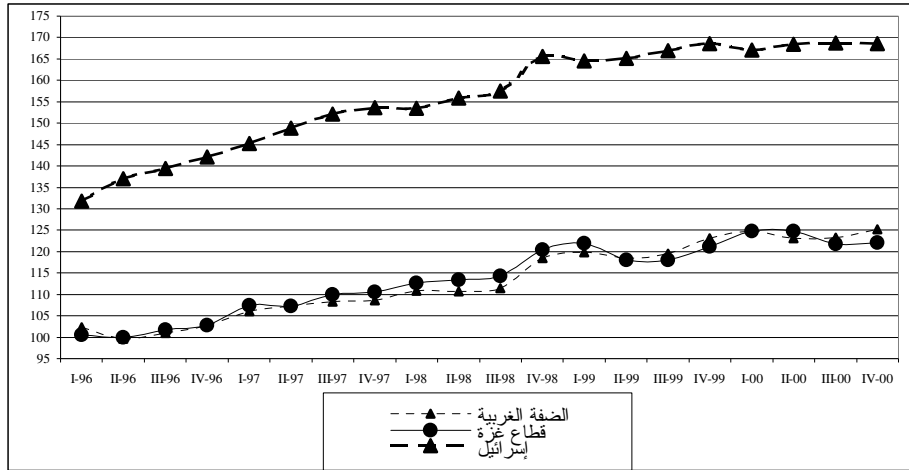
## 2-2 الأسعار

بدأ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بإصدار الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في نهاية العام 1995، باستخدام نتائج مسح إنفاق واستهلاك الأسرة لتحديد الأوزان النسبية للمجموعات السلعية.

وتم تعديل هذه الأوزان لتمثيل نتائج مسح إنفاق واستهلاك الأسرة للعام 1996. وفي ضوءها تم تعديل الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لتكون 1996 هي سنة الأساس. ومنذ البداية، يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بنشر الأرقام القياسية لأسعار المستهلك شهرياً وبصورة دورية منتظمة. كما قام الجهاز المركزي للإحصاء بإنتاج الرقم القياسي لأسعار المنتج. ونستعرض في هذا الجزء التطورات التي مرت بها مستويات الأسعار في الضفة الغربية وقطاع غزة (باعتقاد الرقم القياسي لأسعار المستهلك)، ومستويات التضخم والتغيرات التي شهدتها أسعار صرف الدولار والدينار مقابل الشيك الإسرائيلي والقوة الشرائية لهذه العملات، والتطورات التي طرأت على أسعار المجموعات السلعية المختلفة، ومساهمة هذه المجموعات في التضخم الفلسطيني.

الأراضي الفلسطينية على السوق الإسرائيلية في الحصول على السلع والخدمات المستوردة، ما أدى إلى ارتباط مستويات الأسعار في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بالأسعار الإسرائيلية.

شكل 26: الرقم القياسي لأسعار المستهلك في كل من الضفة الغربية\* وقطاع غزة وإسرائيل: (1996-2000)



المصدر: حسب من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، أعداد مختلفة، وكذلك مركز الإحصاء الإسرائيلي، أعداد مختلفة.  
\* باستثناء العاصمة القدس

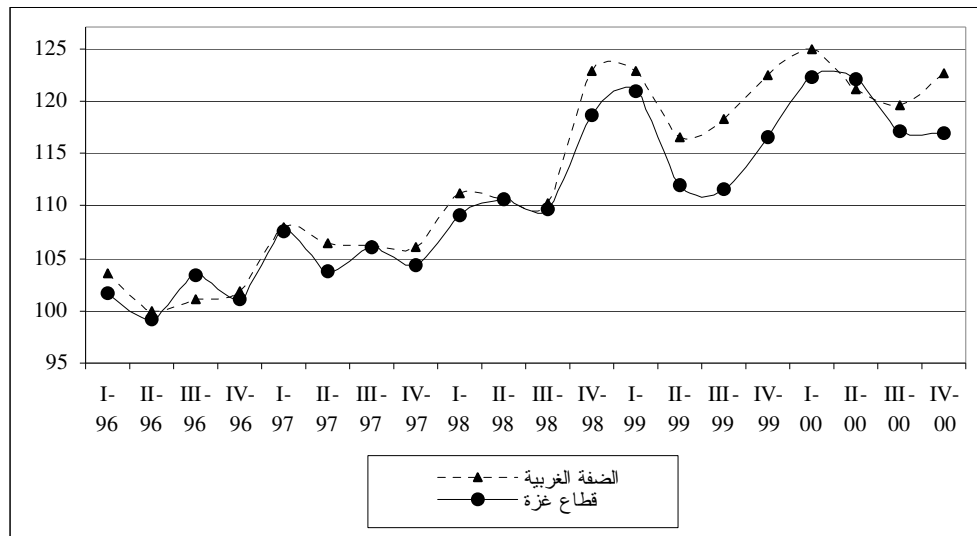
## 2-1-2-1 أسعار المجموعات السلعية

تباينت التطورات التي حدثت على المجموعات السلعية المختلفة خلال الفترة 1996-2000، واختلفت هذه التطورات بين الضفة الغربية وقطاع غزة:

### 1- المواد الغذائية

شكلت المواد الغذائية حوالي 40.2%، و42.9% من السلة الاستهلاكية في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، ويتضح من (الشكل 27) أن أسعار المواد الغذائية اتجهت نحو الارتفاع في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، مع موسمية واضحة

شكل 27: الرقم القياسي لأسعار المستهلك للمواد الغذائية ربعياً في كل من الضفة الغربية\* وقطاع غزة: (1996-2000) (سنة الأساس 1996)



المصدر: حسب بناء على الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، أعداد مختلفة. \* بإستثناء العاصمة القدس

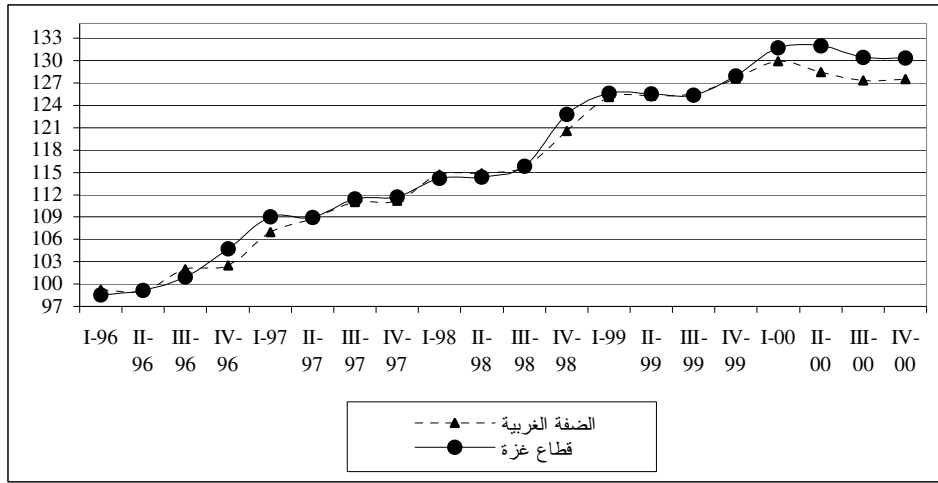
غزة (الشكل 28). وارتفعت أسعار المشروبات والتبغ

بحوالي 28.3% و31.0% في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، وكانت أسعارها في قطاع غزة بشكل عام أعلى منها في الضفة الغربية خلال الفترة (1996-2000)، وبذلك تكون المشروبات والتبغ قد ساهما بحوالي 8.3% و8.5% من الارتفاع

### 2- المشروبات والتبغ

شكلت المشروبات والتبغ حوالي 7.0% و6.3% من السلة الاستهلاكية في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. واتجهت أسعار المشروبات والتبغ إلى الارتفاع بشكل عام في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وأبدت هذه الأسعار تذبذباً حول المتوسط العام في الضفة الغربية أكبر منه في قطاع

في المستوى العام للأسعار في الضفة الغربية و قطاع غزة على التوالي للفترة 1996-2000. شكل 28: الرقم القياسي لأسعار المستهلك للمشروبات والتبغ ربعياً في كل من الضفة الغربية\* وقطاع غزة: (2000-1996) (سنة الأساس 1996)



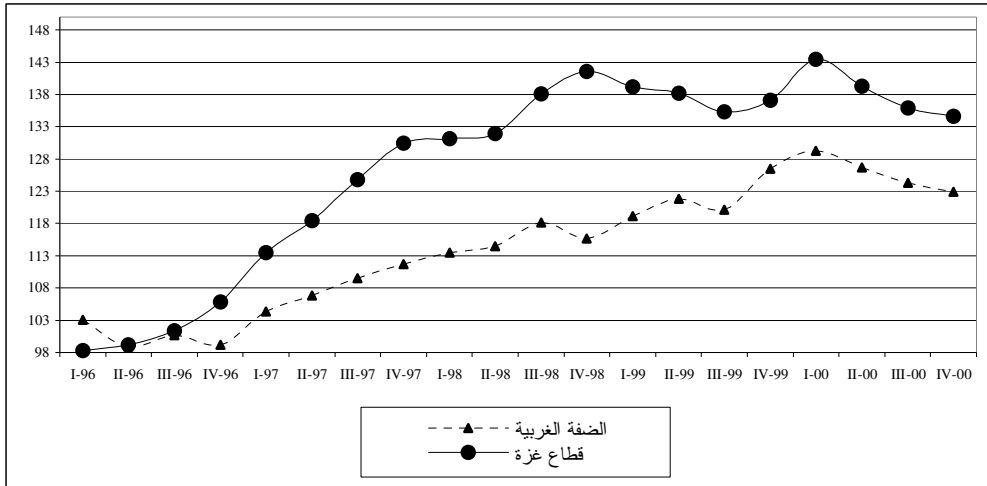
المصدر: حسب بناء على الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، أعداد مختلفة. \* بإستثناء العاصمة القدس

### 3- الأقمشة والملابس والأحذية

في الضفة الغربية التي لم تستطع إيصال إنتاجها ومستورديها من هذه المجموعة، التي انخفضت أسعارها في إسرائيل بسبب التوجه نحو تحرير التجارة الخارجية الإسرائيلية إلى قطاع غزة. وكان التزايد في الضفة الغربية (حوالي 25.9%) أقل حدة منه في قطاع غزة (38.8%). وقد ساهمت مجموعة الأقمشة والملابس والأحذية بحوالي 10.5% و 15.7% من الارتفاع في المستوى العام للأسعار في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي خلال الفترة 1996-2000.

شكلت الأقمشة والملابس والأحذية حوالي 9.7% و 9.4% من السلة الاستهلاكية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويتضح من الشكل 29، ارتفاع أسعار هذه المجموعة خلال فترة البحث، مع تذبذب حاد في أسعارها في قطاع غزة والتي كانت أعلى منها في الضفة الغربية. وقد أدت سياسة عزل قطاع غزة عن الضفة الغربية وعن إسرائيل بصورة محكمة إلى ارتفاع أسعار هذه المجموعة في غزة عما هي عليه

شكل 29: الرقم القياسي لأسعار المستهلك للأقمشة والملابس والأحذية ربعياً في كل من الضفة الغربية\* وقطاع غزة: (2000-1996) (سنة الأساس 1996)



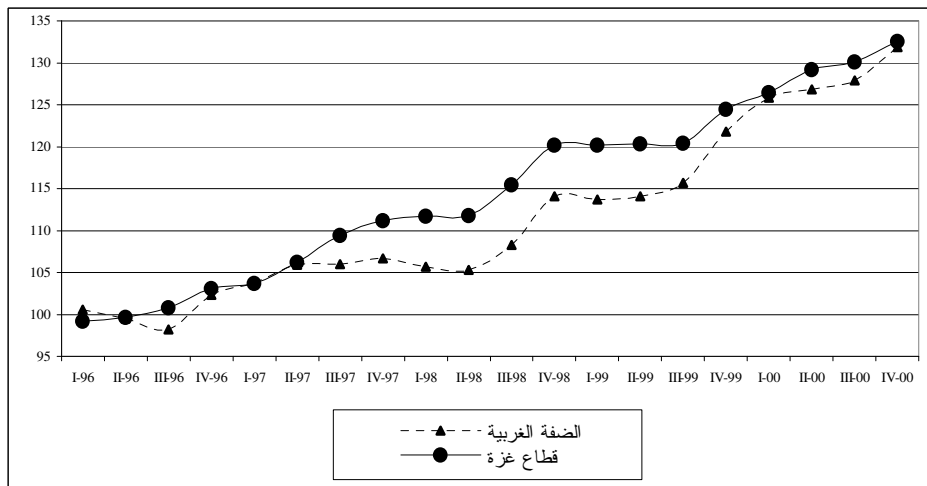
المصدر: حسب بناء على الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، أعداد مختلفة. \* بإسنتناء العاصمة القدس

#### 4- السكن ومستلزماته

هي عليه في الضفة الغربية (الشكل 30)، وارتفعت أسعار السكن ومستلزماته بحوالي 28.1% و 29.6% في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، وقد يكون ذلك بسبب الارتفاع في الطلب الذي واكب إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية. وبذلك، تكون قد ساهمت بحوالي 7.5% و 10% من الارتفاع في المستوى العام للأسعار في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي خلال الفترة 1996-2000.

شكلت مجموعة السكن ومستلزماته حوالي 6.4% و 7.8% من السلة الاستهلاكية في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. وعلى الرغم من التذبذب الحاد الذي أبدته أسعار هذه المجموعة في الضفة الغربية، فإنها، بشكل عام، اتجهت نحو الارتفاع كما هو الحال في أسعارها في قطاع غزة التي لم تتذبذب بالحدة نفسها، بل بقيت معظم الفترة أعلى مما

الشكل رقم 30: الرقم القياسي لأسعار المستهلك للسكن ومستلزماته ربعياً في كل من الضفة الغربية\* وقطاع غزة: (1996-2000) (سنة الأساس 1996)



المصدر: حسب بناء على الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، أعداد مختلفة. \* بإسنتناء العاصمة القدس

شكلت هذه المجموعة حوالي 7.4% و 7.8%

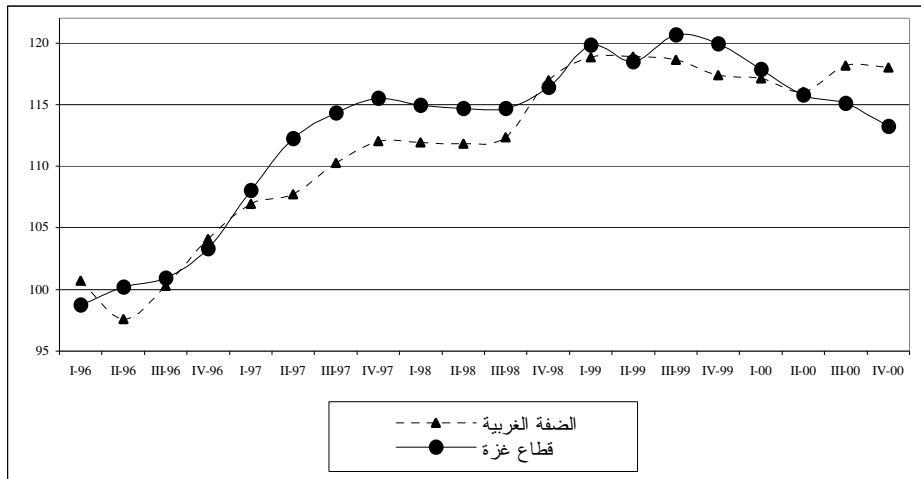
#### 5- الأثاث والسلع والخدمات المنزلية



تتكون في معظمها من سلع كمالية ذات مرونة داخلية مرتفعة، ما أدى إلى رفع سعرها. كما أن العزل المحكم لقطاع غزة عن إسرائيل والضفة الغربية أدى إلى ارتفاع أسعار هذه المجموعة في غزة عنه في الضفة الغربية، إلا أن انخفاض النمو الاقتصادي في قطاع غزة في الفترة الأخيرة قد أدى إلى التراجع في أسعار الأثاث والسلع والخدمات المنزلية، كما أنها ارتفعت خلال الفترة جميعها بحوالي 17.3% و15.5% في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. وبذلك تكون هذه المجموعة قد ساهمت بحوالي 5.3% من الارتفاع في المستوى العام للأسعار في كل من باقي الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 1996-2000.

من السلة الاستهلاكية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. واتجهت أسعار هذه المجموعة نحو الارتفاع في كل من باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حتى منتصف العام 1999، ثم اتجهت نحو الانخفاض في المنطقتين ولكن بصورة أسرع في قطاع غزة. وكانت أسعارها في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية طوال الفترة باستثناء النصف الثاني من العام 2000 (الشكل 31). ويبدو أن هذا السلوك مرتبط بالتغيرات التي طرأت على معدلات الزيادة في دخل الفرد والتي تسارعت خلال الفترة الممتدة منذ النصف الثاني من 1997 وحتى بداية العام 2000، الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على هذه المجموعة السلعية التي

شكل 31: الرقم القياسي لأسعار المستهلك للأثاث والسلع والخدمات المنزلية ربعياً في كل من الضفة الغربية\* وقطاع غزة: (1996-2000) (سنة الأساس 1996)



المصدر: حسبت بناء على الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، أعداد مختلفة. \* بإستثناء العاصمة القدس

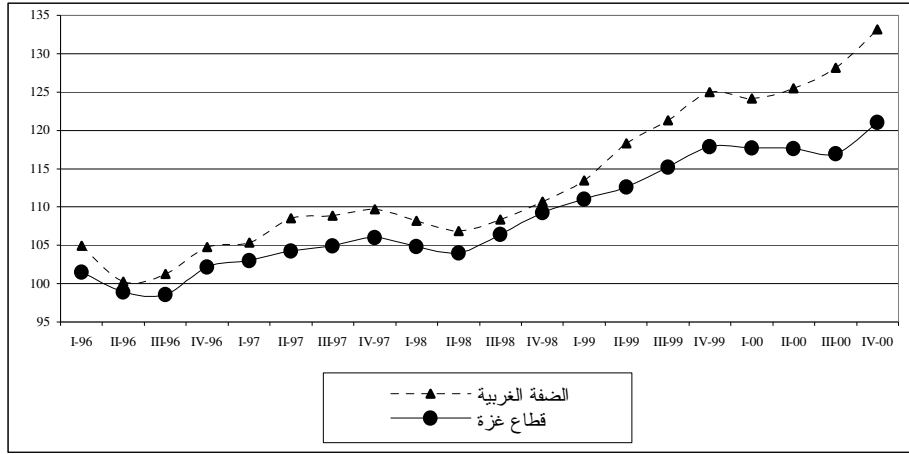
## النقل

## 6- النقل والاتصالات

شكلت مجموعة النقل والاتصالات حوالي 12.8% و11.2% من السلة الاستهلاكية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. واتجهت أسعار هذه المجموعة إلى الارتفاع بصورة متزايدة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وكان التذبذب في أسعارها في باقي الضفة الغربية أشد منه في قطاع غزة، وكانت الأسعار في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة (الشكل 32). وكانت أسعار

والاتصالات في العام 1998 أقل من المتوسط العام بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط خلال تلك السنة. وبشكل عام، ارتفعت أسعار النقل والاتصالات بحوالي 27.7% و18.3% في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، وتكون بذلك قد ساهمت بحوالي 14.8% و8.9% من الارتفاع في المستوى

العام للأسعار في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي خلال الفترة 1996-2000. شكل 32: الرقم القياسي لأسعار المستهلك للنقل والاتصالات ربعياً في كل من الضفة الغربية\* وقطاع غزة (1996-2000) (سنة الأساس 1996)



المصدر: حسب بناء على الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، أعداد مختلفة \* بإستثناء العاصمة القدس

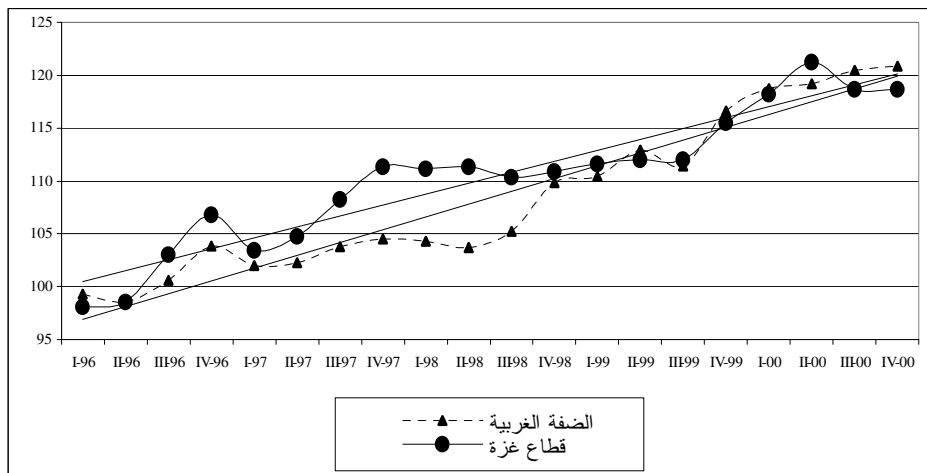
#### 7- التعليم

شكل الإنفاق على التعليم حوالي 3.9%

و3.4% من السلة الاستهلاكية في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. واتجهت أسعار التعليم نحو الارتفاع الواضح في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة مع تذبذب كبير في بداية الفترة، تنخفض حدته بعد نهاية العام 1998. وكانت الأسعار في قطاع غزة أعلى

منها في الضفة الغربية في معظم الفترة. وبشكل عام، ارتفعت أسعار خدمات التعليم بحوالي 19.8% و19.2% في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي (الشكل 33). وبذلك تكون الخدمات التعليمية قد ساهمت بحوالي 3.2% و2.8% من الارتفاع في المستوى العام للأسعار في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي خلال الفترة 1996-2000.

شكل 33: الرقم القياسي لأسعار المستهلك لخدمات التعليم ربعياً في كل من الضفة الغربية\* وقطاع غزة (1996-2000) (سنة الأساس 1996)



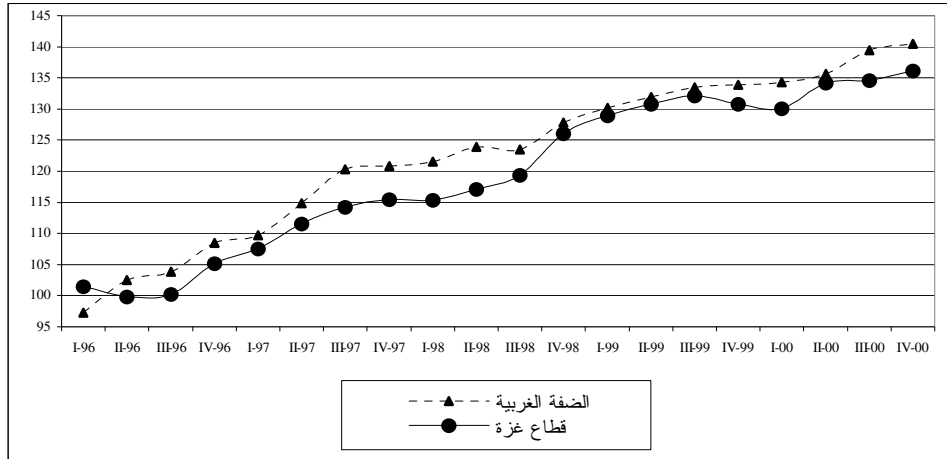
المصدر: حسب بناء على الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، أعداد مختلفة  
\* بإستثناء العاصمة القدس

## 8- الرعاية الصحية

التوالي. ويعود ذلك إلى تراجع نوعية الخدمات الصحية الحكومية المغطاة بالتأمين الصحي الحكومي، وتطور القطاع الصحي الخاص في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبذلك تكون الرعاية الصحية قد ساهمت بحوالي 7.7% و6.6% من الارتفاع في المستوى العام للأسعار في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي خلال الفترة 1996-2000.

شكلت الرعاية الصحية حوالي 4.9% و4.5% من السلة الاستهلاكية في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. وطراً ارتفاع حاد على أسعار الرعاية الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال فترة البحث (الشكل 34). فقد ارتفعت بصورة مستمرة لتصل نسبة ارتفاعها خلال الفترة إلى حوالي 37.5% و33.8% في الضفة الغربية وقطاع غزة على

شكل 34: الرقم القياسي لأسعار المستهلك للرعاية الصحية ربعياً في كل من الضفة الغربية\* وقطاع غزة (1996-2000) (سنة الأساس 1996)



المصدر: حسب بناء على الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، أعداد مختلفة  
\* بإستثناء العاصمة القدس

بحيث كانت أسعارها في نهاية العام 2000 في الضفة الغربية أقل مما كانت عليه في بداية العام 1996، بحوالي 6.3%، وفي قطاع غزة بحوالي 1.0%<sup>16</sup> أي أنها ساهمت في نهاية الفترة بتخفيف

## 9- السلع والخدمات الترفيهية

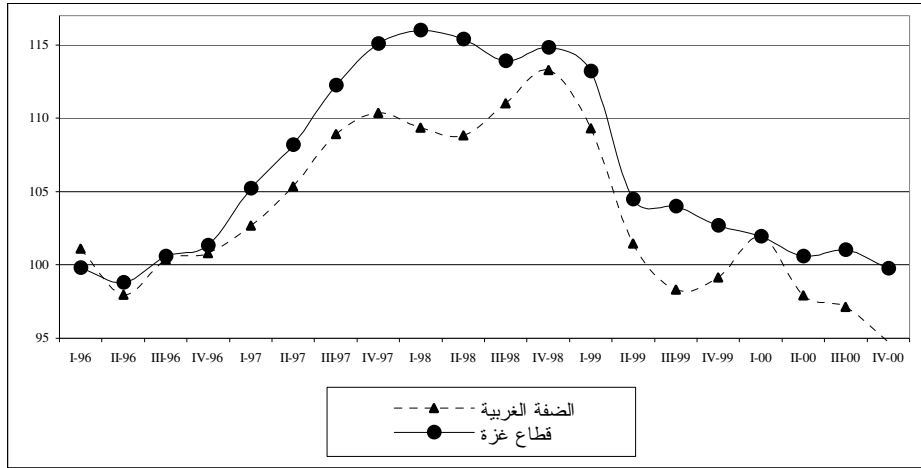
شكلت هذه المجموعة حوالي 1.5% و1.6% من السلة الاستهلاكية في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. واتصف التوجه العام لأسعار هذه

<sup>16</sup> ارتفعت الأسعار حتى نهاية 1998 بحوالي 12% و15% في الضفة الغربية

الارتفاع في المستوى العام للأسعار لكن بنسب قليلة نظراً لانخفاض وزنها النسبي.

المجموعة بالارتفاع الواضح حتى نهاية العام 1998، ثم الانخفاض الواضح خلال بقية الفترة (الشكل 35)

شكل 35: الرقم القياسي لأسعار المستهلك للسلع والخدمات الترفيهية ربعياً في كل من الضفة الغربية\* وقطاع غزة: (1996-2000) (سنة الأساس 1996)



المصدر: حسب بناء على الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، أعداد مختلفة \* بإستثناء العاصمة القدس

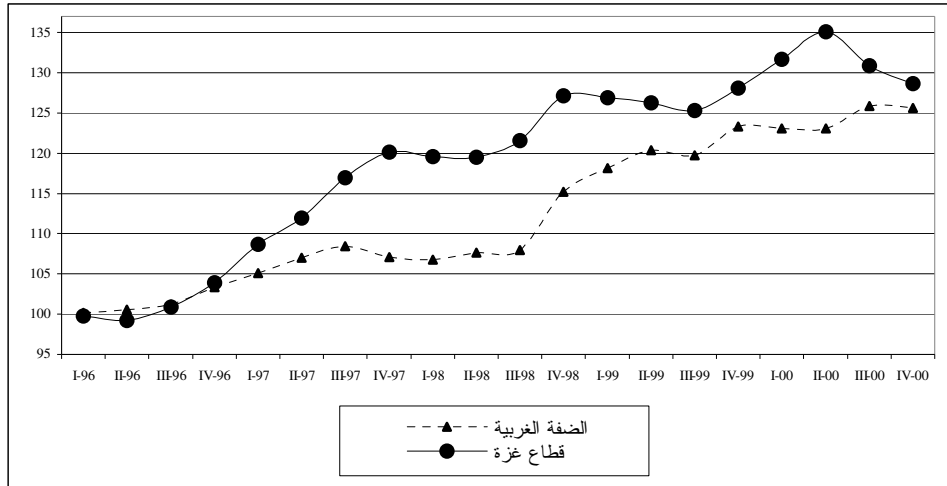
#### 10- سلع وخدمات متفرقة

الضفة الغربية. وارتفعت أسعارها بحوالي 24.4% و31.6% في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، مساهمة بحوالي 6.4% و6.3% من الارتفاع في المستوى العام للأسعار في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي خلال الفترة 1996-2000.

ساهمت هذه المجموعة بحوالي 6.3% و5.0% من السلة الاستهلاكية في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. واتجهت أسعارها نحو الارتفاع في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (الشكل 36). وكانت أسعارها في قطاع غزة أعلى منها في

شكل 36: الرقم القياسي لأسعار المستهلك للسلع والخدمات المتنوعة ربعياً في كل من الضفة الغربية\* وقطاع غزة: 1996-2000 (سنة الأساس 1996)

وقطاع غزة على التوالي.



المصدر: حسب بناء على الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، أعداد مختلفة  
\* بإستثناء العاصمة القدس

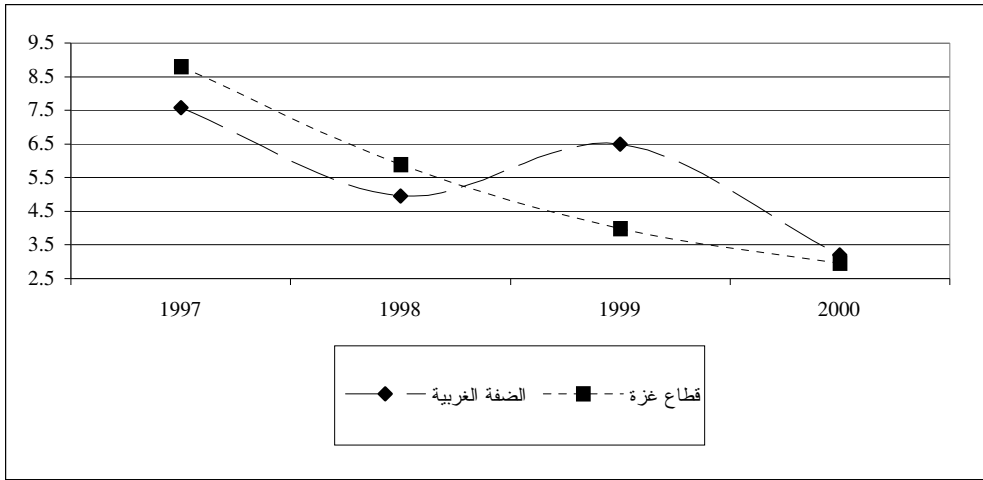
## 2-2-2 التضخم

(ICBS). ويعود التراجع في معدلات التضخم الإسرائيلية إلى السياسة النقدية المتحفظة التي انتهجها البنك المركزي الإسرائيلي خلال السنوات الأخيرة، إضافة إلى التزام الحكومات الإسرائيلية في الفترة الأخيرة بتقليص العجز في الموازنة، وكذلك التزام إسرائيل بتحرير تجارتها الخارجية، وفاء لالتزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة إلى إسرائيل والتي عادة يستوردها الفلسطينيون، الأمر الذي أدى، أيضاً، إلى انخفاض معدلات التضخم في الأراضي الفلسطينية.

اتجهت معدلات التضخم في الأراضي الفلسطينية إلى الانخفاض خلال الفترة 1996-2000<sup>17</sup>. فبعد أن كان معدل التضخم حوالي 8.04% العام 1996، تراجع بعدها في كل من الأعوام الأربعة التالية حتى وصل إلى حوالي 2.8% العام 2000. كان الاتجاه في الضفة الغربية (بإستثناء القدس العاصمة) قريباً من ذلك، إلا أن معدل التضخم هناك كان أعلى منه في الأراضي الفلسطينية، وارتفع العام 1999 بصورة كبيرة مقارنة مع العام 1998 (من 4.9% إلى 6.5%) ثم عاد وانخفض العام 2000 إلى حوالي 3.2%. أما في قطاع غزة فانخفض معدل التضخم كل سنة من سنوات الفترة ليصل العام 2000 إلى حوالي 3% مقارنة بـ 8.8% العام 1997 (الشكل 37). وتشير البيانات إلى أن السبب الرئيسي وراء هذا التراجع في معدلات التضخم الفلسطينية هو انخفاض معدلات التضخم في إسرائيل (الشكل 38). فقد تراجعت معدلات التضخم في إسرائيل في كل سنة من سنوات الفترة ليصل إلى حوالي 1.1% في نهاية العام 2000، بعد أن كان 11.3% في العام 1996

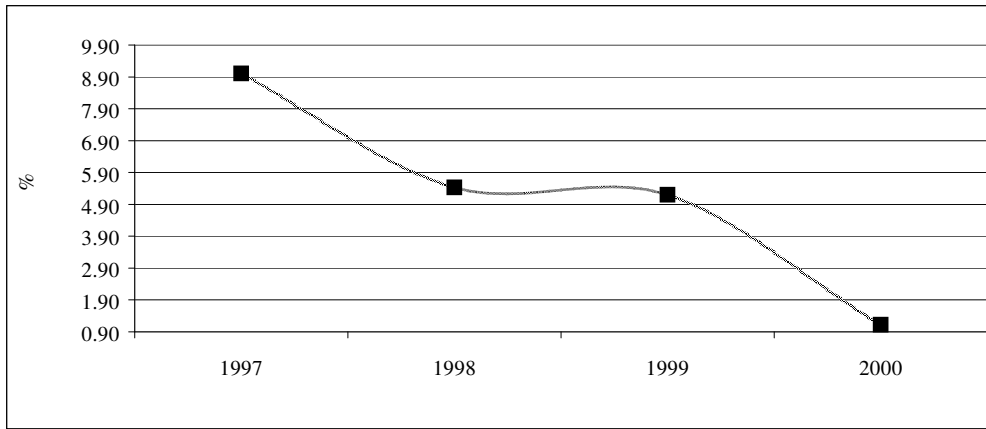
<sup>17</sup> بدأت إحصاءات الأسعار تصدر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نهاية العام 1995.

شكل 37: معدلات التضخم السنوية في كل من الضفة الغربية\* وقطاع غزة (1997-2000)



المصدر: حسب بناء على الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، أعداد مختلفة بإستثناء العاصمة القدس

شكل 38: معدلات التضخم السنوية في إسرائيل (1997-2000)



المصدر: مركز الإحصاء الإسرائيلي، النشرة الإحصائية السنوية، أعداد سنوية.

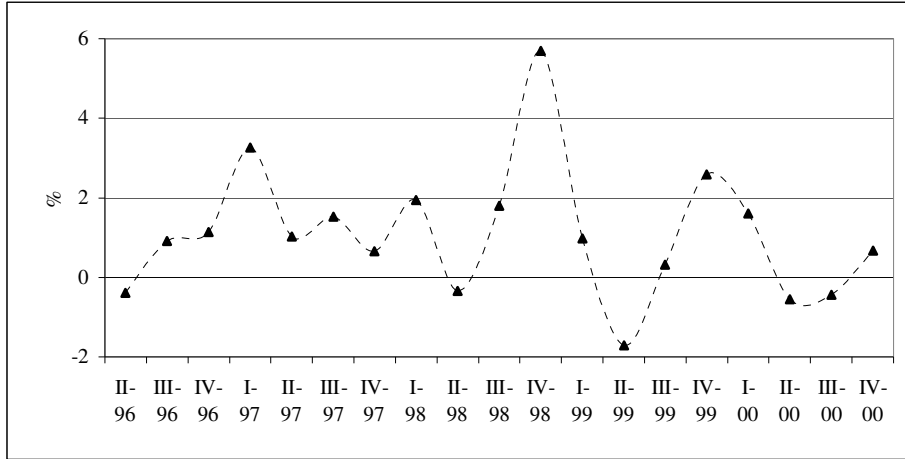
صرف الشيكال في حينها<sup>18</sup>، حيث انخفض سعره بحوالي 15% مقابل الدينار الأردني، وحوالي 14.5% مقابل الدولار الأمريكي.<sup>19</sup> (الشكل 40).

وعند معاينة معدلات التضخم الربعية في الأراضي الفلسطينية (الشكل 39)، يتضح أن الأراضي الفلسطينية لم تعان من مشكلة التضخم. فبالإضافة إلى تذبذب معدلات التضخم الربعية بين الموجب والسالب، فإنها كانت أقل من 2% في معظم أرباع الفترة (12 من 19 ربعاً)، وكانت أعلى قيمة لمعدل التضخم الربعي خلال الربع الرابع من العام 1998 (تجاوز التضخم 6.3% في الضفة الغربية و5.3% في قطاع غزة) وكان ذلك بسبب الانخفاض الحاد في سعر

<sup>18</sup> خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام 1998.

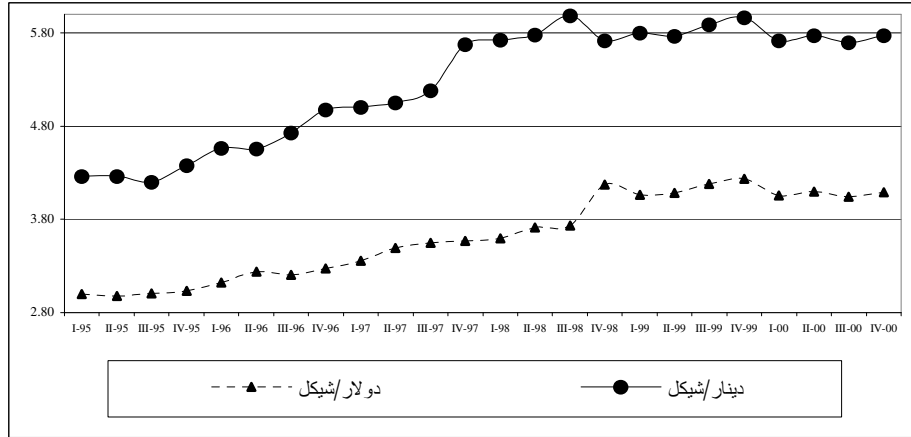
<sup>19</sup> منها 10% خلال الربع الرابع نفسه.

شكل 39: معدلات التضخم الربعية في الأراضي الفلسطينية (1996-2000)



المصدر: حسب بناء على الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، أعداد مختلفة

شكل 40: معدل سعر صرف كل من الدينار والدولار مقابل الشيكل ربعياً للفترة (1995-2000)



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني و(ماس).

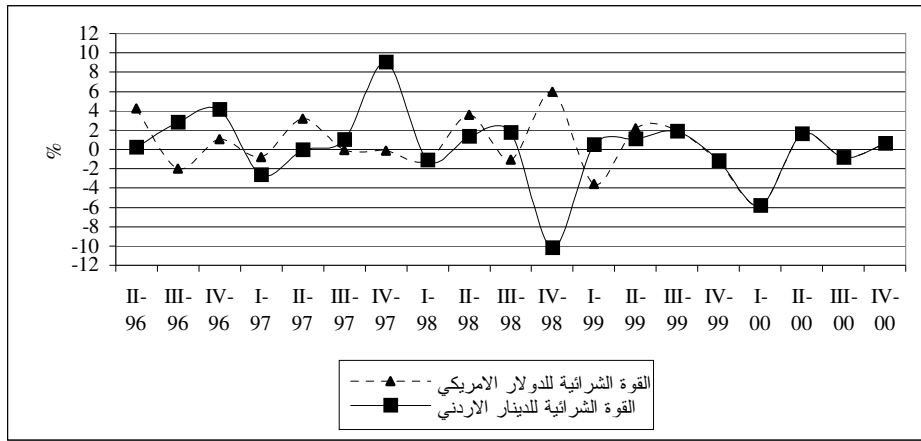
الوصول إلى سوق العمل الإسرائيلية، ينخفض عرض الشيكل في المناطق الفلسطينية وينخفض سعر صرف الدينار مقابلها، أو تنخفض وتيرة الارتفاع فيه. وارتفع سعر صرف الدينار ليصل إلى 5.774 نهاية العام 2000، أي بزيادة تساوي 35.5% مقارنة مع الربع الأول العام 1995. أما سعر الدولار فارتفع إلى 4.094 في نهاية العام 2000 محققاً نمواً بنسبة 36.5%. وبذلك يكون الفلسطينيون قد نجحوا في استخدام الدينار الأردني والدولار الأمريكي كمخزن

ويوضح من الشكل، أن معدل صرف الدينار الأردني والدولار الأمريكي مقابل الشيكل قد ارتفع بانتظام خلال الفترة (1995-2000)، وكان التذبذب في سعر صرف الدينار أكبر بكثير منه في سعر صرف الدولار. ويعود ذلك إلى اعتماد سعر صرف الدينار مقابل الشيكل على قنوات الارتباط بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي بالإضافة إلى ارتباطهما بالدولار. فخلال فترة الحصار الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية ومنع العمال الفلسطينيين من

بحوالي 3% وبحوالي 8% في قطاع غزة على التوالي. أما بالنسبة لتطور القوة الشرائية الربعية لكل من الدينار والدولار في الأراضي الفلسطينية فنجد من الشكل 41 أن التوجه العام لهما اتسم بالانخفاض البطيء مع التذبذب الشديد. وتزامن التذبذب في هذه القوة الشرائية مع التذبذب في معدلات التضخم الربعية.

للقيمة<sup>20</sup> بدلاً من الشيكال الذي تراجعت قوته الشرائية عبر السنين، فكانت في الضفة الغربية في نهاية العام 2000 أقل منها في العام 1996 بحوالي 24%، وبحوالي 23% في قطاع غزة خلال الفترة نفسها. وبذلك، فإن القوة الشرائية للدينار والدولار خلال الفترة (1996-2000) تكون قد ارتفعت بحوالي 2% وحوالي 7% في الضفة الغربية على التوالي، وارتفعت

شكل 41: تطور القوة الشرائية ربعياً لكل من الدينار الأردني والدولار الأمريكي (1996-2000)



المصدر: حسب بناء على الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، أعداد مختلفة، سلطة النقد الفلسطينية (أسعار الصرف).

<sup>20</sup> استخدام الدينار الأردني كمخزن للقيمة منذ السنوات الأولى من عمر الاحتلال الإسرائيلي، وتنامي استخدام الدولار في وسط الضفة الغربية، وفي بقية المناطق الفلسطينية منذ انهيار الدينار العام 1989.



## 2-3 مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية

بالإضافة إلى تحديد الأوزان النسبية للمجموعات السلعية المختلفة المستخدمة في حساب الرقم القياسي لاسعار المستهلك، ساهم المسح في معرفة أنماط الإنفاق الاستهلاكي السائدة وأثر المتغيرات الاجتماعية عليها، علاوة على توفير البيانات المستخدمة في إظهار مساهمة القطاع العائلي في الحسابات القومية. وتعتبر بيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الأساس في تحديد مستويات الفقر، والتي يقوم هذا الجزء بتغطيته وإظهار محدداته وتوزيعاته النسبية على مستوى المجتمع الفلسطيني، كما يساهم في الحصول على بيانات حول استخدام السلع المعمرة ووسائل توليد الدخل، ويساهم في إظهار أهمية استهلاك المنتجات البيئية والمدفوعات العينية في السلة الاستهلاكية.

إنفاق الأسرة الشهري في العام 1998 بحوالي 8% مقارنة بالعام 1996 و6.0% مقارنة بالعام 1997.

واتجهت مستويات المعيشة في كل من شمال ووسط الضفة الغربية إلى الانخفاض الواضح، في حين استقرت مستويات المعيشة في جنوب الضفة الغربية. فقد تراجع متوسط استهلاك الأسرة الشهري في شمال الضفة الغربية بنسبة 3.7% في العام 1998 مقارنة في العام 1997، وفي وسط الضفة الغربية تراجع بنسبة 11.9%. بينما ارتفع متوسط استهلاك الأسرة في جنوب الضفة الغربية بحوالي 1.2% (جدول 9).

يعتمد هذا الفصل على بيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة، الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني<sup>21</sup>. وقد أتاحت بيانات المسح بناء قاعدة بيانات أساسية، وإتاحة المجال لنشر إحصاءات تفصيلية حول إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية والمساهمة بالتعرف على تطورات ظروف المعيشة السائدة في الأراضي الفلسطينية نظراً للمتغيرات المتلاحقة والحادة بفعل التفاعلات الداخلية والضغط الخارجية التي شهدتها المجتمع الفلسطيني خلال السنوات الماضية.

### 2-3-1 أهم المعطيات والنتائج

أظهرت معطيات المسح تراجعاً في مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الممتدة من نهاية 1995 وحتى نهاية 1998، فقد بلغ متوسط استهلاك<sup>22</sup> الأسرة الشهري في الأراضي الفلسطينية 600 ديناراً أردنياً في العام 1998، مقابل 629 ديناراً في العام 1997، و637 ديناراً في العام 1996. أي أنه تراجع بنسبة 6% و5% عن الأعوام 1996 و1997 على التوالي محسوباً بالأسعار الجارية.

كما تظهر معطيات إنفاق<sup>23</sup> الأسرة ميلاً مشابهاً لمعطيات استهلاك الأسرة، فقد انخفض معدل

جدول 9: متوسط استهلاك الأسرة الشهري بالدينار في الأراضي الفلسطينية حسب مكان السكن (1996-1998)

تشرين الأول، 1995 - أيلول،	كانون الثاني - كانون الأول،	كانون الثاني - كانون الأول،
----------------------------	-----------------------------	-----------------------------

<sup>21</sup> تم المسح في الفترة 1995/10/1-1995/10/30، والفترة 1997/1/1-1998/12/30، وجرى (نهاية 2001) دورة أخرى من المسح لم تنته بعد.

<sup>22</sup> يشمل استهلاك الأسرة: النقد الذي يصرف على شراء السلع والخدمات المستخدمة لأغراض معيشية، وقيمة السلع والخدمات التي تتلقاها الأسرة من رب العمل وتخصص لاستهلاك الأسرة، والسلع التي يتم استهلاكها أثناء فترة التسجيل من إنتاج الأسرة الذاتي، بالإضافة إلى القيمة التقديرية للمسكن المالك.

<sup>23</sup> يشمل إنفاق الأسرة: النقد الذي يصرف على شراء السلع والخدمات المستخدمة لأغراض معيشية، وقيمة السلع والخدمات التي تتلقاها الأسرة من رب العمل وتخصص لاستهلاك الأسرة، والنقد الذي يتم إنفاقه على الرسوم والضرائب (غير الاستثمارية)، والزكاة، والتأمينات، والهدايا، والتبرعات، والفوائد على الديون، والأمور غير الاستهلاكية الأخرى.

1998	1997	1996	
634.20	669.56	675.40	الضفة الغربية
545.34	564.96		شمال الضفة
749.89	839.11		وسط الضفة
648.38	640.49		جنوب الضفة
524.48	535.34	543.12	قطاع غزة
583.24	609.14		مدينة غزة
561.71	582.29		شمال غزة
516.96	540.69		وسط غزة
442.51	418.66		جنوب غزة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية، مسح إنفاق واستهلاك الأسرة، أعداد مختلفة.

أفراد المجتمع الفلسطيني من حيث الدخل. ويمثل منحني لورنس التباين في الإنفاق (الشكل 42). فكلما كان التوزيع أكثر عدلا كان منحني لورنس أقرب إلى الخط القطري.

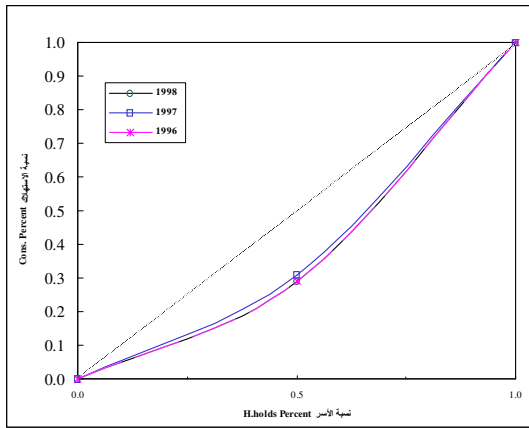
ويتضح أن هناك مساواة أكثر في توزيع إنفاق الأسرة في الأراضي الفلسطينية في العام 1997 مقارنة بالعامين 1996 و 1998.

أما على مستوى قطاع غزة، فتراجع متوسط استهلاك الأسرة في كل من مدينة غزة وشمال قطاع غزة ووسط قطاع غزة بحوالي 4.5%، و 3.6%، و 4.6% على التوالي في العام 1998 مقارنة مع العام 1997، في حين ارتفع في جنوب قطاع غزة بحوالي 5.7% (جدول 9).

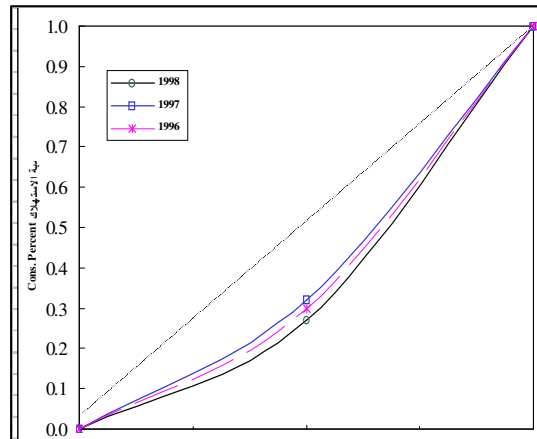
وتشكل البيانات التي وفرها مسح إنفاق واستهلاك الأسرة، قاعدة أساسية لقياس التباين بين

الشكل 42: منحنيات لورنس للأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1996-1998)

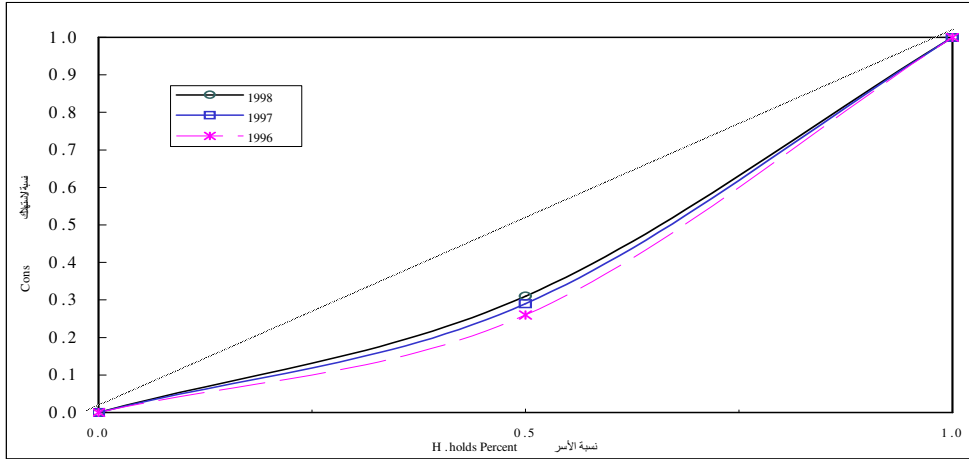
الأراضي الفلسطينية



الضفة الغربية



## قطاع غزة



المصدر: حسب بناء على الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح إنفاق إستهلاك الأسرة، سنوات مختلفة.

في الأعوام 1996 و 1997 على التوالي، وهذا يدل على تزايد الشريحة التي تعتبر ذات المستوى الأفضل من المعيشة. وكان ذلك على حساب الشريحة ذات المستوى الأدنى (تلك التي تتفق 45-100% من مجموع إنفاقها على الطعام). أما الشريحة الوسطى فارتفعت وزنها في المجتمع خلال الفترة. وارتبط التوزيع النسبي لهذه الشرائح بالحصار وعدد العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل. (جدول 10).

وتشير الأشكال إلى أن التباين في الضفة الغربية تزايد خلال الفترة 1996-1998، وأنه تقلص في قطاع غزة.

كما تظهر المؤشرات أن الإنفاق على الطعام لثالث الأسر الفلسطينية، يستنفذ ما نسبته 45% - 100% من إنفاقها الكلي، وأن 45% من الأسر تتفق ما نسبته 30%-44% من إنفاقها الكلي على الطعام، وأن حوالي 22% من الأسر في الأراضي الفلسطينية شكل إنفاقها على الطعام من مجموع الإنفاق الكلي ما نسبته 30% في العام 1998 مقارنة بـ 22.5% و 20.4%

جدول 10: توزيع الأسر حسب نسبة مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية (نسبة الإنفاق على الطعام من مجموع الإنفاق الكلي)

1998	1997	1996	
21.7%	22.5%	20.4%	مستوى أفضل (أقل من 30%)
44.7%	46.3%	43.6%	مستوى متوسط (30-44%)
33.6%	31.2%	36%	مستوى أقل (45-100%)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية، مسح إنفاق وإستهلاك الأسرة، أعداد مختلفة.

20% من الأسر الفلسطينية عانت من الفقر. أي أن انتشار الفقر قد انخفض عما كان عليه في العامين السابقين (23% و 24% على التوالي). ويعود ذلك إلى الانخفاض الملموس في معدلات البطالة في العام

## 2-3-2 الفقر في الأراضي الفلسطينية

تشير معطيات تقرير الفقر للعام 1998، الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن

1998 والتحسين الذي حصل على معدل الأجور، التي ارتفعت بالقيمة الاسمية من 54.3 شيكلاً يومياً في 1996 إلى 68.5 شيكلاً في العام 1998. وكان ذلك كله بسبب تخفيف إسرائيل حصارها للمناطق الفلسطينية خلال العام 1998.

وعلى الرغم من أن الانخفاض في معدل الفقر كان ملحوظاً بين العامين 1997 و1998، فإن فجوة الفقر البالغة حوالي 5.5% في العام 1998 لم تسجل انخفاضاً كبيراً مقارنة مع العام 1997 (6.0%)، ما يعني أن الأسر الفقيرة زادت فقراً خلال الفترة السابقة،<sup>24</sup> وهو شيء متوقع، حيث أن الأسر التي بقيت تحت خط الفقر بعد فتح سوق العمل الإسرائيلية العام 1998 هي تلك الأسر التي تقتقر إلى المعيل القادر على العمل. وستزداد حدة فقر هؤلاء بسبب ارتفاع متطلبات الحياة بارتفاع عمر أفرادها وارتفاع مستويات المعيشة، وبالتالي خط الفقر.

تفوق معدلات الفقر في قطاع غزة المعدل السائد في الضفة الغربية بأكثر من ضعفين. وبالنظر إلى مؤشر فجوة الفقر، نلاحظ أن الأسر الفقيرة في قطاع غزة كانت أكثر فقراً من أسر الضفة الغربية 1-2-3-2 الفقر والخصائص الديموغرافية فالجوة في قطاع غزة (9%) أكثر من ضعف الفجوة في الضفة الغربية (4%).

من الناحية الإيجابية، فإن الوضع النسبي لقطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية خلال العام 1998 كان أفضل مما كان عليه خلال العامين 1997 و1996. ففي حين انخفض الفقر في الضفة الغربية بأقل من 1% في العام 1998 مقارنة مع 1997 و1996، يلاحظ أن معدل الفقر في قطاع غزة قد انخفض بحوالي 5% مقارنة مع 1997 و9% مقارنة مع 1996. ووفقاً للقياسات التي أجريت باستخدام

<sup>24</sup> من الجدير بالذكر أن استثناء محافظة القدس يتمخض عنه ازدياد طفيف في نسب الفقر، فارتفع انتشار الفقر بحوالي نقطتين مؤبطين.

مؤشر الفقر الشديد ومؤشر فجوة الفقر، فقد انخفض مؤشر الفقر الشديد بمقدار 1% في الضفة في العام 1998 مقارنة مع 1997، في حين زاد مؤشر شدة الفقر بحوالي 1.4-2.0 للفترة نفسها. وفي قطاع غزة، انخفض مؤشر الفقر الشديد بحوالي 7%، في حين ارتفع مؤشر شدة الفقر من 5.0 إلى 5.4 خلال الفترة 1996-1998.

وبالنظر إلى المحددات الأساسية لإنفاق واستهلاك الأسرة، ومعدل البطالة والعمل في إسرائيل، نستطيع الاستنتاج أن معدلات الفقر انخفضت في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 1999 والشهور التسعة الأولى من العام 2000. وتسارعت معدلات الفقر منذ الثامن والعشرين من أيلول 2000 بسبب الحصار والعدوان العسكري الإسرائيلي على المناطق الفلسطينية، فقد قدر البنك الدولي (البنك الدولي، 2001) أن معدل الفقر في المناطق الفلسطينية وصل في كانون الأول 2000 إلى حوالي 32%، وتوقع أن يصل إلى 40% قبل نهاية العام 2001 إذا ما استمر الحصار الإسرائيلي على الوتيرة ذاتها.

### 1-2-3-2 الفقر والخصائص الديموغرافية

تتفاوت مستويات الفقر بشكل كبير تبعاً للاختلافات في حجم وتركيب الأسرة، والخصائص الديموغرافية لرب الأسرة بما فيها الحالة الزوجية والجنس. واتضح من تقرير الفقر في الأراضي الفلسطينية للعام 1998 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000) أن انتشار الفقر ارتبط بالمؤشرات المختلفة على النحو التالي:

✧ كان أعلى معدل للفقر بين الأسر المؤلفة من 10 أفراد فأكثر، تلتها أسر الوحيدين (كبار السن) وبتزايد معدل الفقر بين الأسر المؤلفة من شخصين فأكثر وفقاً لحجم الأسرة. وساهمت أسر الوحيدين بحوالي 5% من معدل الفقر الوطني.

والتجارية والعاملين في الخدمات والباعة في الأسواق. وتشكل أسر هذه المجموعات الحرفية الثلاث حوالي ثلثي الأسر الفقيرة.

### 2-3-3 مكافحة الفقر

تتطلب مكافحة الفقر اعتماد استراتيجيات متكاملة تعالج في المدى القصير الآثار المترتبة على الفقر واحتياجات الفقراء، وتعمل على التخلص من أسبابه في المدى البعيد. لذلك، لا بد من توجيه الخطط التنموية العامة وخطط وبرامج الوزارات المختلفة وبرامج المنظمات غير الحكومية للعمل باتجاهين متكاملين. الأول يتكون من البرامج الإغاثية وبرامج التشغيل الطارئ التي تعمل على توفير الحد الأدنى من الدخل اللازم لإخراج الفقراء من حالة العوز (من تحت خط الفقر إلى فوقه)، بينما يعتمد الثاني استراتيجيات التمكين للفقراء بعد التعرف على خصائصهم وإمكاناتهم. وفي دراسة لمعهد ماس (عبد الرزاق وموسى، 2001)، تبين أن المعالجة الرسمية للفقير تقتصر على البرامج الإغاثية التي تديرها وزارة الشؤون الاجتماعية. أما البرامج العامة (خطط التنمية والموازنة العامة) وبرامج الوزارات الأخرى فلم تتطرق لمشكلة الفقر الفلسطينية إلا في سياق توصيف الوضع المعيشي الفلسطيني. وعلى الرغم من إدراك المسؤولين عن التخطيط للبرامج المختلفة لمدى انتشار الفقر ولأسبابه وأهميته مكافحته، فإن هذه البرامج لم تجعل معالجة الفقر محوراً من محاورها أو هدفاً من أهدافها.

بالإضافة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، تنشط وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأنروا)<sup>25</sup> في إدارة برامج إغاثة تهدف إلى التخفيف من حدة الفقر

<sup>25</sup> هناك منظمات أخرى غير حكومية كثيرة تقدم مساعدات متنوعة للفقراء والفئات المهمشة مثل لجان الزكاة، والجمعيات الخيرية المختلفة، ومنظمات فلسطينية ودولية أخرى.

وتزداد المساهمة في معدل الفقر الوطني بازدياد حجم الأسرة، فتساهم الأسر المؤلفة من 10 أفراد بقرابة ثلث مجتمع الفقراء.

✧ ويلعب عدد الأطفال في الأسرة، دوراً كبيراً في موقع الأسرة من الفقر، فباستثناء الأسر التي لا تحوي أطفالاً، يزداد معدل انتشار الفقر بشكل متسق بازدياد عدد الأطفال بين الأسر.

✧ أشارت النتائج إلى أن وضع الأسر الفقيرة التي ترأسها نساء يعتبر أكثر سوءاً من وضع تلك الأسر الفقيرة التي يرأسها رجال، على الرغم من كون هذه المجموعة تشكل إحدى الجهات الرئيسية التي تتلقى مساعدات اجتماعية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وكانت نسب الفقر بين الأسر التي ترأسها إناث أعلى منها بين الأسر التي يرأسها ذكور في كل سنة من السنوات الثلاث 1996-1998. إلا أن مساهمة الأسر التي ترأسها نساء في معدل الفقر الوطني بلغت 11.5% فقط العام 1998 مرتفعة من 8.5% العام 1996.

✧ معدل الفقر السائد بين الأسر التي أربابها غير مشاركين في القوى العاملة (28%) يفوق إلى حد كبير معدل انتشاره بين الأسر التي أربابها مشاركون في القوى العاملة (19%) للعام 1998. ولقد كانت ظروف الأسر الفقيرة التي لا يشارك أفرادها في القوى العاملة أسوأ بشكل كبير من ظروف الأسر الفقيرة التي يشارك أفرادها في القوى العاملة. وبالطبع، فإن أهمية العمالة لتحديد وضع الأسر من حيث الفقر تفوق كثيراً أهمية المشاركة في القوى العاملة.

✧ تتفاوت معدلات انتشار الفقر إلى حد ما وفقاً لمهنة رب الأسرة، فكانت معدلات الفقر لمختلف المهن دون المعدل الكلي باستثناء المهن الأولية. وتساهم الأسر التي يعمل القائمون عليها في المهن الأولية أكثر من غيرها في معدل الفقر الوطني، وتليها مجموعة أسر العاملين في المهن الحرفية

الغربية في كل سنة من سنوات الفترة، ويعود ذلك إلى ارتفاع نسبة انتشار الفقر في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية.

وآثاره الاجتماعية. نستعرض هنا التطورات التي طرأت على مساهمة كل من وزارة الشؤون الاجتماعية والأثروا خلال الفترة 1994-2000.

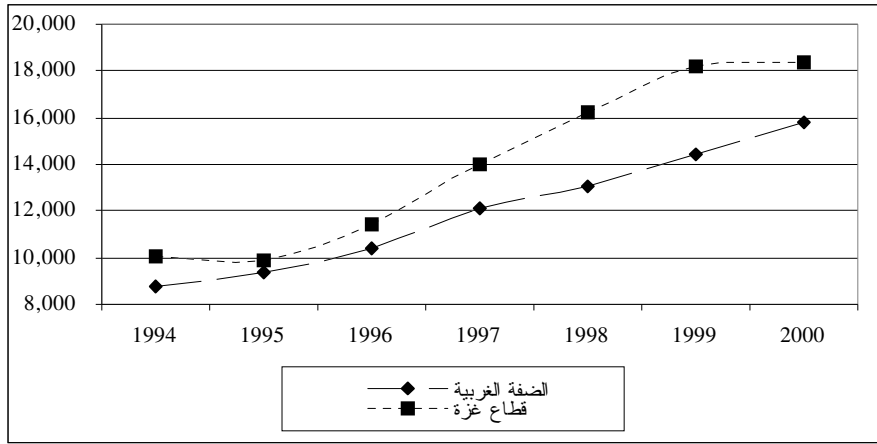
### 2-3-3-1 وزارة الشؤون الاجتماعية

تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية على مساعدة الأسر الفقيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال مجموعة من البرامج وتشمل المساعدات النقدية الشهرية وبرنامج التأمين الصحي وبرنامج الغذاء العالمي (مساعدة عينية غير منتظمة) وبرنامج رعاية الشهداء والجرحى (مساعدة نقدية). وباستثناء البرنامج الأخير الذي يستهدف أسر الشهداء والجرحى بغض النظر عن امكانياتهم المادية، تستهدف البرامج الأخرى الأسر الفقيرة التي ينطبق عليها شروط ما يعرف بالحالات الاجتماعية والتي يمكن تصنيفها بأنها الأسر الأشد فقراً في المجتمع الفلسطيني.

وتشير بيانات الوزارة إلى تزايد عدد الحالات التي استحوطت المساعدة عبر السنين. فارتفع العدد في الضفة الغربية من حوالي 9341 حالة العام 1995 إلى حوالي 15827 حالة العام 2000.<sup>26</sup> وشكل ذلك ارتفاعاً بحوالي 69.4% (حوالي 11.2% سنوياً)، ويلاحظ أن معدلات الارتفاع كانت أعلى من ذلك خلال السنوات التي شهدت تكثيفاً لسياسة الحصار الإسرائيلي تجاه المناطق الفلسطينية (1996 و1997)<sup>27</sup>. أما في قطاع غزة، فارتفع عدد الحالات المستفيدة من برامج الشؤون الاجتماعية من حوالي 9900 العام 1995 إلى حوالي 18382 العام 2000، مرتفعاً بنسبة 85.7% (حوالي 13.4% سنوياً) (الشكل 43). ويلاحظ من الشكل أن عدد الحالات المستفيدة في قطاع غزة كان أعلى منه في الضفة

<sup>26</sup> لم تكن المقارنة مع 1994 بسبب عدم دقة بياناتها بسبب مشاكل في التوثيق.  
<sup>27</sup> لم يشهد العام 2000 ارتفاعاً كبيراً في عدد الحالات، لأن الأشهر التسعة الأولى منه شهدت نمواً اقتصادياً واضحاً، وتركز العوز في الربع الرابع من العام فقط.

شكل 43: عدد الحالات المستفيدة من مساعدات وزارة الشؤون الاجتماعية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1994-2000)

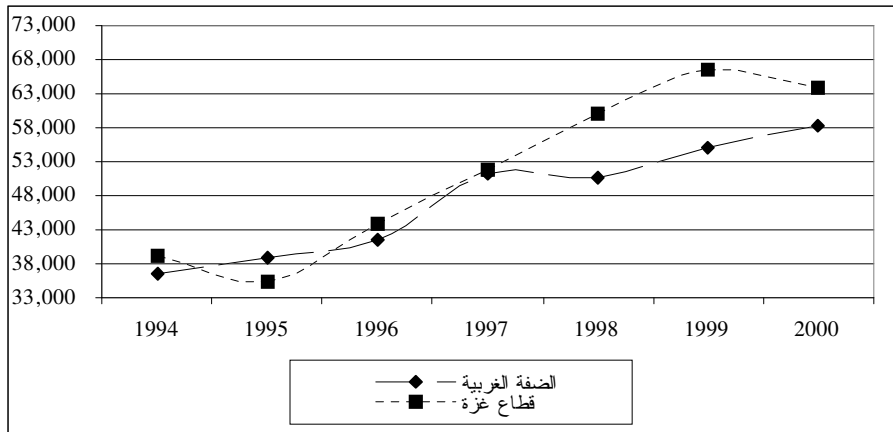


المصدر: بيانات وزارة الشؤون الاجتماعية

وبالإضافة إلى هذا القصور عن الوصول إلى جميع الفقراء في الأراضي الفلسطينية، فإن قيمة المساعدة التي تقدمها هذه البرامج متدنية جداً، فالمساعدة المنتظمة تتراوح بين 96 شيكلاً للأسرة المكونة من فرد وإلى 331 شيكلاً للأسرة المكونة من ستة أفراد و623 شيكلاً للأسرة المكونة من 15 فرداً، متوسط الأسرة ستة أفراد وقد شكل العون المقدم للأسرة المتوسطة حوالي 23% فقط من خط الفقر للعام 1998 الذي قدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بحوالي 1460 شيكلاً شهرياً.

ويتضح من الشكل 44، أن عدد الأفراد المستفيدين من المساعدات التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية تزايد بصورة واضحة خلال الفترة (بحوالي 8.8% سنوياً في الضفة الغربية وحوالي 12.9% سنوياً في قطاع غزة). وشكل عدد الأفراد الذين استفادوا حوالي 2.7% من إجمالي السكان في الضفة الغربية وحوالي 5.8% في قطاع غزة للعام 1998، وشكل ذلك حوالي 17.5% من الفقراء في الضفة الغربية وحوالي 15.5% من الفقراء في قطاع غزة.<sup>28</sup>

شكل 44: عدد الأفراد المستفيدين من مساعدات وزارة الشؤون الاجتماعية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1994-2000)



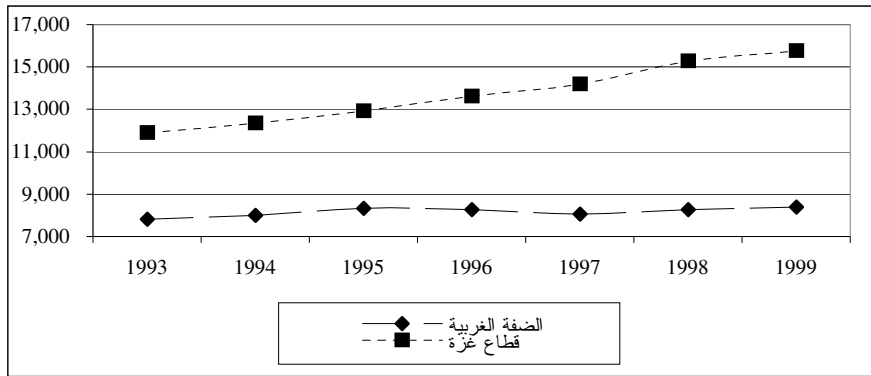
<sup>28</sup> اختير العام 1998 لهذه الغاية بسبب توفر إحصاءات رسمية للفقر لذلك العام.

## الأثروا

16453 العام 2000. ويشكل ذلك ارتفاعاً بحوالي 4.8% سنوياً (الشكل 45). وتشير البيانات إلى تذبذب عدد الأفراد المستفيدين من هذه البرامج، وكان العدد في قطاع غزة أعلى منه في الضفة الغربية طيلة الفترة. ويعكس ذلك ارتفاع عدد اللاجئين الذين يعيشون في قطاع غزة مقارنة مع عددهم في الضفة الغربية (الشكل 46) وقد شكل الأفراد المستفيدين من مساعدات الأثروا حوالي 6.5% من إجمالي سكان قطاع غزة، و1.6% من إجمالي سكان الضفة الغربية العام 1998. وهو ما يشكل نسبة 17.4% و10.6% من الفقراء في قطاع غزة والضفة الغربية على التوالي. ولم تتوفر لدينا بيانات حول قيمة المساعدة التي تقدمها الأثروا.

تقدم الأثروا مساعدات عينية بشكل دائم ودوري لجميع أسر اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية. كما أنها تدير برنامجاً يهتم بالأسر الفقيرة منهم، يسمى برنامج الحالات الصعبة ( Hardship Case). وتشير البيانات التي وفرتها الأثروا بشكل خاص لماس، إلى تزايد عدد الحالات بصورة مستمرة خلال الفترة 1993-2000.<sup>29</sup> فارتفع هذا العدد في الضفة الغربية بصورة بطيئة من حوالي 7803 حالة العام 1993 إلى حوالي 8383 العام 1999 وحوالي 8127 العام 2000، ويشكل ذلك ارتفاعاً بحوالي 1% سنوياً. أما في قطاع غزة، فارتفع عدد الحالات الصعبة من حوالي 11881 العام 1993 إلى حوالي

شكل 45: عدد الحالات المستفيدة من المساعدات المقدمة من وكالة الغوث الدولية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1993-1999)

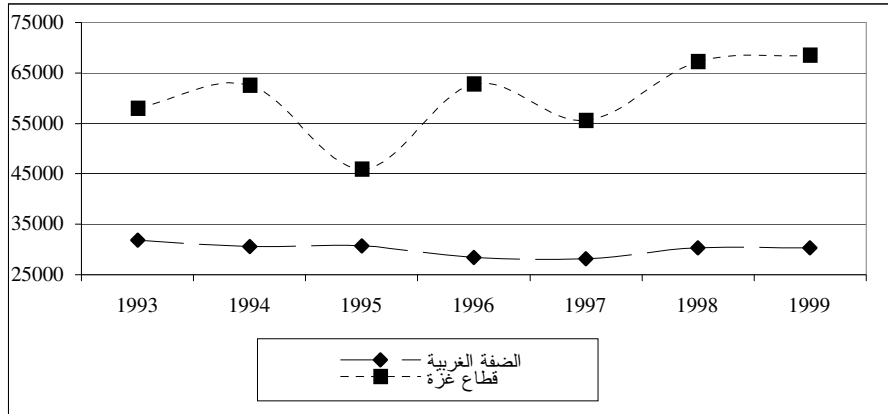


المصدر: ملفات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأثروا)

شكل 46: عدد الأفراد المستفيدين من المساعدات المقدمة من وكالة الغوث الدولية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (1993-1999)

<sup>29</sup> لم توفر لنا الأثروا بيانات العام 2000 لقطاع غزة.





المصدر: ملفات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأنرو)

